جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة :تجارة دولية. التخصص : إمداد و نقد الدولي

الإستثمار الأجنبي المباشر و أثره على نمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)

مقدمة من طرف الطالب :

- عغون لحسن رابح

تحت إشراف أستاذ :

- مكاوي محمد الأمين

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بضراف جيلالي	أستاذ محاضر أ	مستغانم
مقررا	مكاوي محمد الأمين	أستاذ محاضر أ	مستغانم
مناقشا	يسعد عبد الرحمان	أستاذة محاضر أ	مستغانم

السنة الجامعية : 2020/2021

جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة :تجارة دولية. التخصص : إمداد و نقد الدولي

الإستثمار الأجنبي المباشر و أثره على نمو الاقتصادي
(دراسة حالة الجزائر)

مقدمة من طرف الطالب :

- عغون لحسن رابح

تحت إشراف أستاذ :

- مكاوي محمد الأمين

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بضراف جيلالي	أستاذ محاضر أ	مستغانم
مقررا	مكاوي محمد الأمين	أستاذ محاضر أ	مستغانم
مناقشا	يسعد عبد الرحمان	أستاذة محاضر أ	مستغانم

السنة الجامعية : 2020/2021

إهداء

أهدي عملي هذا،إلى والدتي الكريمة حفظها الله

و إلى والدي رحمه الله

و إلى والعائلة الكريمة

إلى أخوتي حفظهما الله.

إلى كل من ساندوني بمحبتهم و دعواتهم لي دوما بتوفيق

و نجاح إلى عائلتي و زملائي.

إلى من اتسعت دائرة سعادتي بوجودهم.

إلى كل من يعرفني ويحب العلم و يسعى إليه .

شكر وتقدير

الحمد لله تمت بحمده الصالحات، واصلي وأسلم على أفضل خلق الله ورسولنا وحبيبنا وشفيعنا محمدا صلى الله عليه وسلم.

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان الى الأستاذ " **مكاوي محمد الأمين** " الذي تكرم علي بإشرافه على هذه المذكرة،ولم يدخر جهدا لتقديم النصح والتوجيه لإنجاز هذا العمل.

كما أتوجه لأعضاء اللجنة المناقشة كل باسمه لتفضلهم بمناقشة هذا العمل، وعلى جهدهم المبذول وتقديمهم التوجيهات القيمة.

كما أتوجه بالعرفان والامتنان الى الاساتذة الكرام لما قدموه من جهد ووقت طيلة المشوار الدراسي.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء
شكر وتقدير
قائمة المحتويات
قائمة الاشكال
قائمة الجداول
مقدمة عامة 01
الفصل الأول : إطار مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر 06
تمهيد 06
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر 06
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله 06
المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر 15
المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر 17
المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره الايجابية والسلبية 20
المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر 20
المطلب الثاني: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر 26
المطلب الثالث : الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر 28
خلاصة الفصل الأول 31
الفصل الثاني:الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي 33
تمهيد 33
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي 33
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي 33
المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي 35
المطلب الثالث: نصائح النمو النيوكلاسيكية والحديثة 37
المبحث الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي 47
المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي من حيث تطور التجارة الخارجية 47
المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو الاقتصادي من حيث الموارد البشرية 52
المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو الاقتصادي في نقل التكنولوجيا. 53
خلاصة الفصل الثاني 55
الفصل الثالث : دراسة قياسية أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر 57
تمهيد 57
المبحث الأول : النمو الإقتصادي في الجزائر 57
المبحث الثاني: تقديم النموذج و التعريف بمغيراته 58

المطلب الأول: تقديم النموذج 58
المطلب الثاني : التعريف بالمتغيرات المكونة للنموذج 59
المبحث الثالث : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي 60
المطلب الأول : فرضية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات و الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي ... 60
المطلب الثاني: فرضية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي 63
المطلب الثالث: قياس تأثير الواردات على النمو الاقتصادي 64
المطلب الرابع: فرضية تأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي 65
خلاصة الفصل الثالث 67
خاتمة عامة 70
قائمة المراجع 73
ملخص

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الأشكال	الصفحة
01	أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	15
02	عرض هندسي لنمودح" Harrod et Domar" في النمو الاقتصادي	39
03	نموذج "سولو سوان Solow Swan" للنمو الاقتصادي	41
04	يوضح التوزيع الاحتمالي للمستغانم	62
05	يوضح سلوك بمستغانم النموذج المقدر	62
06	يوضح انتشار مستغانم للنموذج المقدر	63

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
01	يوضح نتائج اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات على النمو الاقتصادي	61
02	يوضح تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات على النمو الاقتصادي	61
03	يوضح نتائج اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي	64
04	يوضح تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي	64
05	يوضح نتائج اختبار تأثير الواردات على النمو الاقتصادي	65
06	يوضح تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير الواردات على النمو الاقتصادي	65
07	يوضح نتائج اختبار تأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي	66
08	يوضح تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي	66

مقدمة

مقدمة عامة

لقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا عاليا ملحوظا وأصبح يمثل أهم أدوات التمويل للاستثمار بالدول النامية وازداد هذا التوجه خلال عقد التسعينات من القرن الماضي وبداية القرن الحادي والعشرون واخذ يتعاظم شيحة لمساهمة الشركات متعددة الجيات في تقل وتمويل الأموال عاليا من خلال خطها للحدود وبناء شبكتها عبر دول العالم، وهذا ما أعطى للاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة، ولعل من أبرز معالم هذا التحول الذي عرفته الدول النامية اتجاها لاتمار الأحتي المباشر، تسايقها في استقطابه من خلال هذا الحديث وتطوير القوانين والتشريعات لمواكبة التطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي، وتقدم الحوافز الضريبية والتسهيلات التمويلية، أملا منها في الاستفادة منه في خدمة التنمية الاقتصادية.

وقد انقسم رواد الفكر الاقتصادي إلى فريقين حول مسألة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للدول النامية، إذ يعتبر الفريق الأول أن هذا الأثر يعيد ايجابيا وذلك لأن تدفع هذا النوع من الاستثمار يؤدي إلى نقل التكنولوجيا المتطورة واستخدام أساليب الإدارة الإنتاج، والتسويق الحديثة، والعمل على توفير مصدر متجدد يسهم في تمويل برامج التنمية في الدول النامية لأنها تعاني من تدني في حجم المدخرات المحلية، فضلا على زيادة الصادرات عن طريق تسهيل عملية نفاذ المنتجات إلى الأسواق الدولية كما يعتير الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر لرفع كفاءة الموارد البشرية عن طريق مساهمته الفعالة في نقل المعرفة وتعليم وتدريب هذه الموارد، بالإضافة إلى دوره في رفع درجة المنافسة مع الشركات المحلية، بالشكل الذي يؤدي إلى تخفيض الاحتكار وتحضير الشركات جودة المنتجات والخدمات.

بالمقابل يرى الفريق الثاني أن تأثير الاستثمار الأحي المباشر على النمو الاقتصادي بعد سليا لأن نمط نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية لا يزال بعيدا تماما عن ما يروج له أصحاب النظرة الايجابية حيث أن أغلب نشاطات البحث والتطوير تتركز في دول الأم، إذ تعمل الشركات الأجية على الاحتفاظ بمراقبة وثورة الإنتاج ونشر البحث كما تبذل أقصى جهد ممكن حدف حماية نفسها من مخاطر الإنتاج والتقليد، ويعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على مزاحمة الاستثمار المحلي وتقليص فرص غود، لاسيما أن شركات الأجنبية تتمتع بمزايا تنافسية وقدرة على ممارسة الاحتكار، بالإضافة إلى ذلك يثير أصحاب هذا الرأي إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يؤدي إلى تحقيق معدل نمو مرتفع في الأجل القصير لكنه سرعان ما يحدث تشوهات في الأجل الطويل، تؤدي إلى ظهور معدلات نمو سالبة داخل اقتصاديات الدول المضيفة

أولا: الإشكالية الدراسة

انطلاقا مما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة كما يلي:

- ما مدى مساهمة الاستثمار الأجني المباشر في تحقيق معدلات نمو اقتصادي متزايد في الجزائر؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية:

للإجابة على هذه الإشكالية السابقة يمكن طرح الأسئلة الشرعية كالتاتي :

- ما مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وما أهميته؟
- ما طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي؟
- كيف يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة النمو للدول الثلاث؟

ثالثا: فرضيات الدراسة:

- للاستثمار العديد من التعاريف حسب جهات النظر كما له العديد من الإيجابيات و السلبيات.
- هناك علاقة مباشرة بين المتغيرين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي "
- لقد حققت التدفقات في زيادة النمو للدول الثلاث.

رابعا : أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في كون الاستثمارات الأجنبية المباشرة من بين الوسائل التمويل الحديثة نسبيا، والتي مثل بديلا متميزا مقارنة بأشكال النمو التقليدية كالفروض والمساعدات الدولية، وتكمن هذه الأهمية في تنافس الدول على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنظر لإيجابيات مقارنة بالفروض الأجنبية لذا أردنا معرفة أهمية هذا المورد .

خامسا: أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي: - التعرف على واقع الاستمارات الأجية المباشرة في الدول الثلاث. - التعرف على علاقة الاستمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الدول الثلاث.

- تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاث من خلال إلقاء نظرة فاحصة على أهم المؤشرات المستخدمة في التعرف على مختلف أوجه بيئة الاستثمار والتي تؤثر في شكل واضح على قرار المستثمر الأجنبي .
- الوقوف على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاث، وكذلك التوزيع الجغرافي والقطاعي له

سادسا: الدراسات السابقة للموضوع :

*** دراسة (بلال بوجمعة 2013) :** سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الانمائية بالجزائر - دراسة تطبيقية للفترة 1986-2011. وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة سياسة استهداف الاستثمار المباشر بالجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق معدل النمو الاقتصادي المستهدف بالإضافة غلى دورها في تنمية الصادرات الغير النفطية باستخدام السلاسل الزمنية، حيث توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابيا في النمو الاقتصادي، إذ تبين وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، كما توصلت الدراسة إلى نفس النتيجة بالنسبة للصادرات الغير الفعلية، ولقد أوصت الدراسة بأهمية استفادة سياسية استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر من المزايا التي يوفرها اندماج الجزائر ضمن اقتصاد المعرفة .

*** دراسة (سمير حنا بهنام 2013) :** الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في النمو والتنمية الاقتصادية الدول النامية للمدة 1990-2011، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 32، جامعة الموصل، العراق 2013 حيث هدفت هذه الدراسة إلى تبين اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو والتنمية الاقتصادية في الدول النامية مختارة خلال تلك الأثر وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود اثر ايجابي الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كل من (اختند- تركيا - الأردن - الجزائر - مصر - سوريا - المغرب تونس الكويت).

*** دراسة (رفيق نزاري، 2008):** الاستثمار الأجي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة: تونس والجزائر والمغرب، حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في كل من المغرب والجزائر وتونس خلال الفترة 1991-2005، وذلك وفقا النموذج النمو الداخلي الذي تم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين. وقد توصلت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر على النمو الاقتصادي

في المغرب تأثير إيجابيا لكنه بشكل ضعيف، ويعزى ذلك للارتباط مصادر تلك الاستثمارات بعمليات الخوصصة التي انتهجها الدولة والتي شملت شركات صناعية وتكرير البترول وشركات الكهرباء وشركات الاتصالات وامتدت صناعة السيارات وقطاع السياحة والملاحة الجوية والقطاعات المالية، في حين أن الاستثمار الأحتي المباشر في تونس تأثيرا سلبيا، ذلك لأن التكنولوجيا المصاحبة لتلك الاستمارات لا تعتبر حديثة بالنظر إلى تركز تلك الاستثمارات في قطاعات وصناعات تقليدية كالنسيج، وبالتالي هي لا تحتاج إلى تكنولوجيا متطورة، أما بالنسبة للجزائر فقد حقق الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي وذلك راجع إلى تركيز نسبة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الطاقة من خلال الاستثمار في مشروعات الاكتشاف، الإنتاج، النقل، وتكرير رغم تحسين الذي شهدته قطاعات أخرى للاتصالات والصيدلة والصناعات الغذائية قطاع البنوك والخدمات المالية وقطاع السياحة.

* **دراسة (زياد محمد أبو ليلى 2007) :** أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1976-2003، حيث دلت النتائج على وجود علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتاج الإجمالي في الأردن وكذلك وجود علاقة سببية متبادلة بين الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر وبين الواردات والناتج الإجمالي ووجود علاقة سببية تتجه من رأس المال الحلي إلى الاستثمار الأجنبي.

من خلال ما سبق فإن دراستنا هذه تتميز عن الدراسات السابقة من خلال ما يلي :

- حليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر للدول الثلاثة "الجزائر والمغرب والسعودية خلال الفترة (2001 – 2019).
- قياس كر استثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي للدول المعنية خلال الفترة (2001- 2019)
- التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمارات الأجية للدول الثلات خلال الفترة (2001 - 2019)
- الحوافز الممنوحة للاستثمارات الأجية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي للدول الثلاث الجزائر والمغرب والسعودية خلال الفترة (2001 2019)
- دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب والسعودية من خلال الاستثمارات الأحية المباشرة خلال فترة (2019 - 2001).

سابعا: منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع فقد تم استخدام المناهج التالية :

- المنهج الوصفي التحليلي: وذلك لوصف وتحليل ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والتعاريف والخصائص والأهمية.

- منهج التحليل القياسي الكمي: والذي يتركز على التحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية من خلال نماذج قياسية تستمد من النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية، وهذا من أجل قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلدان الثلاث الجزائر والمغرب والسعودية خلال الفترة (2001 – 2019).

- منهج دراسة حالة: حيث تمت الدراسة في البلدان الثلاث الجزائر والمغرب والسعودية

ثامنا: هيكل الدراسة:

المعالجة الإشكالية فقد تم تناول الفصول التالية:

حيث قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول تسبقهم مقدمة عامة للإحاطة بالموضوع وتليهم خامة تحتوي على أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات وأفاق البحث، حيث اشتمل الفصل الأول على الإطار المفاهيمي حول للاستثمار الأجنبي المباشر والذي قسم دورة إلى مبحثين حيث خصص الأول لعرض مفاهيم أساسية للاستثمار بشكل عام ليتم بعد ذلك تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله وأهميته ودوافعه ، أما المبحث الثاني خصص لعرض محددات للاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره الإيجابية والسلبية.

بينما خصص الفصل الثاني في الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من خلال تقسيمه إلى مبحثين حيث خصص الأول مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي وقياسه ونماذجه، أما المبحث الثاني حيث تم فيه علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي من حيث تطور التجارة الخارجية ومن حيث الموارد البشرية ومن حيث نقل التكنولوجيا.

ثم تطرقنا في الفصل الثالث إلى الإستثمار الأجنبي مباشر نمو الإقتصادي في الجزائر و بدوره تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث خصصنا المبحث الأول فقد تناول النمو الإقتصادي أما المبحث الثاني فقد كان حول تدفقات الاستثمار الأجنبي مباشر في الجزائر و فيما يخص المبحث الثالث فتمحور حول أثر التدفقات استثمار الأجنبي المباشر على نمو الإقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول
إطار مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

لقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأعوام القليلة الماضية كأحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية، حيث لم تكن العديد من حكومات هذه الدول ترحب كثيرا خلال عقد السبعينات بالاستثمار الأجنبي المباشر يسب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى تحقيق الأرباح دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات تلك الدول.

مع بداية الثمانينات من القرن العشرين اختلفت هذه التصرة وأصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، قلقا تزايمات أممية و دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الساحة الدولية في السنوات الأخيرة، بحيث أصبحت من أهم مصادر التمويل في الدول النامية خاصة في ظل تزايد المديونية الخارجية

من أجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بهذه التظاهرة الاقتصادية قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر (أشكاله وأهميته ودوافعه).
- المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا آثاره الايجابية والسلبية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر بجذب اهتمام الشركات والدول، وقد زاد الاهتمام به أكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول النامية، حيث أن معظم السياسيات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين، وفيما يلي ستطرق إلى التعاريف الأساسية للاستمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله :

يمثل مفهوم الاستثمارات الأجنبية وأشكاله فيما يلي:

1- تعريف الاستثمارات والاستثمارات الأجنبية والاستثمارات الأجنبية المباشرة

يتمثل تعريف الاستثمارات والاستثمارات الأجنبية والاستمارات الأجنبية المباشرة فيما يلي:

1-1- تعريف الاستثمارات:

توجد عدة تعريفات للاستثمار منها:

- بعرف الأستثمار بأنه: ارتباط مالي بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدى مدة طويلة في المستقبل.[1]

- يعرف الاستثمار بأنه: جموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي، من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد. نتيجة التضحية منفعة مالية للحصول على تدفقات مالية مستقبلية.[2]

1-محمد عبد العزيز عبد الله، " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي "، الطبعة الأولى، دار النفاش للنشر . والتوزيع، الأردن، 2005 ، ص 15.

2-أحمد زكريا صيام، "آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة "،الأردن كنموذج،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد. 03 ، جامعة شلف الجزائر، ديسمبر 2005 ، ص 8

- يعرف الاستثمار بأنه: استخدام المدخرات في تكوين الاستمارات أو الطاقة الإنتاجية على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تحديدها[1].

- من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف الاستمارات بناء الاستخدام الحالي للأموال وذلك لغرض الحصول على ربح مستقبلي، مقابل تحمل مخاطرة مهما كان شكل هذا الاستخدام[2].

1-2- تعريف الاستثمارات الأجية توجد عدة تعريفات نذكر منها

- يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه: كل استثمار يتم خارج موطنه بأمر من دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية و المالية والسياسية سواء فدف مؤقت أو لأجل محدد للأجيال طويلة الأجل .[3]

- يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه: الاستثمار القادم من الخارج والمالك الرؤوس الأموال والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما قبل المؤسسة القائمة في اقتصاد آخر.[4]

- يعرف الاستثمار الأجنبي على أنه: كل استخدام أو توظيف يجري في الخارج للموارد المالية ومادية يملكها أشخاص أو تملكها حكومات".[5]

- من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي بأنه: " جيع الاستثمارات المادية والمالية التي تقوم بها الأجانب (الغير مقيمين) داخل دولة ما، أي مجموع الاستثمارات الداخلية المنفذة من قبل الأجانب سواء كانوا أفراد أو مؤسسات.[6]

1-3- تعريف الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

هنالك تعريفات عديدة نذكر منها:

- عرف مؤقر الأمم المتحدة للتجارة والتضع (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: الاستثمار الذي يقضي إلى علاقة طويلة الأمد و يعكس منقعة وسيطرة دمتين المستمر الأجنبي، أو الشركة الأم في قرع أجنبي قائم في دولة مضيئة خير تلك التي يتميان إلى جيت ويشمل استثمار القروض من شركة الأم للشركات التابعة في القطر الضيف وفي الاستمارات التي تقضي إلى السيطرة على الأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج [7].

1-حسين عمر، " المدخل إلى دراسة علم اقتصاد، الاستثمار و العولمة "، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000 ، ص 3.

2-من إعداد الطالبين جلاب بلال وحيرش مصطفى، انطلاقا من التعريفات السابقة.

3-فريد النجار " الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي "، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000 ، ص 2

4-رغيب شهرزاد "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق"، مجلة العلوم الإنسانية،جامعة محمد خيضر،العدد 08 ،بسكرة، 2005 ،ص 72

5-كمال بكري " الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001 ، ص 255

6-من إعداد الطالبين جلاب بلال وحيرش مصطفى انطلاقا من التعريفات السابقة

7 -Vrdctad, Foreign direct Investment and development, Vented, series on Issuesinintes national Investment Agree mints, Geneva, Dec 1998, P2.

- عرفت المنظمة العالمية التجارة والتنمية الاقتصادية (OCDF) للإستثمار الأجنبي المباشر بأنه: تلك الروابط الاقتصادية التي تتم بين المستثمر الأجنبي وشركة ما خاصة للاستثمارات التي تمنح هذا المستمر تأثيرا فعالا في اتخاذ القرارات في هذه الشركة عن طريق امتلاء كامل المؤسسة قائمة بنسبة 100% من رأس مالها الأجتماعية[1] .

- عرف سندوق النقد الدولي للاستثمار المباشر بأنه: عبارة عن العمليات المالية التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات وذلك من أجل التحكم أو ممارسة تأثير على السوق وتسيير المؤسسات الموجودة في بلد ما و التي تختلف من شركة الأم و مختلف فروعها عبر العالم، والتي تتضمن إنشاء فروع جديدة توسع الطاقة الاستيعابية، الرفع من الرأس المال، القروض و إعادة الاستثمار اخلي... ومن جهة أخرى العمليات التي تجري من خلال النمو الخارجي ودلال بالدخول في رأس المالى المؤسسة أجنبية من خلال الأسواق، ولكن شرط الحصول على تسية لا تقل عن 10% من رأس مالها .[2]

- عرفت المنظمة العالمية للتجارة الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: الاستثمار الذي حصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما (البلد الأم) بامتلاك أصل موجود في بلد آخر (البلد المضيق) مع وجود النية في إدارة ذلك الأصل[3].

- أما المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فقد خرقت الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: شموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية إلى الأقطار المستقبلية، لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجوة مع رأس المال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة في تلمالك الأفكار المستقبلية لتعقيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجاة، بالمشاركة مع رأس المال الخلفي الإقامة المشاريع المختلفة في تلك الأقطار أو أنه نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستشعر أجنبي في قطر أحبي مضيق يقصد المشاركة الفعلية أوالاستقلال بالإدارة و القرار.[4]

وانطلاقا مما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن استثمار طويل الأجل
- الاستثمار الأجنبي المباشر غالبا ما تسهر الشركات متعددة الجنسيات على تنفيذه .
- يتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر بحق التملاك الكامل أو الجزئي للمشروع، بشرط مشاركة المستمر اللي في هذه الحالة.
- تتمثل حصة 10% فما فوق رأس مال المشروع معيارا و حتية لاختبار الاستثمار الأجنبي أجنبيا.

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي عبارة عن ذلك النوع من الاستثمار طويل الأجل، الذي ينطوي على إقامة مشاريع يتولى المستثمر الأجنبي امتلاكها بشكل كامل أو جزئي، كما يعمل على

1-محمد راضي جعفر " الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي "، مجلة الخليج العربي، العدد(3-4) ، جامعة البصرة، العراق، 2011 .، ص200

2 -François Bots et antres, images fcomomione du mande (creopolitique économique) 2008, Edition Armand colin, paris, 2007,p-p 23-24.

3-عبد الوهاب الموسوي وحيدر نعمة بحيت "الاستثمار الأجنبي المباشر في محافظات الفرات الأوسط "،، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 22 ، . جامعة الكويت، العراق، 2008 ، ص 18 .

4-سعد محمود الكواز، " الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الأقطار النامية "، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فندق الأوراسي، الجزائر، 15 نوفمبر 2005 ، ص 337 .

إدارتها ضمن البلد المضيق، ويشترط أن تكون حصة المستثمر الأجنبي 10% في رأس المال المشروع حتى يتم اختيار الاستثمار أجنبيا.[1]

2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تتحدد حسب نسبة ملكية المشروع من طرف المستثمر الأجنبي فقد تكون جزئية أو مطلقة، ومن هذا المنطلق يتم تقسيم الاستمار الأجنبي إلى عدة أشكال تتمثل فيما يلي :

2-1- الاستثمار المشترك:

- يعرف كولدي الاستثمار المشترك بأنه أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيات معنويشان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة الحيرة وزارات الاختراع أو العلامات التجارية ...[2].

- برى "يتربشرا" أن الاستثمار المشرك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الأستثمار فيها شركة دولية يمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه[3].

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن الاستمار المتر ينطوي على أخصائص التالية:[4]

- الاتفاق بين المستشمران (الوطني والأجنبي) يكون طويل الأجل، من أجل ممارسة عملية إنتاجية وهذا داخل البلد المضيف .

- المستثمر الوطني قد يكون شخصية تنتمي إلى القطاع العام والخاص.

- إن قيام المستثمر الأجنبي بشراء جزء من شركة وطنية موجودة تؤدي إلى تحويل هذه الشركة من شركة وطنية إلى شركة استثمار أجنبي.

- لا يشترط في المشاركة تقديم حصة من رأس المال من طرف المستثمرين وطني و أجنبي أي:

- قد تكون المشاركة الحيرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة.
- قد تشملل حصة المشاركة في تقاريم جزء من رأس المال أو كله على أن يقدم الشريك الأم التكنولوجيا
- قد تتمثل المشاركة في تقاريم المعلومات أو طرق تسويقية أو أسواق جديدة..

في جميع الحالات التي ذكرناها لابد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار المشرك الحق في إدارة المشروع وهذا الشرط ضروري، ومنه هذا العنصر هو العنصر الحاسم في التفرقة بين الاستثمار المباشر و الغير المباشره.

2-1-1- مزايا وعيوب الاستثمار المشتراك من وجهة نظر الدولة المضيفة:

والتي يمكن تقسيمها كآتي :[5]

1-من إعداد الطالبين جلاب بلال وحيرش مصطفى انطلاقا من التعاريف السابقة .

2-عبد السلام أبو قحف " اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي "، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2003 ، ص ص 366-367.

3- مؤسسة التمويل الدولية" الاستثمار الأجنبي المباشر للدروس المستفادة من الخبرات العلمية"، صندوق النقد الدولي رقم 05 ،واشنطن، سبتمبر 1997 ، ص09.

4-مصطفى باكر " تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر "، برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر 24-28 يناير 2004 ، ص ص 18 – 19.

5-محمد عبد العزيز عبد الله " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، دار النقاش، الأردن، الطبعة الأولى،2005 ، ص 39.

أ- المزايا: و تتمثل هذه المزايا فيما يلي:

- يلعب هذا النوع من الاستثمار دورا بارزا في زيادة رؤوس الأموال الأجنبية و تطوير التكنولوجيا و توفير مناصب شغل جديدة، وتحسين ميزان المدفوعات عن طريق التقليل من الواردات والزيادة في الصادرات.
- تكوين المديرين الوطنيين وخلق علاقات اقتصادية بين الأنشطة الاقتصادية والخدمة في الدول المضيفة
- بسمان المصالح الوطنية في توجيه سياسات الاستثمار وهذا نتيجة الاشتراك في إدارة المشروع وذلك عندما تتعارض سياسات الشركة مع سياسات المصالح الوطنية .
- زيادة موالد الدول المضيعة للاستثمارات الأجنبية وهذا نتيجة لدراسات الجدوى التي يقوم المستمر الأجنبي قبل القيام بأي استثمار، بالإضافة إلى توفير جو ملائم لتحقيق هذه الأرباح من التكنولوجيا المتقدمة والإدارة الفعالة

ب- العيوب: تتمثل هذه العيوب فيما يلي:

- يشترط لتحقيق المزايا السابقة أن يتوفر لدى الاقتصاد الوطني القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في رسم السياسات الاستثمارية للمشروع .
- إن توقع مسطر حجم رأس المال الوطني يؤثر على حجم المشاريع المشركة وهذا الأمر يتسبب في عدم تحقيق الأهداف الموجودة من الدول الضيقة مثلا: زيادة فرض التوظيف، نقل التكنولوجيا...الخ.
- إن تحقيق الدول المضيفة للأهداف المنشودة في توفير العملات الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات في المشروعات المشتركة في أقل يكتر مقارنة مع مشروعات الاستعمار المملوكة ملكية للاستثمار الأجنبي

2-1-2 - مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من جهة نظر المستثمر الأجنبي

يمكن أيضا تصنيفها على الشكل الآتي[1] :

أ- المزايا : تشمل هذه المزايا فيما يلي:

- في حالة نجاح الاستثمار الأجنبي المشترك يساهم في زيادة فرص استثمارية وغذا بموافقة الدول المضيقة وذلك من خلال إنشاء مشروعات مملوكة له بالكامل
- إن الاستثمار المشرك أكثر الأستثمارات انتشارا وتفضيلا من طرف المستثمر الأجنبي وهذا في حالة عدم سماح الدول المضيفة للمستثمر الأجنبي يشملگه لمشروعات استثمارية بالكامل وخاصة في بعض الحالات الاقتصادية كالزراعة أو البترول، .. الخ، وهذا لما يتيحه من أرباح إضافية إذا ما قورنت بأنواع من الاستثمار الغير المباشر.
- يفضل هذا النوع من الاستثمار من طرف الشركات متعددة الجنسيات وهذا في حالة نقص المعلومات التسويقية أو الموارد (المالية أو البشرية) يحدف استغلال أمثل للسوق الأجنبية .
- الاستثمار المسرلك يساعد على التعرف على أسواق المحلية وإنشاء قنوات للتوزيع وتوفر الموارد الأولية للشركة الأم .
- يساعد على تخفيض المخاطر الغير تجارية التي تحيط بالمشروع مثل التأميم والمصادرة وتقليص الخسائر التجارية التي يمكن التعرض لها.
- الاستثمار المشترك يتفادى القيود الجمركية للدولة المضيفة وهذا من خلال القيام بالعملية الإنتاجية مباشرة على أراضيها بدلا من التصدير وذلك لتسهيل عملية غزو أسواقها .

1-عبد السلام أبو قحف " الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية "، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2003 ، ص ص 18-20.

- الاستثمار المشترك يساعد شركات متعددة الجنسيات في حل المشكلات المتعلقة بالغة والعلاقات العمالية وغيرها من المشكلات التي تواجه هذه الشركة وهذا الإعتماد على الطرف الوطنية.

ب - العيوب: تتمثل هذه العيوب فيما يلي :

- احتمال اختلاف المصالح الوطنية وأهداف المستمر الأجتي وهذا خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني في تقديم نسبة معينة من رأس المال في المشروع وذلا ما قد لا يتفق مع أهداف الطرف الأحتي من المشروع الاستثماري بعد فترة زمنية مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر الغير تجاري، وهذا ما يتعارض مع أهداف المستثمر الأجنبي والمتمثلة في البقاء والنمو والاستثمار في السوق المحلية - إن عدم التكافؤ في الغارات المالية و الغنية بين المستمر الوطني والأجنبي قد يؤثر سلبا على تحقيق أهداف المشروع الاستثماري طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل - من النمل وضع شروط وقيود على التوظيف والتصدير وتحويل الأرباح من الداخل إلى الخارج (شركة الأم) وهذا إن كان الطرف الوطني متمثل في الحكومة.

2-2- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

يعرف هذا النوع من الاستثمارات بقيام المستثمر الأجنبي أو شركة متعددة الجنسيات في إنشاء قرع للإنتاج أو التسويق أو نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة بالنسبة للمستثمر الأجنبي بصفة خاصة تعتبر الاستثمارات المملوكة بالكامل من أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي تفضيلا، أما بالنسبة للدول المضيقة له تجدها تتردد كثيرا في قبول هذه الإستثمارات في أغلب الأوقات والتصريح للشركات بالتملك الكامل لهذه المشاريع الاستثمارية ويرجع هذا التفوق من التبعية الاقتصادية وما يترتب عنها من آثار تشير إلى بعض الدول المضيفة مثل: (دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ودول إفريفيا) تمنح شركات متعددة الجنسيات يتملاك فروعها تملكا كاملا وهذا هدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.[1]

2-2-1- مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة:

ويمكن تقسيمها على الشكل التالي:[2]

أ- المزايا: تمثل هذه المزايا فيما يلي :

- زيادة التدفقات من رأس مال الأجنبي إلى الأموال الضيقة.

- إن هذا النوع من الاستثمار يساهم في كبر حجم المشروعات مما يؤدي إلى إتباع أكتر حاجات المجتمع المحلي، مما يؤدي إلى تخفيض الواردات وزيادة الصادرات في حالة وجود قائض مما يترتب عليه تحسين في ميزان المدفوعات البلد المضيف .

- نظرا لكبر حجم المشروعات إذا ما قورنت بالأشكال الأخرى للاستمارات فإنها تؤثر على تحديت التكنولوجيا، وهذا من خلال توفر جهاز يقوم باختيار التكنولوجيا المناسبة للسوق الحلبة وهذا الغرض تحقيق الأهداف المنشودة من الناتج الأمثل والربح الأفضل - إن ضخامة هذه المشروعات تؤدي إلى تشغيل عدد أكبر من العمالة سواء في مراحل التأسيس أو مراحل التشغيل .

ب - العيواب: تتمثل هذه العيوب فيما يلي:

1-عبد السلام أبو قحف " الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"، مرجع سابق، ص ص 20-23.

2-محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سابق، ص ص 43-44 .

- أما من ناحية العيوب فإن الدول المضيفة تتخوف من مخاطر الاحتكار و التبعية الاقتصادية وهذا خاصة إذا ما تعارضت مصالح المستمر مع المصالح الوطنية.

2-2-2- مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر المستثمر الاجنبي :

يمكن إيضاحها على الشكل الآتي [1]:

أ- المزايا: تمثل هذه المزايا فيما يلي:

- إن هذا النوع من الاستثمار يعطي الحرية الكاملة للمستثمر الأجنبي في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للاستمار.

- إن انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج في الدول المضيفة تؤدي إلى كبر حجم الأرباح المتوقعة.

- إن التملك الكامل للمشروع يساعد في تخطي المشكلات التي تواجه المشروع وهذا إذا ما قورنت مع الاستثمار المشترك أو الاستثمار الغير مباشر.

- إن المستثمر الأجنبي يعتمد في هذا الشكل من أشكال الاستثمار على قناع زبون الدول المضيفة ورسم صورة جيدة عن هذا الاستثمار، مما يسهل مهمة هذا المستمر فيما يخص تنفيذ سياسات التوسيع والتسويق .

ب - العيوب: تتمثل هذه العيوب فيما يلي:

- ضخامة رؤوس الأموال المستعملة في هذا الشكل من الاستمارات إذا ما قورنت بالاستثمار، إذا في هذه الحالات يتحمل المستثمر الأجنبي وحده كل تكاليف الإنتاج أي من إرساء اللبنات الأولى للمشروع حتى مرحلة الإنتاج.

- إن في هذا الشكل من الاستثمارات ترتفع الأخطار الغير تجارية مثل: التأميم، التصفية، المصادرة، وهذا في حالة عدم استقرار السياسي في الدول المضيفة.

2-3- شركات متعددة الجنسيات:

لقد تعددت الشعريفات وتنوعت حسب المعايير التي ارتكزت عليها، فمن بين هذه التعريفات نذكر:

- هي شركة أم تسيطر على عدد كبير من المشروعات من مختلف الجنسيات وبذلك تكون موعة ضخمة تتجمع لديها المواد المالية و البشرية وفي نفس الوقت تتبع إستراتيجية مشتركة كما أن الحجم يحتل أهمية كبري في تمييز المجموعات متعددة الجنسيات، حيث تستبعد الشركات التي تقل ميعانا السنوية عن مكة مليون دولار، كذلك تعتبر من العوامل الهامة في هذا التحديد طبيعة النشاطات الخارجية للمجموعة حيث تستبعاد من نطاق المجموعات متعددة الجنسيات الشركات التي تقوم بالتصدير فقط، هذا حق إذا كانت تمتلك فروعها أجنبية للبيع.[2]

وتتميز الشركات متعددة الجنسيات بعدة خصائل اقتصادية شامية منها:

- كبر حجم هذه المؤسسات
- تنوع المنتجات
- التنوع في الساحل .
- الششت الجغراب.
- تركيز الإدارة العليا.

1-. عبد السلام أبو قحف " إدارة الأعمال الدولية "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000،2001 ، ص 304 .

2- محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سابق، ص48.

- التفوق التكولوجى.

2-3-1- المزايا والعيوب التي تحادثها الشركات متعددة الحات في الدول المضيفة:

يمكن تقسيمها على الشكل الآتي[1] :

أ - **المزايا:** تتمثل هذه المزايا فيما يلي:

- زيادة الإنتاج وهذا نتيجة انتقال رأس المال من الدول الأم إلى الدول المضيفة .
- زيادة الأجور وهنا نتيجة عنصر إعادة توزيع الأرباح المحققة .
- خلق فرص عمل إضافية وهذا لما تتمتع به من كبر حجم هذه الشركات .
- زيادة الصادرات عن المنتجات التي تنتجها هذه الشركات - تزويد الدول المضيفة بالصادرات التقنية والإدارية والتكنولوجية الجديدة، حيث تجد في الدول المضيفة ضعف هذه القدرات والتي يمكن اكتسابها من خلال إدخال العنصر البشري في هذه الشركات.
- إضعاف قوة الاحتكار المحلي، تكون هذه الحالة في قلة المنافسة بين شركات معينة في الدول المضيفة نتيجة لقلة الشركات المحلية، ولكن بعد دخول الشركات الأجنبية فإنها تظهر منافسة وبالتالي تخفيض الأسعار وزيادة الإنتاج.

ب- العيوب: تتمثل هذه العيوب فيما يلي :

- تأثر معدل التبادل التجاري للدول المضيفة، حيث كما أنه معروف أن معدل التبادل التجاري بساوي أسعار السلع المصدرة على سعر أسعار السلع المستوردة لتلك الدولة في حالة إذا استمر المستثمر الأجنبي في سلع تصديرية وكانت الدولة المضيقة مصدرة هذه السلعة، سوف يؤدي إلى تخفيض سعر السلعة المصدرة ومع بقاء أسعار الواردات ثابتة على حالها سوف يؤدي إلى تدهور معدل التبادل التجاري.
- نقصان الاستثمار الحلي غالبا ما تقوم الشركات الأجنبية بتمويل جزء من مشاريعها عن طريق البنوك المحلية وإن هذه الطريقة سوف تؤدي إلى ارتفاع نسبية العالمادة، مما يستلزم تقليص الاستمارات الخلية وهذا بالإضافة إلى أن المسئولين المحلين يفضلون تقديم قروضهم الشركات الأجنبية على الشركات اغلية وهذا الحلمية وهذا العمل المخاطرة في استرداد هذه القروض، حيث يكون هذا العامل المخاطرة أقل من الشركات الأجنبية مقارنة مع شركات المحلية - فقدان الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر سيادتنا الخلية وخارجية وهذا من خلال ممارسة القوة الضاغطة بمختلف الطرق والتي تعقد الدولة المضيفة سيادتها الحقيقية ومثال على ذلك : في عام 1973 في التشيلي عندما أسقطت الشركة العملاقة الأمريكية البرق وخاتف الرئيس "سلفادور كينيدي" المنتخب ديمقراطيا في تشيلي.

2-4- الاستثمار في المناطق الحرة

تهدف الاستثمارات في المناطق الحرة إلى تطوير الصادرات والاندماج في الاقتصاد الدولي، وتخضع الأستثمارات المنجزة في المناطق الحرة لنظام تشجيعي للغاية، حيث تستفيد من عمدة امتيازات لا توجد في المناطق الأخرى.

ولتوضيح مفهوم المناطق الحرة تأخذه تعريف Thierryschoowd-Pascallorat:

1- علي عبد الفتاح أبو شرار،"الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات ، دار المسيرة، الطبعة الأولى، 2007، ص ص 260-266.

" إن المناطق الحرة في مجال جغرابي محدود، أين الأشتلة الصناعية أو التجارية، تستفيد من نظام خاص في جمال الضريبية والتي قد تكون عضة أو ملغاة، وفي الغالب تكون مختلفة من الناحية القانونية، إنها مساحة أين اٱلعضالع المادية تدخل وتخزن بكل حرية، بشرط أن تكون موجهة للتصدير علما أن بضائع المنطقة الحرة تخضع للرقاية والرسوم الجمركية في حال ما إذا أدخلت للإقليم الجمركي الوطني للبلد المتواجد فيه"[1].

ومن المزايا التي تمنح في المناطق الحرة :

- حرية اختيار مجال الاستثمار.
- عدم وجود قيود على جنسية رأس المال حيث يمكن لرأس المال الجزائري أو العربي أو الأجنبي أن ينفرد أو يشارك بأي نسبة في الاستمارات في مشروعات المناطق الحرة .
- حرية تحويل الأرباح والمال المستمر وإعادة تصديره .
- حرية تحديد أسعار المنتجات وتحديد نسبة الأرباح
- حرية اختيار الشكل القانوني للمشروع (مشروع قردي، شركة أشخاص، شركة أموال، قرع شركة أجنبية شركات مختلطة ...اخ[2]

تصنف المناطق الاقتصادية الحرة عموما إلى ثلاث أنواع وهي كما يلي :

أ- مناطق حرة تجارية: وتأخذ بدورها ثلاث أشكال هي :

- الميناء الحره
- المحلات الحرة
- مناطق التجارة الخارجية.

ب- مناطق حرة صناعية؛ وتأخذ هذه المناطق شكلين أساسين هما:[3]

- المناطق الحرة المالية التي تنقسم بدورها إلى (متاحلق بنكية ومناطق حرة للتأمين).
- المناطق الحرة الجبائية.

2-5 - مشروعات أو عمليات التجميع

وهو عبارة عن مشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (اغلي) عام أو خاص يتم بموجبها غيام الطرف الأول بتزويد الطرق التاتي منتجا معينا(سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا مائيا، وفي معظم الأحيان وخاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الحيرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة... الخ، في مقابل عائد مادي معين يتفق عليه.

كما أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل استثمار مشترك أو شكل التملاك المطلق أو الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي[4].

1-علوش محمد " تقييم السياسات التحفيزية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة "، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة بسكرة، 2013، 2014 ، ص 08 .

2-مراد محمودي، " التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي"، دار الكتاب الحديث، الجزائر ، 2002 ، ص 41

3-عبد السلام أبو قحق، " الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية "، مرجع سابق ، ص 24.

4- مصطفى باكير ،" تطور الإستثمار الأجنبي المباشر " ، برنامج من إعداد المعهد العربي للتخطيط مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر، 24 يناير 2004 ، ص ص 18-19 .

الشكل رقم (01): أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المذكورة سابقا .

المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي أهمية كبيرة كونه أحد مصادر التمويل الخارجي التنمية الاقتصادية، فضلا عن كونه أحد القنوات التي يحصل من خلالها على التكنولوجيا واخرات الإدارية والفنية، وله أثار إيجابية عديدة منها إيجاد فرص جديدة للعمل، تحسين نوعية المنتجات وتقليل الكلف كي تصل إلى درجة عالية من المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية، ويتضح من تحارب الدول الناجحة في التصدير أهمية دور الأستمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير، إذ ترجع أهمية الاستمارات خلية والأجنبية إلى أن هناك علاقة تبادلية بينهما وبين التصدير، فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة، فضلا عن الارتباط بالأسواق العالمية، وأن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية، وتقوم بدورها في جذب استثمارات جديدة.[1]

ومن بين هذه الأهمية نذكر ما يلي:

1- سد فجوة الادخار والاستثمار:

عندما يعجز الادخار المحلي من توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يلجأ إلى مصادر المالية الخارجية، ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر والإعلانات ومنح القروض الخارجية، غير أن هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة، ولها تكاليف مستقبلية ياشلة جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها الشيء الذي دفع هذه الدول إلى البحث عن مصادر تمويلي بديل عن الاقتراض.

1-رجاع عبد الله عيسى السالم، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية للمدة (1990 م – 2010 م)، مجلة القادسية . للعلوم الإدارية والاقتصادية العدد 03 ، جامعة البصرة ، العراق، سنة 2011 ، ص 55 .

2- التقليل من معدلات البطالة

إن تشغيل المشاريع الاستثمارية التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج بدأ عاملة، وبالتالي يعلق هذا الاستثمار فرص عمل جديدة في البلد المضيفة للاستمار، خاصة إذا تميز المشروع الاستثماري بالاستخدام المكلف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية، وهذا علاوة على مواقع الاستثمار الأجنبي المتعلقة باستغلال اليد العاملة المنخفضة التكلفة في البلدان النامية، فقد تعرضت ممارسات الشركات متعددة الجنسيات الانتقادات جمعيات حقوق الإنسان الاتهامها بانتهاك حقوق العمال.

3- نقل التكولوجيا الحديثة

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نقل التكنولوجيا إلى البلاد المضيف، حيث تعتبر من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي وتسريع وتيرته، وطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها والعمل على توظيفتها وفق متطلبات الاقتصاد اخلي، وهذا ما يمكن أن يحدث خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الدول الأقل تقدما والنامية.

4- زيادة تراكم في الرأسمال الثابت والإنتاج الوطني .

ينتج دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسات ومشاريع استثمارية جديدة، وبالتالي اقتناء أصول إنتاجية إضافية الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف هذا الاستثمار، والأمر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الإنتاج المحلي منه مساهمة في النمو الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الأخير سينعكس أثره الإيجابي على تحسن رفاهية المجتمع الاستثماري وهو هدف أساسي نسعى إليه جميع الأنظمة الاقتصادية باختلاف مدارسها.

5- الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية

تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من المشاريع المرحة ذات مردودية عالية، وتجنب تمويل مشاريع ذات مردودية غير مريحة أو مفلسة، بينما القروض والإعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة أو متعاذعة أو تستغل في غير أغراضها الأولية، لهذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بدرجة عالية من الرشادة الاقتصادية والتوجيه والاستخدام الذي لا يمكن البقية المصادر المالية الأجنبية المذكورة سابقا تحقيقها[1].

ويرجع اهتمام الدول النامية بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسباب التالية :[2]

- نتيجة أزمة المديونية سنة 1982 وما ترتب عليها من امتناع بعض الدول النامية المدينة عن سداد ديوما أدى هذا الأمر بالدول المتقدمة إلى الاستثمار في الدول ذات العجز المالي عوض منحها فروض إضافية.
- حدوث تغيرات في الدول النامية ذات العجز المالي، حيث تغيرت قتاعتها وتضرها إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من اعتباره تدخل في الاقتصاد القومي إلى اعتباره حامل من عوامل التنمية - قيام العديد من الدول النامية بإجراء إصلاحات اقتصادية وتغييرات شيكلية الاقتصادياتها من خلال نظام السوق.
- الإسهام في حل مشكلة البطالة، وذلك بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها.

1 -UNCTAD_ World investment report_ Transnational corporations extractive industries and development, New York and Geneva, 2007, p150

2- .عبد المطلب عبد المجيد ، **العولمة الاقتصادية :منظماتها، شركاتها، تداعياتها**، الدار الجامعية، مصر، 2006 ، ص 186

- الإسهام في زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات للدول المستمر فيها عند قيام المشروعات المعنية يتصدير منتجاتها إلى الخارج .

- التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الإنتاج الحلي، حيث يساهم الإنتاج المحلي باستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا.

- تدريب العامين على الأعمال الإدارية وعلى استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة .

المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

هنالك دوافع عديدة للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر سواء تعلق الأمر بالدولة المصدرة لرأس المال أو من جانب الدولة الصيغة المستوردة التي ترغب في استقطاب مثل هذا النوع من الاستمارات، وعلى العموم يمكن التفرقة بين نوعين من الدوافع التي يتصار من أجلها الاستثمار الأجنبي المباشرة

1- دوافع تصدير الاستثمار الأجنبي المباشرة

يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية التالية:

1-1- طبيعة النشاط الاقتصادي والتجارية

تلعب علطبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية، إذ أن هنالك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج ولغرض تفادي الإخفاف بالبحث عن أسواق استهلاك ملائعة، ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأسمال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها.[1]

1-2- زيادة العوائد الاستثمارية

تحقق الزيادة في عوائد الاستثمار من خلال تعتيم الاستفادة من ميزة اختفاح عناصر التكلفة في الدول المضيفة مثل رخص الأيدي العاملة إذا ما قورنت بالأيدي العاملة في البلدان المتقدمة، حيث كان قذه الحساسية دور في ظهور الفروع المقامة في البلدان المضيقة، والتي يتميز إنتاجها بأنه غير مخصص للاستهلاك اخلي وإنما هو موجه للتصدير نحو البلدان المتقدمة.

وتبعا هذا التحليل بعد أن كثيرا من الشركات الأمريكية مثلا تقوم بنقل عملياتها الإنتاجية إلى الدول المحاورة أو الغير المجاورة لها، التي تتميز بوفرة العمالة فيها وانخفاض مستوى أجورها، وتعتمد أغلب الشركات الأوربية واليابانية هذا السياق عففة بذلك استشمارا مضمونا وحوائد عالية، كما يؤخذ بالاتجاه نفسه بشأن عناصر الإنتاج الأخرى كالمواد الأولية وكلف الطاقة ووسائل النقل الضرورية[2].

بالإضافة إلى ذلك فإن الشركات الأجنبية تستفيد من الإعفاءات الضريبية والحوافز المالية والتمويلية التي تمنحها كثير من الدول الراغبة في جذبها.

1-دريد محمود السامراني، الاستثمار الأجنبي: المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006 ، ص 76

2-دريد محمود السامراني، مرجع سبق ذكره، ص 77.

1-3- تخفيض المخاطر الاستثمارية

تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية والتي يحملها الإنتاج في بلد واحد مثل الحرب، التأميم، زيادة الرسوم الجمركية ... الخ، تتوزع وانتشار الاستمارات على عدد أكبر من الدول يعمل على تحجيم تلك المخاطر إلى الحد الأدق المرغوب [1].

كما أنه قد تششد المنافسة الداخلية لدرجة تحديد استمرارية وجود شركة ميا، تقل هذه الشركة نشاطها أو جزءا منه إلى دولة أو دول أخرى لا توجد فيها التنافسية بنفس الحدة، فرأس المال الأجنبي يحاول قدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة كي يحاله من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تعرض لها السوق الواحدة.[2]

1-4- زيادة المبيعات

تعتمد مبيعات الشركات على حاملين أساسيين هما اهتمامات المستهلكين أو الزبائن بمنتجاتها أو خدماتنا والرعية والقدرة على الشراء، وإن زيادة وتوسيع مبيعات الشركة متعددة الجنسيات خارج نطاق الدولة التي تعمل بما يمثل الهدف الأساسي للأعمال الدولية، ويهدف الاستفادة من وفرات الإنتاج بالأحجام الكبيرة فإنه يجب البحث عن أسواق غير السوق اخي لتصريف قائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة، وفي حال عدم توفر هذه الإمكانيات أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المفيدة للاستيراد من طرف الدول الأخرى أو أسباب أخرى وهي عديدة تلجأ الشركة إلى الإنتاج خارج دولتها لتجاوز القيود السابقة الذكر.

1-5- تحسين الموارد ومضمان توفيرها:

يبحث المنتجون والموزعون عن منتجاتم وخادماتم ومكونات إنتاجهم في الدول الأجنبية، وصدف ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد والأجزاء وبالكمية والجودة والأسعار المرغوبة وبالتالي تحقيق المبيعات ذات الحجم الكبير، هذه الإستراتيجية هي التي تمكن الشركة من تحسين جودة منتجاتها أو تمكنها من التميز على منافسيها وبذلك تضمن تحقيق الزيادة في حصتها السوقية وربحيتها.[3]

1-6 - زيادة صادرات البلد للاستثمار الأجنبي المباشر

فعلى سبيل المتقال تؤدي فروع الشركات الأمريكية المؤسسة في الخارج دورا هاما في صادرات الولايات المتحدة، إذ يبلغ إنتاج الصناعات التحويلية التي يتم تسويقها من قبل فروع الشركات في نفس المكان المتواجدة فيه أو التي يتم تصديرها إلى الخارج من قبل الفروع المذكورة ضعفين إلى ثلاثة أضعاف مقارنة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات الصناعية[4].

1-7- الرغبة في النمو والتوسع

قد تلجأ الشركة إلى إقامة مصنع لها في الخارج إذا ما وجهت منافسة محلية من طرف مستورد بسعر أقل من سعر الشركة، حيث تختار الشركة البلد الذي يتم منه الاستيراد حتى تستعيد هي أيضا من مزايا أخفاض التكاليف ومن ثم انخفاض أسعار البيع إلى مستوى منافسيها بالاستيراد، كما أن عجز السوق اغلبية عن تحقيق

1-محمد عبد العزيز، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2005 ، ص 24.

2-دريد محمود السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

3-غسان عيسى العمري، المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركة المتعددة الجنسية، المؤتمر العلمي الدولي السابع، تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال (التحديات، الفرص، الأفاق)، الأردن، 11 نوفمبر 2009 ، ص 20 .

4- أحمد عبد العزيز، مرجع سابق ،ص 24.

أهداف المستثمر في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية، ومن الأمثلة التي يمكن أن تسوقها في إطار هذا العامل اضطرار شركة "كرايزلر Chrysler " وهي واحدة من ثلاث شركات أمريكية كبري في صناعة السيارات، ونتيجة عدم تمكنها من الوقوف أمام كل من شركة " فورد Ford " وشركة بترول موتورز General Motors ' التين تمارسان الصناعة ذاتها في السوق الوطنية، إلى الاستثمار التجاري المباشر في دول أوربا الغربية، مما دفع الشركتين أيضا إلى إنشاء فروع لها (شركات تابعة في المنظمة الجغرافية المذكورة).

1-8- السياسة الاقتصادية لدولة المستمر والرغبة في الهيمنة

تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني، إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تحارها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معقولة، مما يؤدي في غايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية[1] ، كما أن هناك أسباب فنية تدفع بعملية الاستثمار في الدول النامية تتمثل في الرقية الجامعة للدول المتقدمة في فرض السيطرة على الاقتصاد الدولي وإحلال الاستعمار الاقتصادي محل الاستعمار العسكري، وبالتالي إجبار الدول الضعيفة إلى الخضوع متطلق الأقوى[2].

الجدير بالذكر أن درجة أهمية العوامل السابقة وترتيتا يختلف من مستثمر إلى آخر، فعلى سبيل المثال حسب الاستبيان الخاص بإحدى الدراسات التي أجريت في فبراير 2009 والتي شملت حوالي 2500 مؤسسة يابانية تبين أن الأسباب الرئيسية الكامنة وراء قرار المؤسسات اليابانية للقيام بعملية الاستثمار في الخارج تتمثل في :[3]

- إدارة المحافظة على الإنتاج أو توسيع السوق انخلي ينسية تقدر به (38.2%).
- تقليص التكاليف، أي جعل الأسعار أكثر تنافسية بنسبة تقدر ب (32.1%).
- تقديم منتجات توافق مع أذواق المستهلكين المحليين بنسبة تقدر ب (23.3%).
- أسباب أخرى ينسية تقارى (6.4 %).

2- دوافع استيراد الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد أصبحت مختلف الدول المتقدمة والنامية في تنافس جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب والدوافع والتي يمكن عرضها في النقاط التالية:[4]

2-1- سد فجوة الادخار

تعاني جل الدول النامية من عجز في تمويل خطط التنمية، حيث يعجز الادخار المحلي من توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني، الأمر الذي يجعلها تلجأ إلى مصادر التمويل الخارجية والتي تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر والإعانات والمنح والقروض الخارجية.

أمام تراجع الإعلانات والمنح الخارجية وخضوعها للاختبارات السياسية وانطوائها على بعض الشروط التي يراها البلد المستلم للإهانة غير عادية وابتزازية، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر بفضل من غيره من مصادر

1- دريد محمود السام راني، مرجع سبق ذكره، ص 78.
2- طاهر مرسى عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2000 ، ص 185.
3- أنيس الخياطي، أسباب ضعف الاستثمارات اليابانية المباشرة في البلدان العربية، مجلة التعاون، الأمانة العامة، لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، العدد 69 ، مارس سنة 2010 ، ص 79.
4-عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 م- 2008 م، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، سنة 2007-2008 ، ص ص 56 – 58.

التمويل الأجنبي، ذلك أنه لا يلزم البلد المضيف له بمدفوعات مالية خارجية مستقبلا إلا إذا حقق مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر أرباحا، عكس القروض التي يجب أن تسدد مع قوائدها بغض النظر عن سلبية أو إيجابية نتائجها، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينطوي على الشروط الغير المرغوبة المصاحبة لبعض الإعانات الأجنبية وبالتالي خلوه من العيوب التي يتميز بها الاقتراض الخارجي، ومن المتوقع أن يتزامن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيق مع حصوله على العملات الأجنبية وهو ما يعتبر مكملا للادخار المحلي وقوة دافعة أتمويل خطط التنمية التي تنتجها الحكومات، وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول الصيغة يتجه نحو المشاريع الطرحة ذات المردودية العالية وتجنب تنمويل المشاريع الغير مريحة، في حين أن القروض والإعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة أو منعدمة، وعليه يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن مصادر التمويل الأخرى بدرجة عالية من الرشادة الاقتصادية في التوجيه والاستخدام الأمثل للموارد المالية.

2-2- نقل التكنولوجيا الحديثة

تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحالات النمو الاقتصادي وتسريع وتيرته، والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها والعمل على تطويعها وتوطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي، ويعاد الاستثمار الأجنبي المباشر من أفضل الطرق المتاحة أمام الاقتصاديات الشامية النقل التكنولوجيا، حيث من المفترض أن يجلب هذا الاستعمار الفنون الإنتاجية الحدينة والطرق التقنية المتطورة ونظم التسيير المتقدمة والمهارات الإدارية والمالية والتسويقية المعاصرة، ...الخ بالإضافة إلى دوره في تكوين وتدريب الموارد البشرية في القطر المضيف، سواء من خلال توظيفهم للعمل داخل المشاريع المنجزة أو عن طريق أثر المحاكاة الذي تنتهجه المؤسسات المحلية من جراء احتكاكها بالشركات الأجنبية.

2-3 - تحسين وضعية ميزان المدفوعات:

يساهم الأستثمار الأجنبي المباشر في تحسين موازين المدفوعات في الدول النامية بصورة مباشرة من خلال ثلاث قنوات رئيسية في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، عائدات تصدير هذه الشركات، وتوقير العمالة الصعبة نتيجة لإحلال الواردات، فتدقق رأس المال الأجنبي عن طريق هذه الشركات بعالم الفجوة المزمنة التي تعاني منها الدول النامية، حيث لا تعني المدخرات تحلية المتطلبات الاستثمارية، مما ينعكس إيجابا على تحسين وضع ميزان المدفوعات[1].

2-4 - تخفض مستوى البطالة

يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في حل مشكلة البطالة، وذلك من خلال قدرته على توفير فرص عمل جديدة تؤدي إلى تشغيل العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها، لاسيما في ظل انخفاض تكلفة اليد العاملة في الدول النامية، أو تمتع المشروع الاستثماري بخاصية كثافة استخدام اليد العاملة بدلا | من كثافة رأس المال.

1-محمد سعد عميرة، الدور الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية، غرفة التجارة والصناعة عجمان، مركز البحوث والدراسات، يونيو 2011 ، ص 06 .

2-5- زيادة التراكم في رأس المال الثابت والإنتاج الوطني

بلدي دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إقامة مشاريع استثمارية جديدة، مما ينجر عنه زيادة الطاقة الإنتاجية الذائية للبلاد المعني لا تكفي استغلال كل هذه الموارد أو بعضها، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا مكملا لهذه الطاقة الإنتاجية، من خلال ما يوفره من إمكانيات لاستغلال أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية التي تتوفر عليها هذه البلدان.

المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره الايجابية والسلبية :

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تغيرت وجهة النظام العام لمسألة جذب الأقمار الأجنبي المباشر بشكل عام، حيث اعتمدت العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد السواء سياسات واستراتيجيات جذب تلك الاستثمارات وشكلت ظاهرة العوامل المتحكمة في جذب الاستعمار الأجنبي المباشر جدلا واسعا جدف تحديد المخدرات الحاكمة لعملية السياب مثل هذا النوع من الاستثمار في الدول المضيقة.

1- المحددات السياسية

تلعب العوامل السياسية دورا لا يمكن الاستهانة به في التأثير على اتحاد الاستمارات الأجنبية المباشرة ويأتي في مقدمة هذه العوامل توفر الاستقرار السياسي في الدول المضيقة، ذلك أن المستمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبرائه إلى دولة ما إلا إذا اطمأن على استقرار الأوضاع السياسية فيها، فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان والاستقرار ولا يمكنه أن يقوم بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات المختلفة[1].

تأثيا عما سبق يعتبر توفير الاستقرار السياسي شرطا أساسيا وضروريا، بهدف ضمان ديناميكية سريعة ومستمرة لأنسياب الاستثمارات الأجنبية، إذ يحفز الاستقرار السياسي المستثمر الأجنبي ويقلل من عناوقه ويفتح له أفافا رحبة أمام صناعة الأرباح، ومن بين أهم العوامل المؤثرة على المناخ السياسي يمكن ذكر ما يلي :

- النمط السياسي للتبيع من حيث كونه نظاما ديمقراحليا أو دكتاتوريا، فالدولة الديمقراطية توفر قدرا من الأمان لر س المال الأجنبي، حيث تتسم سياستها بالوضوح واحترام الحقوق والالتزام بالنصوص الدستورية والقانونية مما يجعل السشمر يشعر بالأمان ويشجعه ذلك على استمار أمواله في تلك الدولة، وذلك بخلاف االنظم الدكتاتورية التي يتفرد قادتها بالقرار السياسي ولا يسود فيها احترام اخقوق مما يعرض رأس تطال للخطر[2].

- رأي وموقف الأحزاب السياسية المحلية اتجاه الشراكة الأجنبية - درجة الوعي السياسي من حيث التعامل مع الشركات الأجنبية والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[3]

1-دريد محمد السامراني، مرجع سبق ذكره، ص 82.
2-نزيه عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، مصر، 2007 ، ص ص 90-91.
3- محمد قويدري، أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي، الملتقى الدولي حول: تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم . مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001 ، ص 07.

وعموما فإن حوادث الانقلابات السياسية، الأختيالات، أعمال الشغب والنزاعات المسلحة المتكررة في الحكومات، كل هذه الأمور مشمعة تؤدي إلى ممارسة تأثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية فكلما كان المناخ السياسي للقطر أكثر استقرار كان تلك الصالح الشركات المستمرة في ذلك القطر.[1]

2- الإطار التشريعي والتنظيمي

إن عملية تفعيل الاستثمارات إجمالا تستلزم تسيئة الأمر القضائية والأنظمة التشريعية التي تمنح المستمر حورية التملك للمشاريع، وعادة ما يستدعي تحقيق هذا المسعى وقتا طويلا مما يوجب التزام سياسي حقيقي من قبل الدولة قصد إقرار هذه القوانين في زمن قياسي وضمان أقل قدر من المعوقات الاستثمارية، ويشمل الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار ما يلي [2]:

- وجود قانون موحد للإستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم وحماية المستمر.
- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرمحية
- وجود نظام قضائي مستقل يتمتع بالقدرة على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل النزاعات الناشئة بين المستمر والدولة المضيفة بالكفاءة العالية والتراشة التلوية.
- وجود ضمانات كافية تقي المستمر وتبدد مخاوفه من كل أنواع المخاطر وتزر بالرضا الطمأنينة، وتزيد من فرص حصوله على العوائد الاستثمارية التحتية، وتشمل المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها المستثمر في هذا الحال التأمين، الصادرة، قرض الحراسة، نزع الملكية، سلب حرية تحويل الأرباح إلى الخارج وحرية حركة رأس المال دخولا وخروجا و بالإضافة إلى أهمية وجود نظام حماية حقوق الملكية الفكرية ...الخ).

3- المحددات الاقتصادية : تشمل هذه المحددات ما يلي:

3-1 - حجم السوق ومعادال نمو:

إن حجم السوق المحلي وإمكانية النفاذ إليه وكذا انا القدرة الشرائية الخاصة بالسكان واحتمالات نمو تلك المتغيرات، بل ونمو الاقتصاد ككل تشكل كلها المعابر الرئيسية التي تستخدمها الشركات المتعددة الجنسيات في تقدير مدى صلاحية البلد المضيف الاستثمار الأجنبي المباشر[3]، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يبحث عن الأسواق التي توفر له مزايا في مجال وقرة الحجم والنطاق، كذلك فإن سيطرة المستثمر الأجنبي على الأسواق الجديدة تمكنه من زيادة قوته التنافسية، كما أن درجة نمو السوق وإمكانية الوصول من خلافا للأسواق الإقليمية الأخرى تشكل عنصر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالشركات الأجنبية في معظم الحالات تفضل الأسواق الإقليمية الديناميكية، فحتى الدول الصغيرة من المجاورة للأسواق الكبرى والتي تحتل مواقع إستراتيجية يمكن أن تكون محل اهتمام الشركات الأجنبية أو تلك الدول التي تملك علاقات إقليمية من أجل تشكيل أسواق واسعة.[4]

1- مفيد ذنون يونس ودينا أحمد عمر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية مختارة، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 15 ، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحدباء الجامعية، تموز 2006 ، ص ص 104-105 .

2 -United national, The role of foreign direct investment in economic development in ESCWA Member countries, New York, 2000, p09.

3- السعدى رجال وشوقي جبار، تأهيل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الجزائر، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 14 ، جامعة واسط، العراق، 2014 ، ص 72.

4-دلال بن سمينة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الاحتكاكات الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012 م- 2013 م، ص 31.

يقاس حجم السوق بمستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعادله وحصة الفرد منه التي تعكس القوة الشرائية التي تؤثر في الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها الشركات المتعددة الجنسيات، وتؤكد الدراسات التجريبية وجود علاقة إيجابية بين المستويات الأعلى للمبيعات للشركات المستمرة في البلاد المضيف وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

2-3 - الموارد الطبيعية

بعد توفر الموارد الطبيعية من العناصر المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيت يتدفق هذا الاستثمار إلى الدول الغنية بالموارد الطبيعية وبكميات كبيرة، ومن الناحية التاريخية يعتير توفر الموارد الطبيعية في الدول المضيفة من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر متل المواد الخام المنتجات الزراعية والمعادن، ففي القرن التاسع عشر كان معظم الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق باتجاه الدول الغنية بالموارد الطبيعية من أجل ضمان استمرارية الحصول على هذه الموارد وأمان معقولة، كما لوحظ أن (60%) من الاستثمار الأجنبي المباشر كان يتجه إلى القطاع الأول يسبب توفر الموارد الطبيعية حتى منتصف القرن العشرين[2].

3-3- درجة الانفتاح الاقتصادي:

جميل الأستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة، واتجاه التعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها وعدم وجود أي اختلال في هذه الأسواق، وبما أن المستمر الأجنبي يسعى إلى تحقيق أفضل رعية ممكنة فإنه يهتم بالكفاءة الاقتصادية بعيدا عن فرص القيود.[3]

وهنالك العديد من المقاييس التي تستخدم للتعبير من درجة انفتاح اقتصاد ما، وحسب إحدى الدراسات يتسم الأقتصاد بالانفتاح إذا تم استيفاء الشروط الخمسة الآتية [4]:

- أن يكون متوسط معدل التعريفة الجمركية أقل من 40 %.
- متوسط الحوافز غير الجمركية في أقل من 40%.
- أن تكون علاوة السوق السوداء أقل من 20% من معدل الصرف الرسمي .
- عدم وجود حكومة اشتراكية.
- عدم وجود احتكار حكومي للصادرات الأساسية

4-3 - الاستقرار الاقتصادي

من الصعب الفصل بين الاستقرار الاقتصادي والسياسي فيما وجهان لعملة واحدة، حيث يتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقيق جملة من التوازنات الكلية بهدف توفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار، كما يرتبط الاستقرار الاقتصادي بدرجة وضوح السياسات الاقتصادية المنتهجة في القطر المضيف، وطبيعة السياسة النقدية ومدى كفاءة الجهاز المصري والمالية والضمانات المرتبطة بامكانية تحويل الأرباح واستغلالها، وكذلك

1 -UNCTAD_ World investment report_ The Determinants of Foreign Direct Investment: op_cit, 1998,p108.
2 -M.Bugaman, Forty Years of The Theory of The Transitional Corporation, UNCTAD_UN_VOL_N=02, New York, August, 1999, p24.
3- نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص 87
4 -Athanasios Vomdakidis, Regional Trade Agreements or Broad Liberalization: which poth leads to foster grow th? Vol, 46, N=01, IME, March 1991, p46.

استغلال التعريفة الجمركية وحتنا لها في حل معادلات تضخم مقبولة، إذ يشكل التضخم عاملا حاسما في تشويه الحقائق الاقتصادية، أي تثبيت عملية التنمية بشكل عام[1].

الجدير بالذكر أن كل من التضخم وسعر الصرف تستعمل كمؤشرات للدلالة على استقرار الاقتصاد الكلي.

3-5 - البنى التحتية

تعد البنى التحتية مهددا تقليديا هاما للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أنتما تغطي العديد من الجوانب كالطرقات والجسور والموانئ والمطارات والاتصالات، ومن الواجب على القطر المضيق أن يعمل على توقير هياكل ذات جودة عالية، لأن تدفق السلع والخدمات والمعلومات مرشوان يمادى صلاحية وتوفر هذه الهياكل الغامدية كما ونوعا، إذ تسهم هذه الهياكل في تقليل التكاليف الأولية للإستثمارات، وتضمن الانطلاق الغوي السريع للمشاريع الاستثمارية.[2]

3-6- تكلفة العمالة ودرجة توفير العمالة الماهرة:

إن تكلفة العمل النسبية محادد مهم من الناحية الإحصائية والاقتصادية بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وخصوصا في الاستمارات كثيفة العمل، فمتلا قرار الاستثمار في الصين " تأثر بشدة بمعدل الأجور المنخفض السائد فيها، كما أن النمو السريع الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى فيتنام " كان يعود أيضا إلى توفير العمل منخفض التكلفة، ومن ناحية أخرى فإن عدم مرونة سوق العمل والأجور المرتفعة نسبيا في دول أخرى قد عرقلت حركة التدفقات الكبيرة من الاستمارات الأجنبية المباشرة.[3]

3-7 - العائد على الاستثمار

بعد العائد على الاستثمار أحد العوامل الخامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن المستثمر الأجنبي لا يقوم بالاستثمار في الخارج بالا توقعا اللعائد الأعلى يعاد تعديله بمعدل المخاطر التجارية والغير تجارية، مع الأخذ باشددات الأخرى الخامسة مناخ الاستثمار والقدرة التنافسية بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار في الدولة المعينة [4].

4- المحددات المالية والتمويلية

تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الدول الصناعية المستمر الأجنبي دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضا من انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للإستثمار وتتمثل هذه الحوافز في :[5]

4-1- الحوافز المالية:

تتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية، من أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة، إلتمانات ضريبة الاستثمار، الاستهلاك المعجل الأموال الرأسمالية، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم

1- عبد المجيد قدري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 8 -9 أبريل 2002 ، ص ص 145 – 146 .

2- السعدي رجال وشوقي جباري، مرجع سبق ذكره، ص 72

3 .-Mehmet Baykal, factors influencing the success of US Ventures in turkey, 07 July, 2003, p17, Web: www.rpi-edu/gay kam/proposal3,doc,consulte le 15/og/2009.

4- دلال بن سمينة، مرجع سبق ذكره، ص 33.

5-أمير حسن الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والغير المباشر في البنية الاقتصادية العربية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر،.40- 2005 ، ص ص 39

الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى، بالإضافة إلى حوافز التصدير علاوة على الحوافز الخاصة التي تعطيق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات.

4-2- الحوافز التمويلية

تشمل الأنواع الأساسية منها في الإعلانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثمارية في الائتمان الحكومي المدعم، وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي معدلات تفضيلية أنواع معينة من المخاطر عقل مخاطر تغير أسعار الصرف أو المخاطر تغير التجارية مثل التأميم والمصادرة.

4-3- الحوار الأخرى:

تشمل المعاملة التفصيلية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات ضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج، وتشمل أيضا تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية مثل تغية وإدارة المشروعات، تزويد المستمر معلومات عن السوق، توفير المواد الخام، تقاسيم النصح خصوص عمليات الإنتاج وقت التسويق، المساعدة في التدريب، تزويد المستمر بالبنية الأساسية من أرض وميان وعراق عامة بأسعار تقل عن الأسعار التجارية وتسهم هذه الحوافر في تخفيض التكاليف الإنشاء المشروعات بشكل غير مباشر وبالتالي إمكانية تحقيق معدل عائد مرتفع، وهناك بعض الحوافز الأخرى التي تمنح لغرض دعم الرحية للمشاركة الأجنبية (أي دعم الفروع الأجنبية منها)[1]:

- تخصيص إعانات للبنية التحتية - تخصيصات للخدمات
- أفضلية السوق.
- تعاملات خاصة بالتمويل الخارجي.

5- المحددات الاجتماعية والثقافية

يتعاظم الشمام المستثمرين بالجانب الاجتماعي والثقافي للدولة المضيفة من خلال تعرفهم على نمط المعيشة، نظام التعليم ومستوياتها نسبة الأمية، تمت الاستهلاك وأذواق المستهلكين، عدد المواليد والوفيات، الفقر والبطالة، العادات والتقاليد السائدة، مستوى الإعلام، النقابات العمالية ودورهاء الدين، ...الخ.[2]

وتعتبر العوامل الاجتماعية من أخطر وأهم العوامل المحددة لجذب الاستثمارات وتشمل الموقف الكلي للمجتمع المحاه مسألة استقطاب الاستثمار الأجنبي بكافة أشكاله، وبعبارة أخرى لكي يتعدي المستمر الحدود فإنه يحاول دائما فهم ومعرفة نظرة المجتمع وموقفه تجاه الطبيعة تلك الاستثمارات ومصادرها.[3]

ضمن أحد الدراسات الحديثة ل Sekkat 2013 التي تعني بدراسة محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين البلدان العربية بالقارنة مع التدفقات من دول غير عربية، ولهذا الغرض يجري تحليل عينتين على حدى، الأولى تخص الاستمارات العربية السينية المباشرة، والأخرى تركز على تدفقات الاستمار الأجنبي المباشر إلى العرب من دول غير عربية، ولقد بينت أنتائج قرقا في محددات تدفقات الاستمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية اعتمادا على الموردين (حربية أو غير عربية)، وأن العرب بستمرون أكثر مما ينبغي في غيرها من الدول

1-سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2001 ، ص 172.

2 -Charles et Albert Michelet, la séduction des nations ou comment attires les investissements, édition: économico, paris, 1999, p74.

3-موفق أحمد السيدية وبشار ذنون محمد الشكرجي، كلف الاستثمار الأجنبي المباشر ومنافعه الرئيسية: دراسة تحليلية نظرية، مجلة تنمية الرافدين، العدد 93 ، المجلد 31 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2009 ، ص 238

العربية ومع ذلك فإن النتيجة الأكثر إنارة للانتباه تكمن في الفرق الموجود بين محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي العربي والموارد المستقنية، ويشير مثل هذا التعرق أن رأس المال البشري وتوعية المؤسسات والبنية التحتية والانفتاح لا يؤثر على قرار المستمر العربي لتحديد موقع عربي معين في حين أنها تؤثر على المستثمرين من غير العرب، وبالتالي فإن أي دولة عربية لجذب المزيد من الاستثمار العربي المباشر لا تحتاج بالضرورة لتتوافق مع الأدبيات يقار ما تلعب اتحادات الاجتماعية والثقافية دورا رائدا في توجيه مثل هذا النوع من الاستثمار.[1]

المطلب الثاني: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن أن تتحقق الكثير من الآثار الإيجابية نتيجة للاستثمار الأجنبي المباشر وهو أمر يتوقف على طبيعة هذا الأستثمار والحالات التي يستخدم فيها الصادرة و الواردات المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر والأهداف والسياسات التي تحكم عمله ويمارس نشاطه من خلالها، ومن بين هذه الآثار الإيجابية التي يمكن أن ترتيب بعمله ما يلي:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في توفير الموارد المالية اللازمة لإقامة المشروعات في الدول النامية والتي تعجز فيها مصادر التمويل المحلية من تلبية الحاجة لمثل هذا التمويل بسبب فجوة التمويل في هذه الدول التي تتمثل في نقص الادخارات تنحية نتيجة اختفات الدخول وانخفاض الليل للادخار، لليل الحدي للادخار ومن ثم انخفاض الادخارات تنحية وحاجة إلى قدر واسع ومتزايد من الاستثمارات وبالذات الإنتاجية، وفي المرافق والبنية التحتية وهو ما يؤدي إلى الاعتماد على الاستمار الأجنبي المباشر السد فجوة التمويل المحلي هذه والمتمثلة يعجز الادخارات المحلية من توفير التمويل اللازم للاستثمارات المحلية وذلك لتحقيق الحد الأدق المطلوب من الاستثمار من أجل التخلص من حالة التخلف وكسر الحلقة المفرغة في عرض رأس المال.[2]

2- يشير الناقدون والمعارضون للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أن الآثار المباشرة لتلك الاستمارات على ميزان المدفوعات للدولة المضيفة قد تكون إيجابية، وتلاش تقرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي(حساب العمليات الرأسمالية).[3]

3- يعتير الاستثمار شكلا بديلا للمديونية إذ لا يترتب أية النزاعات بالدفع على عاتق الدولة، وباعتبار الدول النامية تشكو من مصاعب تسيير الماديون الخارجية فهي تعمل على استقطاب الاستمارات الأجنبية المباشرة.[4]

4- بعثير التشغيل أحد الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية، إذ ينظر للإستثمار الأجنبي المباشر على أنه وسيلة لخلق مناصب العمل، والعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة تتسم بالتعقيد خاصة وأن تحليل هذه العلاقة يفتقر إلى الأسس النظرية، فلقد تضاعف مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ما بين 1985م و1992م إلى ثلاث مرات، إلا أن مناصب العمل التي وفرها الشركات المتعددة الجنسيات ترتفع في الفترة إلا ب 12%، وتوقف قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على إحداث أثر إيجابي على العمل على مضمون هذا الاستثمار،

1 -Khalid Sekkat, is there any thing special with intra_arals capital flows?, working papas, N=812,economic research forum, 2013, p p 01-20.

2- خليفة حمود الزبيدي، الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار العولمة، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاسات على البلدان العربية، جامعة . سكيكدة، 13-14 ، ماي 2001 ، ص 89 .

3-2 إبراهيم حسن العوسي، مدى واقعية الأمانة المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساهمتها في التنمية، مؤتمر التنمية والعلاقات . الاقتصادية الدولية، مصر، 1986.

4- عبد المجيد قدري، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقنية، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2003 م- 2004 م، ص ص 252-253.

ففي حالة إحداث وحدات إنتاج جديدة يكون خلق مناصب العمل أكبر من حالة الاقتناء أو الاندماج في مؤسسة قائمة، إلا أن الشيء المؤكد بالنسبة للعمل هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار على إعادة التوزيع القطاعي للعمل وعلى نوعيته وإنتاجيته، وليس على الحجم الإجمالي للعمل ضمن اقتصاد ما .

5- لعل من أهم الأسباب التي تفسر تغير نظرة العديد من الدول النامية وخاصة التي تمر بمرحلة انتقال اتحاد الاستثمار الأجنبي المباشر هو اعتقاد تلك الدول والتكنولوجيا بمفهومها الواسع لا تقتصر على سلسلة العمليات الإنتاجية الفنية فقط بل تمتد لتشمل المهارات والقدرات التنظيمية والإدارية والتسويقية، وعملية تقل التكنولوجيا قد تتم من خلال وسائل مختلفة مثل بيع التكنولوجيا واتفاقيات منح التراخيص وعقود المساعدة الفنية، وهنالك بعض الدراسات تشير إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تعتبر من الوسائل الجامعية في نقل التكنولوجيا سواء بشكل مباشر أو غير مباشر سرعة نقل التكنولوجيا التي يتم نقلها إلى الدول الضيقة قد تعتمد على عدد من العوامل منها تخط الاستثمار (أجنبي تماما، مشترك)، وكذا القدرة الاستيعابية للعمالة الوطنية، هذا بالإضافة إلى العلاقة بين التكنولوجيا المستوردة والرعية ومدى ملائمة المنتجات في شكلها النهائي للسوق.[1]

6- يمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة استخدام الموارد المحلية وتشجيع نشاطات مكملة ومغذية لعمل مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء تلك التي توفرها مستلزمات عملها وإنتاجها أو تلك التي تستخدم منتجات مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النشاطات الاقتصادية وتوسعها نتيجة الترابطات الأمامية والخلفية الأخرى بالشكل الذي يساعد على إدماج هذه المشروعات بالاقتصاد المحلي وإسهامها من خلال ذلك في تطوير نشاطاته الإنتاجية والخدمية .

من خلال ما سبق يمكن أن تؤدي مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة الإنتاج والدخل، وزيادة الاستهلاك وارتفاع مستويات المعيشة والإسهام في رفاهية السكان، وبالذات عندما يتسع نشاط المشروعات ويرتبط بتحقيق هذه الجوانب[2].

7- يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر تحقيق إيرادات مالية للدول من خلال الضرائب والرسوم التي يمكن أن تعرض على مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء عند إقامة هذه المشروعات أو عند ممارستها العملياتها الإنتاجية والتسويقية أو عناد استيرادها المستلزمات.

8- إن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يساعد على التخفيف من الضغوط التضخمية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية، ذلك عن طريق إسهامه في تحقيق زيادة عرض السلع والخدمات الذي سيتحقق من خلال زيادة الإنتاج الذي تقوم به مشروعات الاستمار الأجنبي المباشر وانخفاض الأسعار نتيجة ذلك.

لقد أدى التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية المستمرة في الدول المضيفة إلى زيادة الكفاءة لدى الشركات المحلية عن طريق منح التراخيص والساحانات الفنية، ومن الممكن أن يأخذ التدقق التكنولوجي أثارا انتشارية، وذلك في حالة كون الشركات الأجنبية تحقق مزايا وفوائد للكيانات الاقتصادية الخلية تتجاوز ما كانت تستهدفه تلك الشركات، وكمثال على الآثار الاستشارية هو قيام الشركة الأجنبية بإجراء عملية ترتيب وتصنيف للشركات المحلية التي تتعامل معها وفقا لغارات التكنولوجية.

1 -Upali Kumara, inversement industrialisations and TNCS in selecte asien, régional développement dialogue Vol_14, N=04, 1993, p17.

2-خليفة حمودي الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 90

قد يكون التدفق التكنولوجي أفقيا أو رأسيا، فالتنقل التكنولوجي الأفقي يحدق على سبيل المثال في حالة استحواذ الفرع التابع للشركة الأجنبية على تكنولوجيا جديدة ومن ثم تقوم الشركات المنافسة بنقل تلك التكنولوجيا، أما التدفق التكنولوجي الرأسي فإنه يتحقق عندما يقوم الفرع التابع بنقل التكنولوجيا دون مقابل للشركات التي لده بالمدخلات والخدمات، ولعل الصفة المميزة التدفقات التكنولوجية في ما يطلق عليه الاقتصاديون الوافرات الخارجية الموجبة، وهي عبارة عن المزايا التي تحقق للدولة المضيفة، وينتج عنها آثار في تعليم الكفاءة عن طريق البحوث والتطوير والتدريب الذي تستفيد منه العمالة الوطنية.[1]

9- من أثار الاستثمار الأجنبي المباشر الايجابية في تنمية الناتج القومي، ومن ثم تحسين القدرة أو النمو الأقتصادي والسياسي بالدول المضيفة، نتيجة تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال، اختفاء بعض الأنواع من المنتجات الوطنية من الأسواق، حسين القدرة التنافسية والإنتاجية للشركات الوطنية .[2]

المطلب الثالث : الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

يرى عدد غير قليل من الباحثين والكتاب أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يقود إلى تحقيق أثار سلبية، من خلال عمل مشروعات هذا الاستثمار ونشاطاتها في الدول النامية والتي من بينها ما يلي:[3]

1- إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تتجه غاليا إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد والتي يمكن أن تحقق الآثار الإيجابية التي تم التطرق إلى معظمها فيما سبق، وحيث لا يتم من خلال توجهات هذه المشروعات إحدات تعطور حقيقي في الاقتصاد يسبب أنها تتجه نحو المجالات التي تحقق لها أكبر ربح ممكن بأسرع وقت ممكن، وهذا يرتبط بطبيعتها الخاصة وخذا فهي تتجه نحو إقامة مشروعات هامشية غير منتجة وفي حالات خدمية مثل الخدمات المالية والسياحية وغيرها من المشروعات، والتي لا توفر خدمة ضرورية لعمل الاقتصاد وتطوره وتلبية احتياجات أفراد الأساسية.

2- أن الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) وخاصة في حالة التوجه نحو مراحل الإنتاج الأولى في الدول النامية والتي تنخفض الغيمة المضافة المتحققة في هذه المرحلة التي تقوم بانتاج فيها مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يرافقه تصدير هذا الإنتاج الأدبي إلى الخارج، ويتم تحويله إلى منتجات أخرى من خلال الصناعة التحويلية والحصول على القيمة المضافة التي تولدها المراحل اللاحقة هذه والتي تفوق عدة أضعاف القيمة المضافة التي تتحقق في مرحلة الإنتاج الأولي وتحصل عليها مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر وحرم الدول النامية من الحصول عليها، ومن الإمكانية التي توفرها استخدامها في تطوير اقتصاديات هذه الدول ومثال على ذلك شركات النفط الأجنبية الذي يؤكد مرة أخرى الأثر السلبي الذي ولده تصادير النفط إلى مشفات أو منتجات صناعية عن طريق الصناعة التحويلية والذي كان يتم في الغالب في الدول المتقدمة.

3- تعتمد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الغالب على تكنولوجيا غير مناسبة للدول النامية ودرجة تطورها وإستراتيجية التطور بما ولا تناسب مواردها ولا تلبي احتياجاتها، حيث أنها تعتمد في الغالب على تكنولوجيا كثيفة رأس المال وبالاك لا تتوفر فرص عمل غير كافية لتشغيل فائض العمل في الدول الشامية،

1-. قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، بنك مصر، مركز البحوث، العدد 972 ، ص 18

2-عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، سنة 2001 م، ص 46.

3-3 خليفة حمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 91.

ويؤدي التركيز على التقنية العالية في الإنتاج إلى إحلال الالة على الإنسان، وينتج من هذه الظاهرة تسريح عدد كبير من العمال.

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتيح قدر مناسب من إمكانات تدريب وتعلوير نوعية العاملين نتيجة استخدامه الحدود العنصر العمل اخلي وختماده في الغالب في تلبية حاجته المحدودة لعنصر العمل وبالذات الماهر والغني منه على عنصر العمل الأجتي وبلاك تخفض مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل وتطوير نوعية التعاملين .[1]

4- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤدي إلى انخفاض حادة التفاوت في الدول من خلال الزيادة التي تتحقق في دخول بعض فئات المجتمع التي ترتبط با مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، وعدم انتفاع الفئات الأخرى في المجتمع من مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشرة، وهذا يخلق قلات في المجتمع مرتبطة في مصالحها بهذا الاستثمار وتعمل على توفير الدحم له وتحقيق مصاخه، وهو الأمر الذي يمكن أن يزيد من حدة الصراع الاجتماعي والسياسي في الدول الصناعية التي تعمل فيها هذه المشروعات 5- إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر قد تؤثر على ميزان المدفوعات سلبيا، وبالذات عندما لا توفر هذه المشروعات قدرة على التصدير أو لا توفر إمكانية للإحلال محل الواردات، وعندما تقوق التحويلات المرتبطة بهذا الاستثمار أي عوائد الاستثمار وأرباحه الحجم الأصلي هذا الاستمار) هذا يجعل تبار التدفق يخرج من الدول النامية المستقبلة لهذا الاستمار، ونتيجة له يقوق تيار التدفق الذي يدخل إليها عن طريقه ومن ثم زيادة حدة العجز والاحتلال في موازين مدفوعوتها .

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يمارس في الغالب أدوارا يتم عن طريقها التأثير على الاستقلال الاقتصادي والسياسي والتحكم بمقدرات الدول وخيارات شعوبها وتوجيهها نحو الوجهة التي تتلاءم ومصلحة مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر ودوله والتي تتعارض في معظمها مع مصلحة المجتمع وهو ما يزيد من درجة تبعية الاقتصاد الأجنبي إلى الدول المتقدمة[2].

وتختلف أراء الاقتصاديين حول تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصاد البلدان النامية، فمنهم من يرى بأن انتقال رأس المال بحرية في أرجاء العالم يقيد فقط الرأسمالية العالمية والوطنية المرتبط بما وبعض المهن دون غيرهم من الغشاءت، وأن التهافت على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول هو نوع من " السياق إلى القاع".[3]

يرى أصحاب نظرية " السياق نحو القمة أن المنافسة من أجل الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي في دول الشمال والجنوب على السواء إلى الارتقاء بمستوى التعليم وتحسين البنية الأساسية مما يرفع في النهاية من مستوى المعيشة في كل الدول، ويرى فريق تالمت أن الأقمار الأجنبي المباشر ينمي ويرتقي بمناطق جغرافية معينة وذلك على حساب مناطق أخرى في العالم، أما الرأي الأكثر شيوعا فيتمثل في محدودية الدور الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على مستويات المعيشة، حيث يذهب أصحاب هذا الرأي في تأكيد مفهومهم إلى القول بأن الاستثمار الأجنبي ما زال يمثل نسبة ضئيلة من الدخل القومي، وبأنه

1-ضياء مجيد الموساوي، العولمة واقتصاد السوق الحرّة، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004 ، ص 130.
2- خليفة حمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 92.
3-كريم نعمة النوري، دور الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08 ، أبريل 2004 ، من موقع:
http://www.vliminsania.net/a94.htm(page consultée 15/05/2003.

عادة ما ينشغل بين الدول الغنية وبعضها، وبأن عدد الدول النامية التي حصلت على 80% من الاستثمار الأجنبي خلال عقالي الثمانينات والتسعينات لا يزيد من عدد أصابع اليدين وهناك رأي أخر يغن كل الآراء السابقة مؤكدا على أن الاستثمار الأجنبي ليس شر وليس خير، وعلى أن تأثير رأس المال على مستويات المعيشة يعتمد بشكل أساسي على الأطر والسياسات التي تضعها الدول المضيفة والمتعلقة بالعرض الخلي، وبطبيعة المنافسة المحلية والقواعد العامة التي تحكم هذا الاستمار.

أما حسب رأينا فإن مستوى الاستثمار الأجنبي قد يؤدي إلى نتائج مختلفة على الاقتصاد وخاصة الأجور ومستويات البطالة وتوزيع الدخول وذلك نتيجة اختلافات الأطر والقواعد الحاكمة في كل بلد.

خلاصة الفصل الأول

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري، حيث شهد ازدهارا خلال القرن التاسع عشر منع بداية الثورة الصناعية، ثم شهد تراجعا خلال الفترة مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ثم شهد تطورات سريعة بعد ذالك ونظرا لأهميشه قدمت العديد من النظريات الشرح أسباب هذه الظاهرة، في الإطار اهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمامه قصاد استقطابه، وبما أن الكثير من الدول النامية عانت ولا زالت تعاني من مشاكل المديونية والعجز في تمويل استماراتها فقد اتخذته كوسيلة يائيل لإنعاش اقتصاديا تها، ومن أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري الذي دور في جذب هذه الاستمارات

الفصل الثاني
الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

تمهيد :

لقد حظي النمو الاقتصادي باهتمام الكثير من المفكرين الاقتصاديين والسياسيين، حيث وبعد الحرب العالمية الثانية تطور هذا الاهتمام لدى العديد من الاقتصاديين على اختلاف توجهاتهم الفكرية والمدارس الاقتصادية التي ينتسبون إليها، حيث يعتبر النمو الاقتصادي أداة مهمة في اقتصاديات جبع الدول، خدا تسعى هته الأخيرة إلى تحسين مستويات الأداء الاقتصادي يعود بالإيجاب على تحسين معدلات النمو.

كل دول العالم تولي أهمية كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر لما له من حوائد على الدولة، ويعتر كمصدر الرؤوس الأموال الاستثمارية باعتباره يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، زيادة على ما يوفره من أصول غير ملموسة كالتكنولوجيا والمهارات التنظيمية والإدارية وتوفير فرص العمل بالدول المضيقة للاستمار.

وهذا ما سنحاول معرفته من خلال هذا الفصل الحاسبق، حيث قمنا بتقسيمه إلى مبحثين اثنين هما كالتالية

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي
- المبحث الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأسمي والأساسي لمختلف الدول، فهو يعتلي هرم الأهداف للسياسات الاقتصادية باعتباره يمثل حوصلة الجهود الاقتصادية والتغير الاقتصادية المبذولة من طرف حكومات الدول المختلفة، وفي هذا المبحث ستحاول التعرف على النمو الاقتصادي وبعض عناصره.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

1- تعريف النمو الاقتصادي

هناك مجموعة من التعاريف حول النمو الاقتصادي التي اختلف فيها بعض المفكرين، ومن بين هاته التعاريف نذكر ما يلي:

- يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وناتج هذه الزيادة عمادة هو مزيج من التمو السكاني وزيادة الإنتاج بالنسبة للأفراد، وبالتالي فإن أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي برفقها عادة نمو اقتصادي يعرف بأنه عملية ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

- بعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأسمى التي تسعى إليه كافة الدول في العالم، وذلك لتحقيق رفاهيتها الاقتصادية، ويعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي الحنيفي خلال فترة زمنية محددة، أي أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الغومي، بل لابد من حدون زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو لابد أن يكون أكبر من معدل النمو السكاني، وأن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية بل لابد أن تكون زيادة حقيقية يمعنى لابد من أخذ معدل التضخم بعين الاعتبار، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل الزيادة للدخل مطروح منه

1-عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من المنظور الإسلامي، دار الجامعة الحديثة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001 م، ص 14.

معدل النمو السكاني متروح منه التضخم)، ولابد أن تكون الزيادة المحققة في الدخل القومي مستمرة وعلى المدى الطويل أي غير مؤقتة سرعان ما تتلاشى هذه الزيادة بزوال أسباب حدوثها .[1]

- النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي مع مرور الزمن[2] .

- إن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حانوت زيادة في إجمالي الناتج الي بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في الدخل الفردي الحقيقي، يعني أن معادل نمو الداخل الكي يفوق معدل النمو السكاني، وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلاد ما و يزيد عدد السكان بمعدل أعلى وبالتالي لا تكون هناك زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالرغم من زيادة الناتج المحلي.[3]

- إن النمو الاقتصادي الاهرة مستمرة وليست ظاهرة مؤقتة فقد تقدم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة تزيد من مستوى الدخل الحقيقي فيها لمدة معينة ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة تنموا اقتصاديا"[4]

هكذا فإنه لابد للاقتصاد من النمو حتى يتمكن من توفير مستوى معيشة مرتقع ومتزايد للتام، أي ما يكفل لهم الحصول على المزيد من السلع والخدمات وأن تكون نوعيتها أفضل، فكلما تزايد. وتسارع تنمو اقتصاد دولة ما تحسنت مستويات المعيشة فيه وارتفعت وازدهرت، ولتحقيق النمو فلابد على الدولة أن تزيد وتضاعف من مواردها الإنتاجية المتمثلة فيما يلي :[5]

- الموارد الطبيعية: تعرف الموارد الطبيعية بأنها تشمل الأرض والمواد الخام مثل المعادن والمياه وضوء الشمس وغيرها من الموارد الطبيعية. - رأس المال: ويضم المصانع والأدوات والمؤن والعادات .

- اليد العاملة: تعني كل الناس الذين يبحثون عن عمل أو يعملون، كما تعني مستوياتهم التعليمية وخبراتهم العملية .

- التقنية: وتشير إلى البحث العلمي والبحث في مجال الأعمال والاختراعات

2- أنواع النمو الاقتصادي.

يميز الاقتصاديون بين ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي تتمثل فيما يلي :[6]

2-1- النمو التلقائي

يقصد به ذالك النمو الذي يتحقق بصورة عفوية تلقائية دون إتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي الشامل في تحقيقه.

2-2- النمو المخطط

فهو ذلك النمو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لمورد المجتمع واحتياجاته وهو ما يسمى بالتخطيط القومي الشامل لكافة القطاعات، وهنا نور مركزي اختياري لحكومة، وهذا النوع من التمو عرفته الدول الاشتراكية حيث ينمو الاقتصاد القومي وفق خطة قومية تحدد فيها أهداف متناسقة وأولويات معينة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، مع اختيار الوسائل الملائمة التي تحقق تلك الأهداف، حيث يقوم إطار هذا النمو على أساس سيادة الملكية الأجتماعية الاشتراكية لوسائل الإنتاج والتخلبعد الاقتصادي الاجتماعي

1-سادى حمال العرباوي، أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستر، 2005 م، ص 23
2-عبد القادر محمد وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997 م، ص 34
3-كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، سنة 2010 م- 2011 م، ص 37
4-عبد القادر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 13
5-عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأردن، 2008 م، ص 34
6-صربي محمد موسى عريفات، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2014 م، ص ص 134-135.

الشامل للاقتصاد القومي وتوزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع بين الاستخدامات المختلفة لإنتاج السلع والخدمات التي تلبي الحاجات الفردية والاجتماعية، أي إتباع احتياجات جميع أفراد المجتمع.

2-3 - النمو العابر

وهذا النوع من النمو لا يملك صفة النبات والاستمرارية، لأنه يحدث استجابة لعوامل طارئة وعادة ما تكون خارجية ما تلى أن تزول، ويزول معها السم الذي أحانه وتسود هذه الحالة غالبية الدول النامية كالدول العربية التغطية بارتفاع أسعار النفط ثم انخفاضها مما يؤدي إلى ارتفاع استثماراتها وقدوم العمالة إليها ثم سرعان ما تنخفض الصادرات النفسية نتيجة انخفاض أسعار النفط .

المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي

إن قياس النمو الاقتصادي يندرج تحت قياس تو الإنتاج الحقيقي ونمو الدخل الفردي الحقيقي.

1- الناتج الوطني والمحلي

1-1- تعريف الناتج الوطني

يمكن تعريف الناتج الوطني على أنه مجموعة السلع والخدمات الاقتصادية المنتجة من طرف الدولة في فترة محدودة عادة ما تكون سنة[1].

1-2- تعريف الناتج المحلي:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي والناتج الوطني الإجمالي بأنه عبارة عن قيمة السلع والخدمات المباعة في السوق، والتي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي في فترة زمنية محددة عادة سنة داخل حدود الدولة يمكن أن نفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج الإجمالي، حيث يمثل هذا الأخير قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة المنتجة من طرف المنتجين المواطنين داخل الدولة أو خارجها، ويكون الغرق مقتصرا على تحويلات العاملين في الخارج (ساني دخل عناصر الإنتاج في الخارج، ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق وأيضا بسعر التكلفة كما يلي:[2]

أ- الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق:

تحصل عليه يضرب كميات السلع والخدمات جميعها في أسعارها.

$$G\Delta p = Q1 \times P1 + Q2 \times P2 + Q3 \times P3 + \dots + Qn \times Pn$$

ب- الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة

وهو عبارة عن المبالغ التي يدفعها المنتجون العناصر الإنتاج من أجور العمال وفوائد الرأس المال المشروع وربع الأرض وباقي أرباح المنظمين، فالناتج الوطني بسعر التكلفة يساوي الدخل الوطني (مجموع الدخول الملكية التي تعود على مالكي عناصر الإنتاج) مقابل خدمات هذه العناصر.[3]

1- 2 -1طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي:

يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي لأي مجتمع خلال فترة زمنية محددة بإحدى الطرق التالية :

1-طه عبد الله المنصوري وآخرون، اقتصاديات التنمية، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 1995 م، ص 31

2-صوايلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، مذكر دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006 م، ص 26.

3- نداد محمد الصوص، الاقتصاد الكلي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الرياض، 2006 م، ص 15 .

أ- طريقة المنتج النهائي:

من خلال هذه الطريقة يتم قياس الناتج اخلي يضرب الكمية المنتجة من السلع في السعر، وتستبعد وفق هذه الطريقة السلع الوسيلة لأنها غير غائية وإما شي يعرض استخدامها مرة أخرى في العمليات الإنتاجية، ويتم احتساب البضاعة المنتجة والتي لم تستخدم خلال نفس الفترة، وتخصم قيمة واردات السلع والخدمات التي احتسبت على الدولة المنتجة .

ب - طريقة القيمة المضافة

تستخدم هذه الطريقة في تقدير الناتج المحلي على أساس حساب مجموع القيم المضافة لكل الوحدات الإنتاجية في المجتمع خلال فترة زمنية محددة، والقيمة المضافة في : " الفرق بين قيمة الإنتاج المحلي للوحدة الإنتاجية وقيمة مستلزمات الإنتاج الوسطية التي حصلت عليها واستخداماتها في عملياتها الإنتاجية خلال فترة زمنية محدودة (سنة) ".

القيم المضافة = محدد الوحادات المنتجة × سعر الوحدة

ج- طريقة عوائد عناصر الإنتاج (الدخول المكنسية):

هذه الطريقة حساب الناتج المحلي الإجمالي بجميع عوائد الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية عمل رأس المال، أرض، المنظمة، حيث يحصل لكل حتحسر إنتاج على عائد مقابل مشاركته في العملية الإنتاجية، وعلى أشكال مختلفة (أجر، فوائد، يع، أرباح).

د- طريقة الإنفاق

تعتبر إحدى الطرق الأساسية في حساب الناتج المحلي الإجمالي في المجتمع، حيث ينظر إلى النتائج المحلي من جهة الإنفاق النهائي بأنه مجموع الإنفاق على السلع والخدمات التي تم إنتاجها في فترة زمنية.

ويعرف الإنفاق النهائي بأنه مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت في المجتمع خلال فترة محددة، ووفق هاته العطريفة يتم حساب النتائج اخلي الإجمالي على أساس مستخدمها النهائية حيث أن :

C : الإنفاق الاستهلاكي. I : الإنفاق الاستثماري

G: الإنفاق الحكومي. (X -M) : صافي التعاملات الخارجية

وقد يواجه بعض خبراء التغدير بعض المشاكل عملى احتساب الناتج المحلي أو الدخل الوطني ومنها:[1]

- مشاكل عدم ثبات واستقرار الأسعار
- مشكل السلع أو الخدمات الوسطية .
- مشكل الإنتاج الغير متداول في الأسواق
- مشكل التحويلات بدون مقايل

1- 2- 2 - الناتج المحلي الاسم والحقيقي:

يمكن تعريفهما باختصار على النحو التالي:[2]

أ - الناتج المحلي الاسمي: هو الناتج خلي الإجمالي بسعر التكلفة.

1-1 محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي: نظرية ومفهوم، دار القاهرة للنشر والتوزيع، 2001 م، ص .22.

2-حسام داوود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2005 م، ص 64.

ب- الناتج المحلي لحقيقي : هو ما تم حسابه بعد تثبيت أسعار المستمرين، وتستخدم في هذه الحالة الأرقام القياسية وذلك لإبعاد التضخم.

2- الدخل الفردي الحقيقي

وهو يعبر عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويقار يقسمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على عدد السكان، وتقاس به مدى الرفاهية الاقتصادية التي يتمتع بها الفرد، وعن طريق معرفته بمكن وضع الخطط اللازمة لنمو الدخل الفردي خلال فترة زمنية طويلة.[1]

3- معادلة سنجر " singer ":

في سنة 1952م وضع " Singer " معادلة النمو الاقتصادي التالية :

حيث أن:

D: معدل النمو السنوي الدخل الفرد. P: إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة)

S: معدل الادخار الصاي، R: معدل النمو السكاني.

حيث قام "Singer" بافتراض أن S = 06% من الداخل الوطني، أما P = 0.2% R=1.25% فإن معدل النمو السنوي الدخل الفرد هو (D= 0.5) وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور، رغم أن افتراضات "Singer" كانت صادقة في عهده، وهي غير كذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من شماته البلدان أكبر مما تم وضعه سيحقق لهما معدلات نمو موجية فمثلا بامكان بعض الدول ادخار نسبة أكبر من 06.؟ وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون من 02% وأن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق 1.25 %.[2]

المطلب الثالث: نصائح النمو النيوكلاسيكية والحديثة:

تعشير نماذج النيوكلاسيكية للتنمو وتائج التمور الداخلي (اخدينة) المنطلق الرئيسي ويدية تعلم الدراسات النظرية والتطبيقية حول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وتتيح النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي مباشرة فقيل نموذج "شارود ودومار"، كما تعتبر النظريات التي أنت قبل نموذج "سولو" منبع الأفكار التي اعتمد عليها "سولو" في بناء نموذجه المتعلق بالنمو الاقتصادي.

1- نماذج التنمو النيوكلاسيكية

1-1- نموذج "هاروت ودومار Harrod et Domar" للنمو الاقتصادي :

لقد حاول كل من "شارود ودومار" البحث عن صيغة موحدة ومتكاملة للنمو الاقتصادي تعتمد على الجمع بين التحليل الكينزي وعشاحسر النمو الاقتصادي، حيث تم صياغة أفكارهما في شكل نموذج يظهر أن الافتراض الأساسي للشموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال المستمر في الوحدة الإنتاجية (k)، وأن معدل النمو في الناتج ($\Delta y/y$) يعتمد على الميل الحدي للإدخار ورمزها ($\Delta y/\Delta s$)، وكذللك معامل رأس المال الناتج (Capital output Ration) ورمزها (k/y) وبافتراض تساوي الميل الحادي للادخار مع الميل المتوسط للإدخار، أي[3]:

1-ضياء مجيد الموسوي، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 29.
2-إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012 م، ص 205.
3-كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص 43.

$$\frac{\Delta y}{\Delta s} = \frac{s}{y} = S \quad \text{.....①}$$

-حيث أن: (S) تمثل معامل الادخار.

في حالة التوازن فإن الادخار يساوي الاستثمار، أي (S=I)، وبذلك فإن

$$i = I/y \quad \text{.....②}$$

- حيث أ: (i) تمثل معدل الاستثمار، وأن الاستثمار (I) هو التغير الذي يحصل في تخزين رأس المال أي أ:

$$I = \Delta K \quad \text{.....③}$$

والمعامل الحادي لرأس المال على الناتج يساوي (k)، أي أن و

$$\frac{\Delta k}{\Delta y} = k = I/\Delta y \quad \text{.....④}$$

ومن المعادلة (04) نحصل على:

$$\frac{\Delta k}{\Delta y} = I/\Delta y \quad \text{.....⑤}$$

ويقسمة طرفي المعادلة (05) تحصل على (y) .

$$\frac{\Delta y}{y} = \left(\frac{1}{y}\right)/k) \quad \text{.....⑥}$$

وعليه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار أو معدل الادخار مقسوما على المعامل الحدي الرأس المالي الناتج، ويمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل التالي :

- حيث أن :

g : تنتقل معدل النمو الناتج

s : مقال معامل الأدخار

k : تمثل المعامل الحادي لرأس المال / النتائج

كما أن رصياد رأس المال يساوي الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي، أي أن :

$$I = If + Id \quad \text{.....⑦}$$

- حيث أن

If : تمثل الاستثمار المحلي

Id : تمثل الاستثمار الأجنبي.

وبالتعويض في المعادلة (07) نحصل على:

$$\frac{\Delta y}{y} = \left(\frac{Id+If}{y}\right)/k \quad \text{.....⑧}$$

$$g = \left(\frac{If}{y} + \frac{Id}{y}\right)/k \quad \text{.....⑨}$$

$$g = \left(\frac{If}{y} + S\right)/K \quad \text{.....⑩}$$

من هنا فأن النمو الاقتصادي ينخفض بانخفاض الادخار اخلي أو رصيد رأس المال، ونظرا لانخفاض معدلات الادخار في الدول النامية فإنها تعتمد على بدائل لسد الفجوة بين الاستثمار اغلي والادخار اغلي، أهمها تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل أراضيها[1].

الشكل (02): عرض هندسي لنمودح" Harrod et Domar" في النمو الاقتصادي

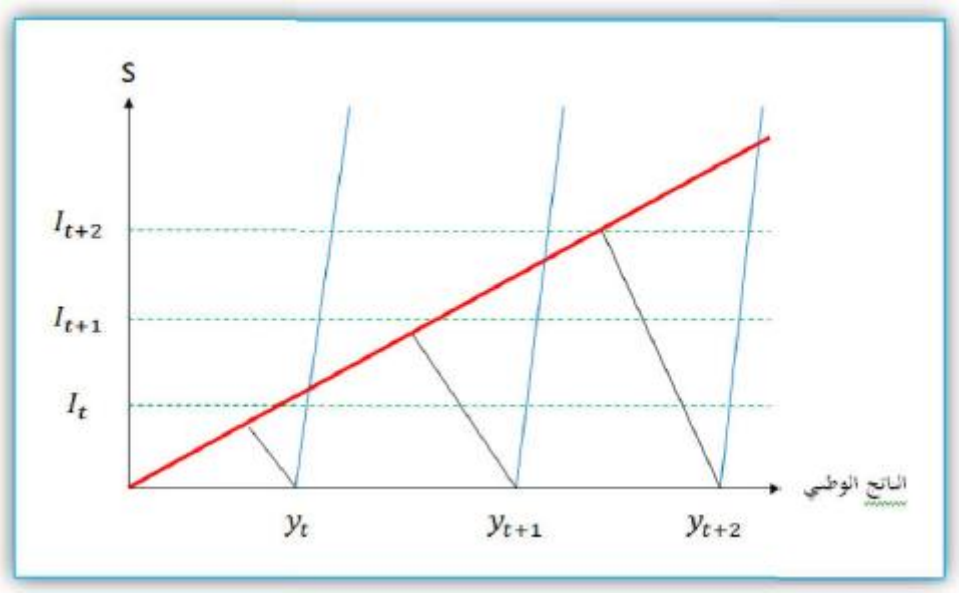

المصدر: أبي محمد صبري الوثار واخروان، مدخل إلى الاقتصاد الرياضي، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1993م، ص 209.

2-1- نموذج "سولو سوان Solow Swan" للنمو الاقتصادي:

1-2-1 - التعريف يتموج سولو سوان Solow Swan" للنمو الاقتصادي

وهو يمثل أحد نماذج النمو النيوكلاسيكية، ويعد نموذج "سولو" امتداد لنموذج "هارود ودومار"، حيث يركز كل منهما على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي ومن ثم النمو الاقتصادي، غير أن عود "سولو" يقوم على توسيع إطار عموذج "هارد ودومار" عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي وهو عنصر العمل، فضلا عن إضافة متغير مستقل تالت وشو المستوى الفني أو التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي الذي يظهر أثره على النمو في الأجل الطويل نتيجة للتراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي معا.

حيث اقترض النموذج تناقص العقلة أو العوائد بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأس المال، كما يفترض ثبات الغلة المشتركة للعنصرين معا، وعليه يصبح التقدم التكنولوجي هو العامل المتبقي الذي يمكن من خلاله تغيير النموذج الاقتصادي في المنتدى العلويل مع افتراض أن المستوى التكنولوجي يتحدد خارج إطار النموذج ويشكل مستقل عن باقي العوامل الأخرى [2].

يقوم هذا النموذج على الاقتراضات التالية: [3]

- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد ويقوم بانتاج منتج مركب واحد.
- الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه.

1-كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص 44 .
2-محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007 م، ص 145
2-3 محمد مدحت مصطفى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 189.

- أن هنالك تشغيل كامل للعمالة ومخزون رأس المال.
- سريان مفعول لكل من قانون تناقص الغلة وقانون تناقص العادل لحدي للإحلال.
- دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى.
- هنالك مرونة في الأسعار والأجور، وأن مدفوعات كل من العمل ورأس المال تقار بناء على الإنتاجية الحالية لها.
- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج وخاصة العمل ورأس المال .

إن نموذج "سولو ميني على تفاعل معادلات أساسية في الاقتصاد الكلي هي:

وهي عبارة عن دالة "كوب دوغلاس"، بحيث يمثل كل من :

Y : الإنتاج الإجمالي K : رأس المال

A : التكنولوجيا. L : العمل

هناك علاقة أساسية في دالة الإنتاج الكلية وهي:

وهي عبارة عن حالة الإنتاج الإجمالية مقسومة على L والتي تعطي الإنتاج الإجمالي للقرد (y) وكتاقة رأس المال (K)، كما أن المعادلة الإجمالي الناتج الداخلي تتمثل في:

- حيث تمثل كل من:

C: استهلاك القطاع الخاص.

G : استهلاك القطاع العام

I: الأستثمار أو الادخار، I و عبارة عن الجزء S من الإنتاج الكليY .

وأيضا التغير في رأس المال منقل في العلاقة

- حيث يمثل :

S : معادل الأهتلاك.

أيضا قوة العمل تتمثل في :

- حيث تمثل :

g : دالة النمو بالنسبة لـ (L).

الجدير بالذكر أن هذا النمو قدم لأول مرة العامل التكنولوجي كجزء لا يتجرأ من عوامل الإنتاج، كما أشار "سولو" إلى التكنولوجيا المتقدمة في السلع الرأسمالية ستؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وهكذا نلاحظ أن "سولو" قد أعت تقلا للتكنولوجيا في زيادة الإنتاجية وبالتالي معدل النمو.[1]

1-محمد مدحت مصطفى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 189- 196.

الشكل (03): نموذج "سولو سوان Solow Swan" للنمو الاقتصادي

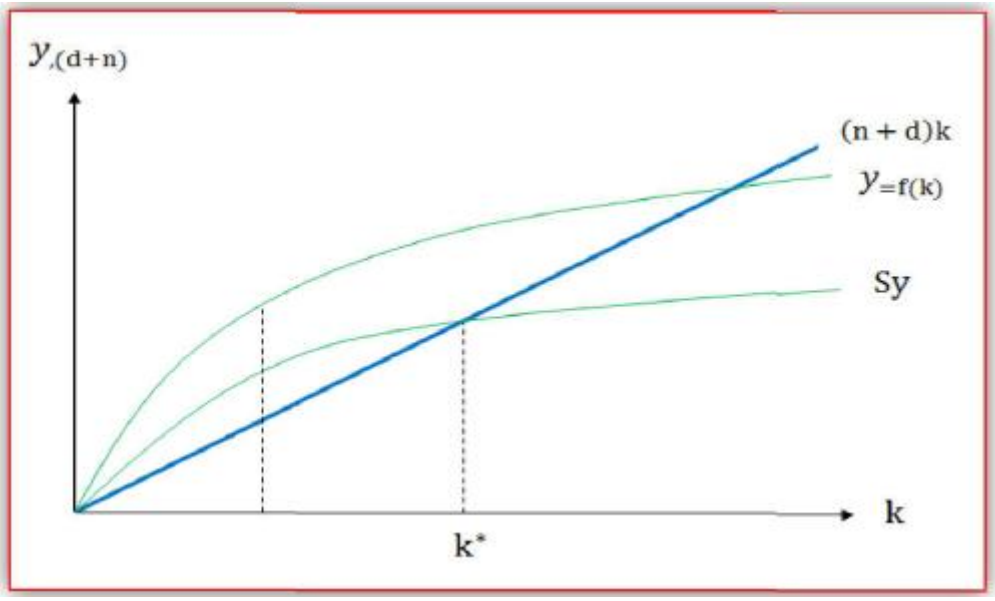

.edition, the MTpress, London, 2003, p25

- حيث تمثل:

n : معدل نمو السكان y : تمثل رأس المال بالنسبة لكل عامل.

D : معدل الاهتاك. L : القوة العاملة

K : تنقل الداخل بالتنسية الكل حامل. S : معدل الادخار.

1-2-2- نقاد نموذج "سولو سوان Solow Swan" للنمو الاقتصادي :

رض نموذج "سولو" للعديد من الانتقادات والتي كان من أهمها - إعمال النموذج المدى تأثير الاستثمار على النمو مع تركيزه على مدى تأثير نسبة الإحلال بين رأس

المال والعمل - أعمل "سولو مدى تأثير التغير التكنولوجي وإبقائه خارج التنموذج رغم أهميته الكبيرة. - افترض النموذج تماثل السلع وهو افتراض غير واقعي خاصة السلع الرأسمالية.

- افترض الاقتصاد المعلق وسيادة المنافسة الكاملة، هو أمر بعيد عن الواقع ويكون أكثر تعقيدا في البلدان المتخلفة.

1-3- نمودج ميد للنمو الاقتصادي

1-1-3- التعريف بنموذج "ميد" للنمو الاقتصادي:

قام الدكتور "جوهان ميد وهو من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية أثناء فترة عمله كأستاذ بجامعة كمبرج" بمحاولة لتوضيح مدى إمكانية تحقيق النمو المتوازن وفقا تفرضيات النظام الاقتصادي الكلاسيكي، وقد نشر محاولته تلك التي عرفت بعان قالان باسم نموذج " ميد" عام 1961م في كتابه الصادر بعنوان "النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي"[1].

ويقوم نموذج "ميد على الافتراضات التالية :

- ❖ الأقتصاد مغلق وعدم وجود علاقة مع العالم الخارجي.

1-محمد مدحت مصطفى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 196-197.

- ❖ وجود المنافسة الكاملة في السوق ،
- ❖ ثبات عوائد السلعة،
- ❖ كل من السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية يتم إنتاجها محليا.
- ❖ الماكينات والآلات هي الشكل الوحيد ارأس المال في الاقتصاد مع افتراض تشابه جميع الماكينات في المجتمع.
- ❖ افتراض ثبات أسعار السلع الاستهلاكية .
- ❖ هنالك استخدام كامل للأرض والعمل.
- ❖ تسبية العمل للآلات يمكن تغيرها في الزمن القصير ولي الزمن الطويل .
- ❖ هناك إمكانية إحلال كامل بين السلع الرأسمالية بعضها البعض وبين السلع الاستهلاكية .
- ❖ افتراض ثبات نسبة الامتلاء النسوية الالات..

وقد اعتمد على بناء النموذج بأن مختلف السلع في المجتمع يعتمد على أربعة عناصر أساسية هي:

- المخزون الفعلي لرأس المال والمتمثل في الآلات.
- كمية العمل اللازمة لعملية الإنتاج .
- مساحة الأراضي أو الموارد الطبيعية المتاحة للاستخدام الإنتاجي.
- عامل الزمن الذي يؤثر على المعلومات والفن الإنتاجي

وعليه فإن الناتج الصائي أو الدخل القومي (Y)يعلن حالة غده العناصر الأربعة كما يلي

- حيث أن

Y : النتائج الصاي أو الدخل القومي. L : قوة العمل

K : المخزون الفعلي من الآلات. N: الأرض.

T: الزمن

وبافتراض ثبات الغدر المشاح من الأرض والموارد الطبيعية الأخرى، فإن النتائج الصافي يمكن أن يزداد من عام لآخر بزيادة العضاسر الثلاثة الأخرى، ويمكن التعبير عن الات بالعبارة التالية:

- بحيث أن:

V: الناتج الجدي لرأس المال.

W : النتائج اخذي لقوة لعمل.

Y: تستخدم للدلالة على حجم الإنتاج نتيجة التغير المستوى التكنولوجي T.

وعليه يصبح التعادل النسبي النمو الناتج السنوي على النحو السمين في المعادلة التالية :[1]

- حيث أن

$\left(\frac{\Delta y}{y}\right)$: معدل النمو النسبي للناتج

$\left(\frac{\Delta k}{k}\right)$: معادل النمو النسبي لمخزون رأس المال-

$\left(\frac{\Delta L}{L}\right)$: معدل النمو التسبي القوة العمل

1-محمد مدحت مصطفى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 198.

$\left(\frac{\Delta y*}{y*}\right)$: معدل النمو التسبي في التقدم التكنولوجي خلال السنة.

- بينما :

(U=VK/Y) : الناتج الحي التسبي لرأس المال

(Q=wL/y) : الناتج اخي النسبي للعمل

- مع ملاحظة أن

(L/y): يمثل الجزء من الدخل الوطني الصافي الذي يدفع كأجور لقوة العمل

(K/Y): تمثل الجزء من الداخل الوطني الصافي الذي يدفع كأرباح المالكي الآلات الميكانيكية، وعليه تصبح العلاقة الأساسية لمعادلة "يد" كما يلي:[1]

$$y = U.K + Q.I + R \quad \text{.....①}$$

أما المعادلة "ميد" الأساسية والخاصة لمعدل نمو الدخل الفردي الحقيقي تأخذ الشكل التالية

$$Y - \dot{I} = U.K - (\dot{I} - Q)\dot{I} + R \quad \text{.....②}$$

توضح هذه المعادلة أنه ممكن زيادة معدل نمو القرد الحقيقي بطريقتين:

- زيادة المعدل الحقيقي التمو رأس المال Kمرجع بناتحه النسب U.

- زيادة التقدم التكنولوجي R

إلا أن هناك حامل هام ومؤثر أيضا على معدل نمو الناتج، ألا وهو المعدل السنوي لتراكم رأس المال، وهذا العامل نجاه متضمنا في الشق الأول من المعادلة (01)

$$K = \frac{\Delta K}{K} \qquad \& \qquad U = VK/y$$

ولكن K تمثل الإضافة لمخزون رأس المال، وشي تعادل المدخرات المقتطعة من صافي الدخل القومي، وعليه . حيث أن :

Sy: تعتقل كمية الإضافة السنوية لمخزون رأي المال من خلال المدخرات).

ومن ثم تصبح معادلة التنمو على النحو التالي :

$$Y - I = VS - (I - Q)I + r \quad \text{.....③}$$

وبافتراض أن ثبات معدل نمو السكان ($\dot{I}$=0) تصبح المعادلة

$$y = VS + r \quad \text{.....④}$$

وإذا كان معدل النمو التكنولوجي ثابت هو أيضا (r= 0) تصبح المعادلة -

$$y = VS \quad \text{.....⑤}$$

2-3-1 - نفاد نموذج "ميد" للنمو الاقتصادي :

هنالك عدة انتقادات وجهت لنموذج "ميد " منها [2]:

- افتراض النموذج الاقتصادي المغلق وسيادة المنافسة الكاملة لا دور قية للتجارة الخارجية، مع إعمال الدور المؤسسي للمجتمع أمر بعيد عن الواقع، ويكون أكثر ابتعادا في الدول المتخلفة.

1-شاهين لزهر، أثر مخزون رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر 03 ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، سنة 2014 م- 2015 م، ص ص 35-36. .36

2-محمد مدحت مصطفى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 200-202 .

- افتراض "ميد" أن لسياسة النقدية كفيلة بالمحافظة على ثبات أسعار السلع الاستهلاكية، وأن تغير معدلات الأجور النقدية كفيلة بتحقيق العمالة الكاملة غير واقعي.

- اقتراض نموذج اميد تشابه جميع الألات، وأن هنا حلال كامل بين هذه الآلات وبعضها البعض ولم يغرق النموذج بين إحلال الآلات في الزمن التقصير وإحلاله في الزمن الطويل

- كما اتسم النموذج الرياضي المستخدم بالبدائية، ولا يصف العايله من العلاقات الواردة به، لذلك جاء قاصر عن تقديم العديد من البدائل.

1-4- نموذج " أرثر لويس" للنمو الاقتصادي

تتمثل أهم أفكار "لويس" للنمو الاقتصادي وكذلك أهم الانتقادات الموجهة له فيما يلي :

1-4-1 - التعريف بنموذج " أرثر لويس" للنمو الاقتصادي

إن أحد أهم منهجيات تقييم الأداء التنموي في المدى الطويل قد ارتكزت على ما بعرف بنموذج الاقتصاديات الثنائية الذي ملوره "لويس" (1954) في إطار الجيل الأول لاقتصاد لتنمية، ويشمل النموذج على قطاعين للإنتاج، قطاع جامب يتوفر على حالة الإنتاج كما في النموذج النيوكلاسيكي، وقطاع تقليدي يعتمد الإنتاج فيه على عنصر العمل وعنصر الموارد الطبيعية، غالبا في شكل الأرض القابلة لزراعة، حيث يتصف بوجود وفرة في عصر العمل تجعل الإنتاجية الحادية لهذا العنصر تقارب الصفر، ويعتمد النمو في مثل هذا النموذج على انتقال العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث، حتى بلغ الاقتصاد مرحلة التحول الهيكلي، يتبع بعد ذلك مسار نموذج النمو الكلاسيكي[1].

إن لويس من خلال نموذجه يفترض أن القطاع الزراعي يتميز بانخفاض الإنتاجية ومداخيل منخفضة ومستوى ادخار منخفض ونقص متير في التشغيل أما القطاع الصناعي يفترض أنه متقدم التكنولوجيا مع مستويات مرتفعة من الاستثمار والعمل في محيط حضري، ويتم اليد العاملة من القطاع الزراعي التقليدي إلى القطاع الرأسمالي الصناعي عن طريق الأجور المرتفعة تسيا في هذا القطاع وحيث الإنتاجية الحدية في القطاع التقليدي منخفضة نسبيا فإن شجرة المياه العاملة إلى القطاع الرأسمالي ستؤدي إلى زيادة في الدخل والناتج، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصاد ككل.[2]

كما أشار لويس إلى أن هناك أربعة قنوات يمكن من خلافا أن يؤدي التمر في القطاع المنحصر إلى تخفيض فوائد للقطاع، وتمثل هذه القنوات في:

- إن تشغيل فائض االعمل سيؤدي إلى إيجاد فرص أفضل للعمل وأجور أكثر ارتفاع للمهاجرين وأبنائهم، | مما يؤدي إلى إتاحة الفرص للتحويلات النقدية التي يقوم بها المهاجرين - أما القناة الثانية تتم عن طريق أعمال البنية التحتية التي يقوم بها القطاع الرأسمالي والصناعي) مثل الطرق | والسكك الحديدية والكهرباء والماء، هذه التسهيلات ستؤدي إلى تحسين الإنتاجية ونوعية الحياة في القطاع التعليمي.

- سيقوم القطاع الرأسمالي يشمويل التنمية في القطاع التعليمي عن طريق حصيلة الضرائب الأعلى في القطاع الصناعي المتقدم، بالإضافة إلى انتشار المعلومات والمعرفة التي ستؤدي إلى نمو الاقتصاد ككل .

1-سعيدي يحي " تقسيم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر ،. 2006-2007 ، ص 29 .

2-نفس المرجع، ص 28.

- التبادل بين الغملاعين سيكون لصالح كليهما، حيث أن اتساع السوق سيدفع بالمنتجين في القطاع التقليدي إلى زيادة إنتاجهم، مما يوفر فرص العمل إضافية لهم والذي بدوره سيؤدي إلى زيادة مداخليهم، | كما أن القطاع الرأسمالي هم في أمس الحاجة إلى المنتجات الزراعية التي لا يقوم بانتاجها[1].

1-4-2 - نقد نموذج آرثولوس :

تعرض نموذج آرثولوم مجموعة من الانتقادات من أهمها:

- إن فكرة إنتاجية العمل الصفرية في المناطق الريفية يمكن أن تكون في أوقات وفقط، حيث في أوقات أخرى من السنة (مواسم الحرث والبقر وحتي تحاصيل) ستزداد بدرجة كبيرة إلى اليد العاملة.

- كما أن فرضية المطلب الثايت الليد العاملة من طرف القطاع الصناعي مثيرة للجدل، حيث أن التطور التكنولوجي سيؤدي حتما إلى تخفيض الحاجة إلى اليد العاملة، بالإضافة إلى ذلك فترات الأزمات فإن الطلب على الأيدي العاملة ستنخفض إلى أدق المستويات.

- أثبتت التجارب أن الهجرة في الدول النامية من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي، كانت دوما أكبر من قدرة استيعاب الغطاء الرأسمالي غا مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر.[2]

1-4-3 - نماذج النمو الداخلي :

تتمثل أهم أفكار نماذج النمو الداخلي و الانتقادات التي تعرضت لها فيما يلي:

أ- تقديم النموذج:

إن الأداء الضعيف لنظريات النمو النيوكلاسكية في إلقاء الضوء على مصادر التمو طويل الأمد قد فاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، والتي تؤكد أن هنالك خاصية في الاقتصاديات المختلفة، تجعلها تنمو لفترات طويلة، وفي غياب الصدمات الخارجية أو التغيير التكنولوجي فإن كل هاته النظريات باءت بالفشل في إعطاء نضير للنمو، الخارجي المستثمر في الاقتصاديات المختلفة في العالم.

إن أي زيادة في الناتج القومي الإجمالي القومي التي لا يمكن إرجاعها إلى التكيفات قصيرة الأمد في تخزين رأس المال أو العمل، إنما تعود إلى مجموعة ثالثة من العوامل تعرف بتبقي سولو، والنظرية الكلاسيكية الهادئة ترجع معظم النمو الاقتصادية إلى عمليات خارجية مستقلة للتقدم التكنولوجي، وقد ازدادت المعارضة للنظرية الكلاسيكية المحدثة في غاية الثمانيات وبداية التسعينيات، ولم تصلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي بين البلدان المختلفة .

ومن منتصف الثمانيات ظهرت كتابات عديدة تفسر القرو قات بين معدلات النمو في الإنتاج ومستوى دخل الفرد، والتي سميت بالنظرية الجديدة للنمو وعليه قعدم التقاء معدلات دخول الأفراد أطمث تطور هذه النظرية، والتي تلغي الفرضية المتعلقة يتناقص خواه عوامل الإنتاج، ومنه فإن الاستثمار يكون مهما جدا للنمو طويل الأجل، وأن مثل النمو يكون داخليا.

وقد ابتدأ هذا النموذج الاقتصادي (robilo،lycys) روبيلو ليبيس (Poyal Romen) بويل رومر سنة 1986 ويغرض نموذج نظرية النمو الخليقة وجود وقرات خارجية مترا فضة مع تكوين رأس المال، والتي تمنع

1-سعيدي يحي "تقسيم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"مرجع سبق ذكره، ص 30.
2-سعيدي يحي "تقسيم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"مرجع سبق ذكره، ص 29.

الناتج الحادي لرأس المال من الانخفاض (أو معامل رأس المال الناتج من الارتفاع)، كما أن أول اختيار للنظرية الجديدة هو التأكد فيما إذا كانت البلدان الفقيرة تنمو بمعدلات أسرع من البلدان الغنية .[1]

أو بعبارة أخرى فيما إذا كانت علاقة سالبة بين نمو الإنتاج وبين المستوى الأول معدل دخل الفرد، فإذا وجدت مثل هاته العلاقة فإنها تشكل تأييدا النموذج الكلاسيكي اخدت، وبعكسه فإنها تؤيد النظرية الجديدة للنمو التي تقول بأن الإنتاجية الحادية لرأس المال لا تميل إلى الإنخفاض .

عدم اختيار نموذج الانحدار البسيط ألتقادير المعادلة الأتية:

$$Gi= a+ b_1(pcy)$$

حيث gi :معدل نمو الإنتاج للفرد بالتنسية للبلاد (i) العادة السنوات

(pcy): يمثل المستوى الأول من معدل دخل الفرد.

فإذا وجد بأن المعامل b_1 معنوي وسالب فإنه سيكون دليلا على الالتقاء الذي يفرضه النموذج الكلاسيكي احد ، أي أن البلدان الفقيرة تنمو أسرع من البلدان الغنية إلا أن الدراسات لم تثبت وجود الاتقاء، حيث أن المعامل المذكور كان معنويا وموجيا، مما يشير إلى حالة عدم الالتقاء والتباعد، أي أن البلدان الخلية نستمر بالنمو بمعدلات أسرع من معادلات نمو البلدان الفقيرة وتعزز موقف النظرية الجديدة إذا وجدنا بأن التعليم وكذلك البحث و التطوير يمنعان إنتاجية رأس المال الحديثة من الانخفاض، مما ينتج عنه اقتراض حقيقي فيما بين أداء اقتصاديات البلدان المختلفة [2].

ب- نقد النموذج

من أهم عيوب غماذج التنمو الحديثة أنها مازالت تعتمد على عدد من القروض النيوكلاسكية التقليدية التي غالبا ما تكون مناسبة لاقتصاديات دول العالم التالت، وأيضا ما يعوق النمو الاقتصادي بشكل متكرر في الدول النامية وجود العديد من صور عذع الكفاءة الفاتحة من ضعف البنية الأساسية، وعدم ملائمة الهياكل المؤسسية، وعدم كمال أسواق السلع ورأس المال.

كما أن نظرية النمو الداخلي أحملت الأثر على النمو في الأجلين القصير و المتوسط بسبب تركيزها السديد على المحددات طويلة الأجل لمعادلات النمو الاقتصادي، كما أن الدراسات التجريبية التي تناولت قدرة نظريات النمو الداخلي على التي قد أختيرت تأبيدا محدودا لهذه النظريات[3].

1-خيابة عبد الله "تطور نظريات وإستراتجيات التنمية الاقتصادية" دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2004 ، ص ص، 52-53 .

2-حربي محمد موسى عريقات "التنمية والتخطيط الاقتصادي" مرجع سابق، ص ص 131 -132 .

3- ميشيل ب تودارو " التنمية الاقتصادية " ترجمة: حسن محمود حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ، الرياض، 2006 ، ص ص 158، 157.

المبحث الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

ترجع أسباب النمو الاقتصادي إلى أهمية التقدم التقني في تحفيزة حيث يعمل التقدم التكنولوجي المرافق للاستثمار الأجنبي المباشر على دفع النموذجي بالعلاقة وطيدة بين التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي من خلال ما سوف نتطرق إليه من المطالب التالية:

المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي من حيث تطور التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية القناة التي يشتغل من خلالها تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، ويلاحظ أنه على الرغم من اختلاف طبيعة كل منهما، إلا إن هناك العديد من أوجه التشابه فيما بينها.

1- أوجه التشابه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية

شهادت بداية الثمانيات ومنتصف التسعينيات نمو في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة تغرق معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي العالي و التجارة العالمية، إذا يشير التقرير من منظمة الانكتاد unctad عام 1997 أنه خلال منتصف التسعينات فإن مبيعات الفروع الأجنبية للشركات متعددة الجنسيات فقد فاقت التجارة الدولية بما يزيد على % 27 وعلى الرغم من الاختلاف بين هاذين المتغيرين إلا أن هناك أوجه تشابه يمكن من خلالها فهم طبيعة العلاقة الموجودة بينهما حيث نذكر منها:

- تشايه محددات كل منهما إلى حد كبير، عقل حجم السوق المراد الدخول فيه القرب الجغرافي من مناطق الاستثار وكذا البعد عنها، مادى وجود استقرار اقتصادي من عدمه في السوق المراد الدخول فيه... اخ[1].
- تؤثر السياسات الحكومية المتبعة من قبل الدول المضيفة على المتغيرين، فالسياسات الحكومية الخاصة بالتجارة لها تأثير قوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كما تؤثر هاته الأخيرة بدورها على نحو التجارة الخارجية ، كما أن السياسات الخاصة في تطوير وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر في حد ذاتها على مستوى الأداء التجاري الخارجي، وكمثال ذلك فإن فرض قيود معينة على الواردات من قبل البلد المضيف في إطار سياسة حماية معينة، قد يؤثر بشكل إيجابي على زيادة التدفقات من رؤوس الأموال الأجنبية إلى هذا البلد، وثلاث لأن المستثمرون الأجانب يدركون أهمية هذه الفرصة المتمثلة في تجاعة استثماراتهم في قطاعات إنتاجية مية يصادف إحلال الواردات الخاصة بالبلد وذلك على الأقل خلال مدة معينة، لزيادة التدفقات الاستعمارية الأجنبية المباشرة هما ته قد تلعب دورا في تخفيف أو إلغاء هذه الغيود فيما بعد، لأن بقاء وتوطن هاته الاستمارات يستلزم وجود حدود دنيا من الانفتاح الاقتصادي .

والجدير بالذكر إن الجهود الرامية إلى تكامل سياسات الاستثمار الأجنبي و التجارة | الخارجية، إنما تسعى إلى إيجاد إطار يمكن الشركات متعددة الجنسيات من النمو والتوسع عالميا بشكل كبير، في ظل البنية الجديدة

1 - OECD surver of OECD work on international investment, working paper on international investment, OECD publishing, 1995. p15.

المتميزة بظهور نظام الإنتاج الدولي المتكامل، والتي تمثل تدفقات الاستثمار والتجارة الخارجية تسيران الحياة بالنسبة لها، لذا تعمل المؤسسات الدولية العالمية والدول المتقدمة جاهدة على إنشاء اتفاقيات متعددة الأطراف للاستثمار الأجنبي المباشر يحتى بتنافسية جيدة من حيث أحبة التجارة الدولية، وذلك بغية توفير إطار جديد تحافظ فيه الشركات متعددة الجنسيات على قدرها التنافسية أو ترفعها، وبالتالي تزاد من درجة هيمنتها على الأسواق العالمية من خلال قناة الاستثمار والتجارة[1].

و كل من الشعيرين يؤثر أحدهما على الآخر وهذا ما يفسر العلاقة السببية بينهما فالسياسات الهادفة إلى تشجيع الصادرات مثل الحوافز والإعلانات من شأنها أن تحفز على تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد المضيف، أما ارتفاع الواردات في هذا الصدد أن يفسر إلا باستيراد تجهيزات الإنتاج الخامسة نشاط المستثمرين الأجانب والتي لا تصنع محليا حتى لو صنعت فإنها تصنع جودة أقل، وفي المقابل يؤدي لحالية هذا الاستثمار إلى ارتفاع حجم الصادرات الخاصة بالبلد المضيف والمتعلقة بمنتجات المستثمرين الأجانب مثل الشركات متعددة الجنسيات وحتى منتجات الشركة المحلية التي قد تحين من جودة وكمية إنتاجها يفضل استفادتها من الشركات الأجنبية وفق أثر المحاكاة.

ولاختيار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير، ينبغي التفرقة بين الأثر المباشر والأثر الغير المباشر، ويتمثل الأثر المباشر على التصدير في زيادة صادرات شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسواق الخارجية، كما تمتلكه من قدرة كبيرة على إجراء العمليات التصنيفية على المواد الخام (بسبب امتلاكها تكنولوجيا حديثة)، كما تتوافر لديها قدرات عالية على إبرام عقود التصدير في الخارج، بالإضافة إلى مهارتا التسويقية، ويزداد الأثر المباشر على التصدير وبالتالي تحفيز مزيد من التمو بصفة خاصة عندما تتحول الدول المضيفة من إستراتيجية التصنيع للإحلال وحل الواردات إلى إستراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات[2].

أما بالنسبة للأثر الغير مباشر على الصادرات والتمو قا بسبب مجموعة من المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي بالنسبة للشركات المحلية من خلال :

- نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة.
- استعادة الشركات اهلية (خاصة في إطار المشروعات المشتركة) من حلقات الاتصال التي تمتلكها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأسواق الخارجية.

أما عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على واردات الدولة المضيفة، فيلاحظ أن الواردات التي كانت الدولة المضيئة تقوم باستيرادها قبل قدوم الأستثمار الأجنبي المباشر قد لا تقوم باستيرادها أو تنخفض وارداغا من تلك المنتجات وينطيق ما سبق على الواردات من المنتجات النهائية، والتي يتم إنتاجها بواسطة فروع الشركات متعددة الجنسيات ، أما الواردات من المنتجات الوسيطة والرأسمالية فيتوقع زيادتها، خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها من السوق اخلي للدولة المضيفة، وبالتالي تبدو العلاقة بين الأجنبي المباشر والتجارة في الدول الشيعة في غاية التعقيد، الأمر الذي يجعل الوصول إلى مبدأ عام في غاية التعقيد[3].

---

1 - OECD, surver of OECD work on international investment, OP CIT, P15.

2 - MBLOMSTROM, AKOKKO. (December 1996) the impact of foreign investment on Host Countries Area Working Paper (Washington: Policy Research) PP-23.24

3- زكية أحمد مشعل وآخرون "أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي " دراسة تطبيقية على الأردن، المجلة 23 ،العدد 1، جامعة بغداد،العراق، 2007 ، ص 07.

2- طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (إحلال أم توسع)

تعتبر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي معقدة، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يستبدل التجارة (أثر الإحلال) أو خلق التجارة (أثر التوسع، والأمر الذي يسوده يعتمد على طبيعة المشروع الاستثماري فعلى سبيل الحشان شادما تقوم الشركة متعددة الجنسيات بالإنتاج في دولة أجنبية استجابة للحواجز التجارية الموجودة حاليا أو المتوقعة مستقبلا التي تحصاد الصادرات فإنه في هذه الحالة تستبدل التجارة، وهذا ينطبق على الاستمارات اليابانية في الولايات المتحدة في قطاع السيارات والإلكترونيات المنزلية، أما أثر التوسع للاستثمار الأجنبي المباشر فيحدت في قطاع الخدمات، حيث يكون الإنتاج في نفس الدولة هو السبيل الوحيد للدخول إلى الأسواق الأجنبية وبالإضافة إلى ذلك فإن الشركات متعددة الجنسيات تعمل على توسع التجارة عندما تستر في الخارج لبناء صناعية متكاملة، وبغض النظر عن كون الاستثمار الأجنبي المباشر يشمل التجارة أو خلقها في بعض الحالات فإنه من المؤكد أن الشركات متعددة الجنسيات مسؤولة عن نسبة كبيرة من التجارة الدولية، خاصة بالمنتجات كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا وتقوم ها ته الشركات بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر بتدفقات تجارية ضخمة بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا ورأس المال علويل الأمد، والنتيجة من هيمنة هذه الشركات في تزايد مستمر على الاقتصاد العالمي ..[1]

وفي مجال تحليل فصول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة بعد robert slundell مام 1957 من بين الاقتصاديين الأوائل الذين تناولوا هذه الفكرة، حيث بني قليله بالاعتماد على الإطار التقليدي (hos) hechsher-Ohlin-Samuelson وبين أن علاقة الإحلال بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر تأتي كنتيجة للاختلافات في العائد على رؤوس الأموال بين البلدان، ولذلك هناك إمكانية استبدال مثالية بين تدفقات الاستثمار والتجارة، حيث يتم استبدال الواردات من السلع كثيفة رأس المال عن طريق زيادة تدفقات رأس المال، وفي خلال وجود حرية الانتقال رؤوس الأموال بشكل كامل، فإن ذلك يؤدي إلى محو المزايا النسبية الدولة والتجارة الخارجية، كما أن الاستثمار الأجنبي يؤدي إلى تقوية الوضع التنافسي للشركات المحلية في الأسواق الخارجية، خاصة في ظل تديتي تكلفة عنصر العمل ومدخلات الإنتاج الأخرى لأنها تستخدم في منتجات الاستثمار الأجنبي المباشر.[2]

ويحدت تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة يفعل حزمة الأصول الملموسة و غير الملموسة التي الصاحب الشركات متعددة الجنسيات إلى الدول الضيقة، إذ ختانعا يتدفق الاستمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يكون مصحوبا لموارد تتسم بعدم المنافسة التجارة مثل: التكنولوجيا والعمالة الماهرة وإمكانية الدخول إلى شبكات الإنتاج الدولية، بالإضافة إلى العلامات التجارية المختلفة.[3]

وعلى العموم يهدف إيضاح لطبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة يتسم التمييز بين تأثير الاستثمار الأجنبي على كل من الصادرات والواردات:

1 - Martien Croset et Pomina Koenig Etat des lieux du commerce internationale role des firmes multinationales dans le commerce international Mondialisation et commerce international, cahiers français 2004 325,PP.14.15

2 -http://www.ladocumentationfrançais.fr/var/Storagelibres,3303330403259/330333040325ex.pdf

3 - UNCTAD, International Investment Agreement Multilateral framework on Investment March, 2000.P02.

2-1- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات

لمعرفة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير ينبغي التفرقة بين الأثر المباشر والأثر الغير المباشر ويتمثل الأثر المباشر في زيادة صادرات شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسواق الخارجية، نظرا لما تملكه من تكنولوجيا حديلة ومعرفتها بأسرار السوق الدولية، ومهارتها التسويقية العالية التي تمكنها من إبرام عقود التصدير إلى الخارج، وتنعكس المزايا التي تتمتع بها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر ايجابيا على الفطر المضيف، إذ تؤدي إلى انتشار التكنولوجيات الحدينة إلى أخياكل الإنتاجية والمنافسين المحليين بالإضافة إلى إحلال الواردات، وتعزيز القارة التصديرية، وسد العجز التمويلي، وتحفيز ودعم النمو الاقتصادي بشكل عام[1].

أما بالنسبة للأثر الرجعي الغير مباشر على الصادرات والنمو فيرجع إلى مجموعة من المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للشركات المحلية من خلال:

- نقل المهارات إلى الدول المضيفة وكذا التكنولوجيا خاينة في مجال الإنتاج التصديري إلى الشركات المحلية وبالشكل الذي يؤدي إلى تغير الخصائص التكنولوجية المنتجات المحلية وعناصر الإنتاج.
- استفادة الشركات المحلية من حلقات الاتصال التي تملكها الشركات المتعددة الجنسيات في الأسواقالخارجية، بالأخص أن عملية التصدير تكلفها تكاليف باهظة ترتبط بقدرنا علي تقديم منتج تنافسي وإدارة السوق الدولية، والقدرة على التوزيع وتقديم خدمات ما بعد البيع[2].

2-2- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات

أما عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على واردات الدولة المضيفة فيلاحظ أن الواردات التي كانت الدولة المضيفة تقوم باستيرادها قبل قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا تقوم باستيرادها أو تنخفض وارداتها من تلك المنتجات عناد قانومه وينطبق قالسا أيضا على الواردات من المنتجات النهائية والتي يتم إنتاجها بواسطة فروع الشركات متعددة الجنسيات أما الواردات من المنتجات الوسيطة والرأسمالية فيتوقع زيادها، خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها من السوق المحلي للدولة المضيفة، وبالتالي تبدو العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في الدول المتضيقة في حماية التعقيد الأمر الذي يجعل الوصول إلى مبدأ عام في غاية الصعوبة.[3].

فيما يتعلق بالدراسات التطبيقية في هذا المجال فقد أوضح Thomson في دراسته عام 1999 وبالتطبيق على دول الآسيان في الاستثمار الأجنبي المباشر أظهرت نجاحا في التأثير الإيجابي على زيادة صادراتها الأمر الذي أدى إلى إحدات النمو الاقتصادي في تلاك الدول، إذ لوحظ تضاعف صادرات الدول الأربع كنسية من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 1982 مع وجود اختلافات سنوية ضئيلة في الاتجاه طويل الأجل، كذلك تزايدت الصادرات في بعض القطاعات التصديرية مقارنة بغيرها من القطاعات بسبب اختلاف مقومات كل قطاع تصاري وبالتالي أظهرت الدراسة قوة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات إذ تزايدت الصادرات كنسية من الناتج

1 -M-Blomstron and A. KAKKO, OP. CIT.P24.

2 - Ray Barrel, N. Pain, Foreign Direct investment technological change and Economic crromth Within Europe, the Economic journal, vol 107, No 445. Blackmail publishers, USA, November 1997, PP172-175.

3-زكية أحمد وآخرون، مرجع سابق، ص 07.

محلي الإجمالي في تصاية الثمانيات من 30.5% إلى 2.6 % فيما بين محامي 1992، 1989 يفعل دور الشركات متعددة الجنسيات في زيادة صادراتها وبصفة خاصة في المنتجات الالكترونية.

كذلك قام كل من kokko tansini & zejan عام 1996، بدراسة حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في أوروجواي إذا اتضح أن التواجد الأجنبي (وجود شركات متعددة الجنسيات) ساهم في زيادة صادرات شركات أوروجواي المحلية فقط ودون حنوت تغير أو زيادة تذكر في صادرات أوروجواي إلى الدول المجاورة لها مثل: الأرجتين والبرازيل، حيث لم تر الصادرات إلى هذه الدول بالتواجد الأجتي بدعم مما سبق حفيفة امتلاك الشركات متعددة الجنسيات حلقات توزيع المنتجات ومعرفتها سلوك المستهلكين في الخارج والتي ليس بالضرورة أن تتوافر في الدول الأخرى النامية[1].

وتعد الروابط بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مظاهر النعومة وقد تم تصوير إحضار للعمل التحليلي من قبل OCDE بهدف استكشاف الطبيعة هذه الروي كميا ويعتبر هذا التقرير تبعا للأعمال السابقة، حيث توصل العمل إلى النتائج التالية :

- الروابط بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر تعد واحدة من السمات الرئيسية للعولة لكنها معقدة ولا يمكن حسمها من خلال التحليل النظري للبحث. .

- تظهر الدراسات التجريبية أنه حتى منتصف 1980، كانت التجارة الدولية تسبب في توليد الاستثمار الأجنبي المباشر لكن بعد هذا الوقت يبدو أن العلاقة السببية قد انعكست وأصبح الاستثمار الأجنبي له تأثير كبير على التجارة.

- تشير البيانات إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحفز زيادة الصادرات من بلدان المنشأ الدول المستمرة وبالتالي فهي تعتبر مكملة للتجارة فقد بين التحليل على مجموع 14 بلدا أن كل دولار يستمر في الخارج ينتج ما يقارب من 2 دولار من الصادرات الإضافية، في المقابل البلدان المضيفة تؤدي الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها في المدى القصير العديد من الفوائد من جراء جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مثل: نقل التكنولوجيا، خلق فرص العمل، التعاقد مع الباحث المحلي.....الخ.

- أظهرت النتائج التحويلية أن طبيعة وشدة العلاقة (التكامل إحلال) قد تختلف من بلد إلى آخر فالاستثمار الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية فا آثار تكميلية أكثر وضوحا مقارنة بالاستثمارات الصادرة عن الدول الأوروبية الأخرى (مثل فرنسا والمملكة المتحدة)[2].

أوضح Morino (2000) في دراسة مست 42 بلدا، حيث عمل على تقسيم البلدان على مجموعتين الأولى أكثر انفتاحا على الاقتصاد العالي باستخدام مؤشر التجارة الخارجية نسبة إلى الناتج احلي الإجمالي، والمجموعة الثانية متعلقة على الاقتصاد العمي، فوجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتزايد في الدول الأكثر انفتاحا المجموعة الأولى، كما أن تأثير الاستثمار الأجنبي يعاد إيجابيا على النمو الاقتصادي في المجموعة الأولى بينما يعتبر ساليا في المجموعة الثانية.

1 - Arikakko, Ruken jasini and Mario Zejan, local technological capability and productivity from fds in the Uruguayan jnanufacturing sector, the journal of Development studies, no4, april,pp:602.611.

2 - Marouan Alaga (septembre 2005) Investissement Direct Etronger et croissance Economiques, une Estimation a partir d'un Modele Structurel pour les payais de rive sud de la Mediterra LNEESCahiers de L'IRD[Paris auf)-p04

كما قام كل من Rugraff and Maingy عام 2004، بإعداد دراسة تعن بتحليل مقارنة لكل من الحر وفيتنام لبيان دور الأستثمار الأجنبي المباشر في تنمية التجارة الخارجية للبلدان التي تمر بمرحلة الانتقالية، حيث توصلت الدراسة إلى الانفتاح من أجل جاذب الاستثمار الأجنبي المباشر في اخر قد ساهم في توسيع التجارة الخارجية، في حين كان تأثيره متواضعا نوع ما في فيتنام، نظرا للانفتاح الحذر الذي قامت به الحكومة خاصة في مجال تقاسيم الحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولعل من أبرز دلائل الآثار الإيجابية للانغشاح الاقتصادي للمجر أن الشركات الأجنبية تصادر أكثر من نصف الصادرات افرية خلال سنة 1993، بنما تشير التقديرات إلى أنها كانت مسؤولة عن 85.9% من الصادرات خلال عام .1998.

المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو الاقتصادي من حيث الموارد البشرية .

لقد أشارت نظرية النمو الحديثة بأن الإنتاج لا يعتمد على رأس المال المادي فقط إذا أصبح رأس المال البشري أي زيادة المهارات الأساسية من خلال التعليم والتدريس يعتبر مساويا له بالأهمية، وطور Robert Lucas نموذجا جديدة للنمو الاقتصادي والذي يؤكد على زيادة رأس المال البشري واخافظة على عوائد ثابتة عوضا عن تناقضها مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي[1].

كما أشارت النظرية الحديثة على قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية يمكن أن يتحقق من خلال الاستثمار في الموارد البشرية، وذلاك باكساكم المزيد من التكوين وخبرات والمهارات من حول عملية التعليم بصفة أساسية أو خارج النظام التعليمي أيضا ويمكن التغلب على تناقض الغلة الذي أوضحته النظرية الكلاسيكية الحديثة من خلال الاستثمار في كل القوى العاملة ورأس المال بشكل متوازي، وأن توفر حمالة ماهرة يكون لديها حد أدق من التعليم، بحيث تتوافق مع التغيرات التكنولوجية السريعة، وحسب Blosmstrom et Kokko (1996) فإن انتقال التكنولوجيات بين الشركات العابرة للقارات فروعها المتواجدة في الدول المضيفة لا تتعلل فقط في الآلات والمعدات الحادية والسيرين والتفسين، لكن بسبب التكوين الذي توفره اليد العاملة المحلية التي تعمل تلك الفروع والتي تشتمل كل المستويات من العامل البسيط إلى التقنيين والمسيرين وقد أكد العالمان Blosmstrom et Kokko (2003) أن الطلب على العمال المؤهلين من قبل الشركات العابرة للقارات يؤدي بالحكومات إلى الاستثمار في التعليم، وهذا ما قامت به الحكومة الماليزية بالتعاون مع الشركات العابرة للقارات وذلان بانشاء مراكز التكوين مثل: Penangskills Devlopment center والذي عرف نجاحا كبيرا وليبيان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تراكم رأس المال البشري قام Romos (2004) بدراسة شملت 138 بلد خلال الفترة (1965-1995)، حيث كان العامل الشايع هو رأس المال البشري، أما المتغيرات المفسرة فكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الحلي ونفقات التعليم، وكانت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين معدل النمو في اليد العاملة والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن زيادة الاستثمار الأجنبي ب 01% تؤدي إلى زيادة نحو رأس المال البشري ب 0.12 % ونفس الشيء بالنسبة لعلاقة نحو رأس المال البشري والاستثمار المحلي وتتم تلك الزيادة 75% وهذا ما يدل على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية تراكم رأس المال البشري.[2]

1-فريدريك م شرر(2008) "نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنول وجي" ترجمة علي أبو عميشة، الطبعة الأولى،مكتبة العنبكات، ص.55 .

2 - Maroun Aloya.(septembre 2006) Investissement Direct Ebrogner et croissance Economique une Estimation a martir d'un Model Structurel pour les pays de rive sud de la Militaro In Ees.cahiers de LIRD[Paris -AUF):P06.

المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو الاقتصادي في نقل التكنولوجيا.

يمكن تعريف التكنولوجيا على أنها مجموعة المعارف والخبرات والمهارات اللازمة لتصنيع منتج معين وإقامة الآلية الملائمة لإنتاجه إذ تتضمن الأدوات وطرق العمل والعلم والمعرفة حيث أصبح موضوع نقل التكنولوجيا بشير نقاشا حادا وتساؤلات جديدة في هذا السياق يوق الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قناة تنقل التكنولوجيا،[1] إذا أن التكنولوجيا لا تضمن العمليات التقنية العملية بل المؤسسية والإدارية ومهارات التسويق، إذا أن المنافع الثانوية التي يحبها الدول المتضيقة تتمثل في آثار الاستثمار التكنولوجي من خلال ما يسمى يأثر المضاعف التكنولوجي إذ يعمل هذا الأحر على نشر التكنولوجيا وأساليب الإدارة الخدينة على نطاق واسع، فالتكنولوجيا تعتبر حجر الأساس في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، لذا سعت جميع البلدان ومنها الشامية إلى جانب المزيد من الاستمار الأجنبي المباشر أملا في الحصول على الموارد التكنولوجية والتي يمتلكها المستمر الأجنبي يمكن حصر تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا فيما يلي :[2]

-يمكن أن يولد الاستثمار الأجنبي المباشر آثارا على تعزيز الكفاءة من خلال قيام المنافسة بين الشركات الأجنبية المنتسبة والشركات المحلية ما يجبر الشركات الخلية على رفع درجة كفاءتها التكنولوجية نتيجة هذا الضعف التنافسي أو من خلال إقامة علاقات في مجال البحث العلمي والتطوير واكتساب الشركات المحلية لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية.

- اكتساب المهارات والتد يديه من خلال فرص العمل بفروع العمل الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة من خلال أحداث أساليب العمل والتدريب، وبالتالي نقل المعرفة والمهارة المكتسبة إلى الشركات الوطنية في الواقع يرى بعض الاقتصاديون أن استيراد التكنولوجيا الأجنبية كان العامل الأكثر أهمية في تفسير النمو الاقتصادي السريع في العديد من الدول كاسى ايمان و تايوان، كوريا الجنوبية وغيرها من الدول المصنعة حديثا حيث ترى Ames den 1989 أن الطابع المشرك في عملية التنمية الاقتصادية بجميع الدول المصنعة حدينا ويتجسد في التصنيع القائم على تعلم التكنولوجيا الأجنبية قنول مثل : اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية، البرازيل، تركيا، الهند والمكسيات أصبحت اقتصاديات ممتعة من خلال حصولها على التكنولوجيا الأجنبية كما المشيت نماذج النمو الماسية شل تلسات الاقتصادات المصنعة حديقا ينبغي أن لا تدرج الابتكارات التكنولوجية وإنما واردات التكنولوجيا الأجنبية[3].

وقد أوضحت مدة دراسات أجريت على عدد من الشركات الأجية التي تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر في عدد من الدول النامية الدور الفعال الذي تلعبه استمارات هذه الشركات في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية حيث أثبتت أن معظم الشركات متعددة احيات تمارس أنشطة البحث والتطوير خارج الدولة الأم، وذلك حسب دراسة أجريت محلى 56شركة، 3 أمريكية: 16أوروبية، كشركات يابانية) وأن استثماراعا تقوم بتنفيذ برامج

1- عدي قصور "مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983 ، ص 171.

2 - Maruan Aloya, OP. CIT.P 06

3-حواس أمين وساعد بوخاتم " التعلم من خلال المدخلات الأجنبية المستوردة والنمو الاقتصادي" ، الملتقى الوطني حول الإستراتجية الصناعية الجديدة في الجزائر، جامعة مستغانم، 24/23 أفريل 2002 ، ص 214.

تدريبية للعمالة الوطنية التي تساهم في تنمية مهاراتهم وقدراتهم الإدارية منها والعملية في المجال الذي يتصل بذلك الاستمار.[1]

يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر نقل التكنولوجيا وفي نفس الوقت يساهم في تنمية أنشطة البحث والتطوير في الدولة المضيفة، خاصة تلك التي لديها القدرة على استيعاب التكنولوجيا وتعديلها لتلائم الظروف المحلية فطبقا لاستطلاع أجراء مؤتمر التجارة والتنمية فإن الصين أصبحت واحدة من أكبر الأتعارف والتطوير في العالم حيث تعتبرها 61.8% من الشركات الأجنبية في العالم أول وجهة لها لإقامة مشاريعها في الخارج[2]

في المقابل لا يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا في بناء قاحادة تكنولوجية وطنية في الدول المضيفة فالطرق الفنية للإنتاج التي يقوم المستثمر الأجنبي بادخالها قد لا تتوافق مع ظروف الدول المضيفة للإستثمار ومع توفر عوامل الإنتاج لا يقوم المستثمر الأجنبي إلى عدم استفادة هذه الدول من هذه التكنولوجيا خاصة في الدول النامية التي تعاني نقص الكفاءة في استخدام التكنولوجيا المتطورة[3].

1-محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 118-119.

2-كريمة فرحي "أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية" مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012 . 2013 ، ص 123.

3- أميرة حسن الله محمد " محددات الاستثمار ألأجنبي المباشر والغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية"، الدار الجامعية، 2004- 2005،ص210.

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال الفصل نستنتج أن النمو الاقتصادي هو حدود زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة حيت يحير الناتج المحلي الإجمالي مقياسا يعبر عن النمو الاقتصادي في أي دولة، كما تعددت النماذج المفسرة له وتمثلة في النماذج النيوكلاسكية والنماذج الحديثة نماذج النمو الداخلي) كما تعرضت هذه النماذج إلى تقى علاقة الاستمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي، حيث تمثلت هذه العلاقة في علاقة الاستمارات الأجنبية المباشرة بافال التكنولوجي وأيضا علاقتها بالتجارة الخارجية وكذا الموارد البشرية.

الفصل الثالث

دراسة قياسية أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر

تمهيد :

يهدف هذا الفصل الى محاولة قياس اثر الاستثمار الجنبي المباشر على النمو الاقتصادي انطلاقا من حالة الجزائر انطلاقا من توظيف دالة cobb-douglas " وقد تعددت الدراسات الساعية لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، كما تعددت الطرق القياسية المستخدمة لتحقيق هذا الهدف، و تبعا لذلك فقد تعددت النتائج التي توصل إليها الباحثوان ، فمنهم من أثبت وجود علاقة متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي ، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تعزز النمو الاقتصادي ، و النمو الاقتصادي بدوره يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر كما و يعتبر أحد محدداته ، في حين أشار البعض لوجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، في حين لم تجد بعض الدراسات علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي . هذا وقد أظهرت معظم الدراسات الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية . ويتباين حجم هذا الأثر بين الدول نتيجة لاختلاف العوامل الخاصة بكل دولة على حدا و هذا ما يدفعتنا في هذا الفصل للبحث عن مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991-2008) من خلال التطرق إلى المباحث التالية :

- المبحث الأول : النمو الإقتصادي في الجزائر
- المبحث الثاني : تقديم النموذج و التعريف بمتغيراته
- المبحث الثالث : قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول : النمو الإقتصادي في الجزائر

بلغ النمو الاقتصادي في الجزائر بلغ النمو الاقتصادي الجزائري 0.8% في 2019، مقابل 1.2% في 2018، حسبما أشارت إليه المعطيات الموحدة وللديوان الوطني للإحصائيات أما نسبة نمو الناتج الداخلي الخام باستثناء المحروقات فقد بلغ 24% عام 2019 مقابل 3% عام 2018، وهو ."معدل بشكل بحسب الديوان "أداء ملموسا وأضاف ذات المصدر في احدث نشرياته حول الحسابات الاقتصادية من 2016 إلى 2019 أن النمو في عام 2019 كان "إيجابيا على الرغم من ظرف العجز في الحساب الجاري الميزان المدفوعات، وانخفاض احتياطيات النقد ."الأجنبي، وكذلك تراجع النمو في قطاع المحروقات وكان معدل النمو مدفوعا بشكل أساسي بقطاعات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية والري، بما في ذلك الخدمات والأشغال العمومية البترولية، و الصناعة والخدمات كما أشارت ذات الوثيقة إلى أن قطاع الفلاحة قد سجل نموا بنسبة 27% في عام 2019 مقابل 3.5% في سنة 2018، بينما سجل قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري، بما في ذلك الخدمات والأشغال العمومية البترولية .نموا بنسبة 3.8% وهو معدل ثابت مقارنة بالعام الذي سبقه كما سجل قطاع الصناعة يضيف الديوان- نموا بنسبة 3.8 % في 2019 ، وهو ما بمائل تقريبا تمو عام .2018% (3.9 %)، بينما شهدت الخدمات نموا بنسبة 3 وانتقل الناتج الداخلي الخام العام الأسمي من 20452.3 مليار دينار جزائري في 2018 إلى 20.428.3 مليار دينار في 2019، مسجلا بالتالي انخفاضا طفيفا بنسبة 0.1 % من القيمة الجارية أما خلال العام الماضي، فقد انخفض معامل انكماش الناتج الداخلي الخام بنسبة 0.9% في أعقاب الانخفاضات الحادة في أسعار قطاع المحروقات في

حين أنتقل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات من + 31.4 % في 2018 إلى 7.8% في 2019 وفي ذات السياق، أنخفضت في مسنة 2019ء القيم الاسمية الصادرات المحروقات وبذلك بلغت قيمة الصادرات 33.2 مليار دولار مقابل 39 مليار دولار في 2018 بانخفاض قدره 14.9 كما تراجع متوسط سعر الخام الجزائري من 70.9 دولار في 2018 إلى 64.7 دولار العام الماضي، أي بتراجع سعر البرميل 8.7 بالمائة وحسب نصيب الفرد (نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام) ، فقد ارتفع هذا الأخير من 4119.6 دولارا في 2018 إلى 394000 دولارا في 2019، دائما حسب معطيات الديون الوطني للإحصائيات كما أكد ذات المصدر أن إجمالي الاستهلاك النهائي (الذي يتكون من لاستهلاك النهائي للأسر والإدارات العمومية) بلغ 2% في 2019 مقابل 27% في سنة 2018 وتابع المصدر أن ذلك كان يتحفيز استهلاك الأسر (214%)، بينما ارتفع استهلاك الإدارات العمومية بنسبة 1.9 %.

وفيما يتعلق بالاستثماري فقد أشار الديوان إلى أن التطور في حجم تكوين رأس المال الثابت الإجمالي بلغ 1% في عام 2019 مقابل 3.1% في عام 2018. وانخفض بنسبة 3.7% ليبلغ 79046 مليار دج في 2019 مقابل 8211.3 | مليار دج في العام السابق وظل معدل التراكم الأقتصادي مرتفعا في عام 2019، لأن حجم تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الناتج الداخلي الخام بلغ 38.7 %، ما يكشف عن "جهد استثماري كبير، لكنه لا يزال استثمارا في البنية التحتية والذي يبقى من عمل الدولة أما بالنسبة للتجارة الخارجية في السلع والخدمات، فقد تميزت أيضا بانخفاض حجم الواردات بنسبة 6.9 % و . 6.1% للصادرات في عام 2019 مقارنة بعام 2018 وسجل الاقتصاد الجزائري نموا ب 1.3% في عام 2017 و 3.2 % في 2016، بينما بلغ إجمالي الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات على التوالي 2% و2.2 % خلال نفس السنوات.

المبحث الثاني: تقديم النموذج و التعريف بمغيراته

بعدما تم دراسة و استعراض الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالتمو الاقتصادي، يتم في هذا المبحث تحديد و تعريف النموذج المستخدم في الدراسة التطبيقية كالتالي :

المطلب الأول: تقديم النموذج

تعتمد هذه الدراسة إلى توظيف دالة الإنتاج كوب- دو قلاس "cobb-douglas "، لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1991-2008)، حيث أن هذا النموذج مستمد من النموذج المستخدم من طرف "زياد محمد أبو ليلي " و"زكية أحمد مشعل " في دراستهما العلاقة و أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن و ذلك عام 2007 و قد تمت تلك الدراسة خلال الفترة (1976-2003). و سوف يتم تقدير دالة الإنتاج باستخدام رأس المال ، العمل، و الواردات كعوامل إنتاج ، كما تم التمييز بين رأس المال المحلي و الأجنبي كعوامل مستقلة ، حيث أن هذا الأخير مقاسا بالاستثمار الأجنبي المباشر ، ولأن النموذج تضمن الواردات كعامل إنتاج ، سيتم استخدام الناتج الإجمالي GP، و الذي يساوي الناتج المحلي الإجمالي مضافا إليه الواردات .

قد جاء النموذج على الشكل التالي:[1]

[1]- زيان محمد أبو ليلى ، مرجع سابق ، 56.

$$GP=f(K,FDI.IMP,\varepsilon) \quad \ldots\ldots (29)$$

حيث:

GP: الناتج الإجمالي، وهو يساوي الناتج المحلي الإجمالي مضافا إليه الواردات

K : رأس المال المحلي.

FDI : رأس المال الأجنبي مقاس يتراكم الاستثمار الأجنبي المباشر .

L : عنصر العمل ، مقاس بعدد العمال(العمالة الكلية).

IMP: الواردات من السلع و الخدمات ع حد الخط ويمكن كتابة المعادلة السابقة على الصيغة التالية :

$$GP=AK^{a1}FDI^{a2}IMP^{a3}L^{a4}e \quad \ldots\ldots (30)$$

$$a1+a2+3+a4=1$$

و بقسمة طرفي الدالة رقم (30) على احصل على الدالة رقم (31):

$$GP/L=(AK^{a1}FDI^{a2}IMP^{a3}L^{a4}e)/L \quad \ldots\ldots (32)$$

ومنه :

$$GP/L=AKa1FDI^{a2}IMP^{a3}I^{a4}L^{-1} \quad \ldots\ldots (33)$$

و يمكن كتابة المعادلة رقم (33) بالصيغة التالية:

$$GP/L=AK^{a1}FDI^{a2}\text{-}IMP^{a3}La4L^{-a1-a2-a3}e \quad \ldots\ldots (34)$$

وبعد إعادة ترتيب الدالة يمكن التوصل إلى الصيغة التالية :

$$GP/L=A(KL)^{a1}(FDI/L)^{a2}(M/L)^{a3}\mu \quad \ldots\ldots (35)$$

"إن هذا النموذج يساعد على تجنب مشكلة عدم تجانس التباين ، و التي يعني وجودها أن التباين يتغير مع تغير المشاهدات، الأمر الذي يقود إلى نتائج غير كفؤة لا تساعد في اتخاذ القرار الصحيح بشأن اختبار الفرضيات، كما يساعد هذا النموذج على تجنب مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، و التي يعني وجودها ترايقلا بين المتغيرات المستخادمة في تفسير المتغير التابع "[1]

المطلب الثاني : التعريف بالمتغيرات المكونة للنموذج

إن المتغيرات المكونة للنموذج هي كالآتي :

I. **الناتج الإجمالي GP:** ستعتمد الدراسة على مفهوم الناتج الإجمالي GP و هو عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال سنة معينة مقاسا بالدولار الأمريكي، مضافا إليه الواردات من السلع و الخدمات.

II. **الواردات IMPt :**عبارة عن السلع والخدمات المنتجة خارج الاقتصاد الجزائري ولكنها تستخدم داخله خلال سنة معينة ، مقاسه بالدولار الأمريكي .

III. **رأس المال المحلي Kt :** و يعبر عنه بإجمالي الاستثمار المحلي، مقاسا بالدولار الأمريكي.

IV. **عنصر العملLt :** تعتمد الدراسة على حجم القوى العاملة الكلية (عدد العمال) كمعيار العنصر العمل على المستوى الكلي للاقتصاد.

[1]- زيان محمد أبو ليلى ، مرجع سابق ، 59.

V. الاستثمار الأجنبي المباشر FDI أو ما يسمى برأس المال الأجنبي ، مقاسا بالدولار الأمريكي.

المبحث الثالث : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

نحاول في هذا المبحث تقدير و اختيار المعادلات المشكلة النموذج ، و تحليل نتائجها بهدف الوقوف على مدى صحة فرضية البحث أو نفيها ، كما تم تقدير النموذج الموصوفة في هذا المبحث بواسطة برنامج Minitab V.15 الذي يعد أهم و أشهر البرامج التي تستخدم في مجال التحليل الإحصائي للبيانات ، بما يتميز به من مزايا عديدة أهمها سهولة الاستخدام . وعليه فقد قدرت النتائج حسب معطيات البرنامج المشار إليه كما يلي:

المطلب الأول : فرضية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات و الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي

لقد تم تحويل النموذج الأساسي إلى الخطي بالتحويل اللوغاريتمي، وتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، وخلال الفترة (1991-2008) كانت المعادلة الخاصة بقياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر كالآتي :

LOG(GP/L) = 1,2+0,373LOG(K/L)+ 0.0244LOG (FDI/L) +0 444 LOG(MEL)..... (36)

R-Sq=96.7 % R-Sq(adj) = 96.0 % .

يتضح من المعادلة رقم (36) المقدرة و حسب الجدول رقم (17) ، وبالاستناد إلى اختبار t ثبتت معنوية معلمة الثابت و معلمة الاستثمار الأجنبي المباشر إذ كانتا أكبر من قيمة t الجدولية t=1,746 و ذلك عند درجة حرية (18-2)، كما أن قيمة الاحتمال P.value كانت تساوي 0,000 و 0,033 لكل من الثابت و متغير الاستثمار الأجنبي المباشر وهي أقل من مستوى المعنوية 5% .

كما تبين عدم معنوية معلمة الواردات ، حيث كانت قيمة t المحسوبة t= 1,49 أقل من قيمة t الجدولية ، و كذلك قيمة الاحتمال P.value = 0,158 أكبر من مستوى المعنوية 5%. كذلك تبين عدم معنوية معلمة الاستثمار المحلي ، حيث أن قيمة أ المحسوبة t =1,63 أقل من قيمة t الجدولية ، و كذلك قيمة الاحتمال P.value تساوي إلى 0,126 أكبر من مستوى المعنوية 5% .

بالرجوع إلى قيم المعاملات ، يتضح الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تظهر النتائج أن مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر (0,0244) أي أن زيادة بنسبة واحدة في المائة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي : (0,0244)، و هذا الأثر على الرغم من صغره ، إلا أنه إيجابي. كما تشير النتائج إلى الأثر الإيجابي للواردات على الناتج الإجمالي حيث تبلغ مرونته (0,444)، و تعتبر هذه المساهمة كبيرة ، و يرجع سبب ارتفاع هذه المساهمة نتيجة ارتفاع حجم الواردات خاصة سنة 1995 بسبب شروع الجزائر بتحرير تجارتها الخارجية ، و كذلك اعتماد الإنتاج المحلي على العالم الخارجي لتوفير جزء كبير من السلع الرأسمالية الضرورية لعملية الإنتاج. بالإضافة إلى هذا تشير النتائج إلى الأثر الإيجابي لرأس المال المحلي على الناتج الإجمالي حيث بلغت مرونته (0,373)، أي أن الزيادة بنسبة واحد في المائة في حجم الاستثمار المحلي تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي ب (0,373) .

كما قد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (Sq(adj R نسبة 96%، مما يعني أن المتغيرات التفسيرية المستقلة تفسر هذه النسبة من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع أي الناتج الإجمالي، و الباقي 64% يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

كما أن نتائج القياس خلال الفترة (1991-2008) من الجدول رقم (18) بينت معنوية النموذج باعتبار معلمات النموذج المجمعة معنوية، لأن F المحسوبية كانت أكبر من F الجدولية (F-3,34) ، كما أن قيمة الاحتمال 0 = Pvalue وهي أقل من مستوى المعنوية 5%.

الجدول رقم (01): يوضح نتائج اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات على النمو الاقتصادي

معاملات	قيمة معاملات الانحدار	قيمة إحصائي الأخبار (ت)	P.VALUE
a1	1.2131	5.05	0.000
a2	0.3728	1.63	0.126
a3	0.02445	2.37	0.033
a4	0.4437	1.49	0.158

المصدر: من إعداد الطالبه بالاعتماد على بيانات البنك المالي و باستعمال برنامج Mimitab V.15

الجدول رقم (02): يوضح تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات على النمو الاقتصادي

المصدر	درجة الحرية DF	مجموع المربعات SS	متوسط المربعات MS	ف المحسوبة F.CAL	قيمة الاحتمال
الإنحدار	3	0.2277	0.0759	136.41	0.000
الخطأ	14	0.0077	0.0005	*	*
المجموع	17	0.2355	*	*	*

المصدر: من إعداد الطالبه بالاعتماد على بيانات البنك العالي و باستعمال برنامج Mimitab V.15

ومن نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي باستخدام اختبار" كولومو غروف - سمير توف" Kolmogorov-Smirnov تبين أن مستغانم تتبع التوزيع الطبيعي ، حيث أن قيمة الاحتمال Pvalue-0,15 وهي أكبر من مستوى المعنوية 55%، مما أدي بنا إلى قبول فرضية العدم التي تقول أن البواقي تشبع التوزيع الطبيعي و هذا ما يؤكده الشكل التالي :

شكل رقم (04): يوضح التوزيع الاحتمالي للمستغانم

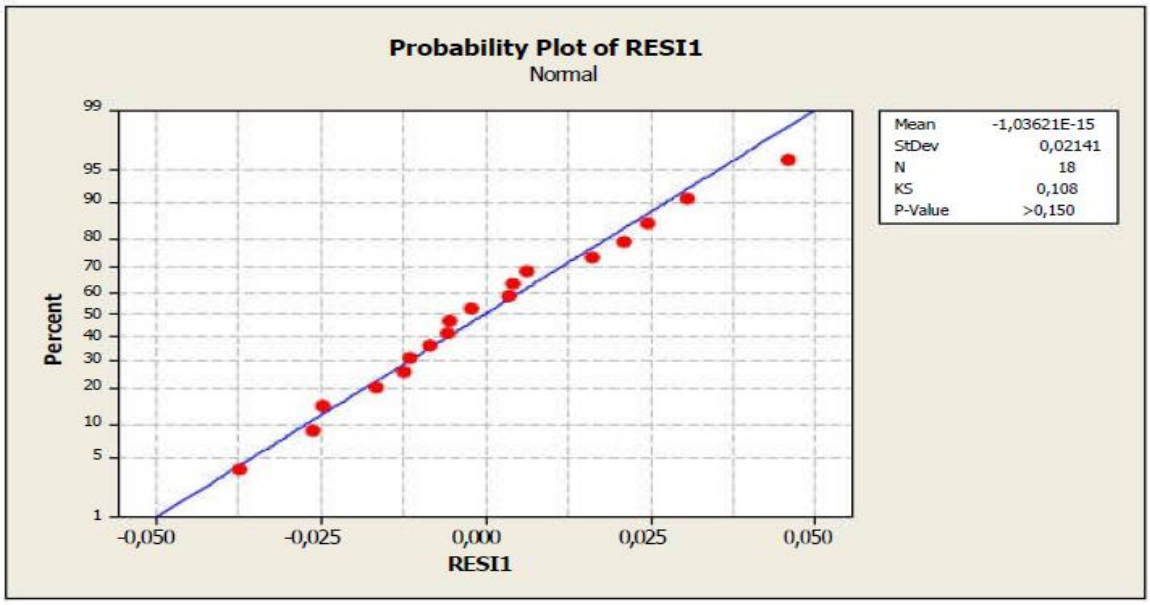

المصدر: من مع القديم و باستخدام برنامج Mimitab V.15

كما أظهر اختبار D.W وجود استقلال بين البواقي أي لا يوجد ارتباط ذاتي بينها ، حيث كان من نتائج الاختبار DW =1,7988 وهي محصورة بين 2 و القيمة الجدولية العليا du= 1,69 كما أن النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتبقيات العشوائية، و الشكل الموالي يبين اتحاد و سلوك المتبقيات العشوائية لتحديد نوع الارتباط الذاتي مابين هذه المتبقيات :

شكل رقم (05): يوضح سلوك بواقي النموذج المقدر

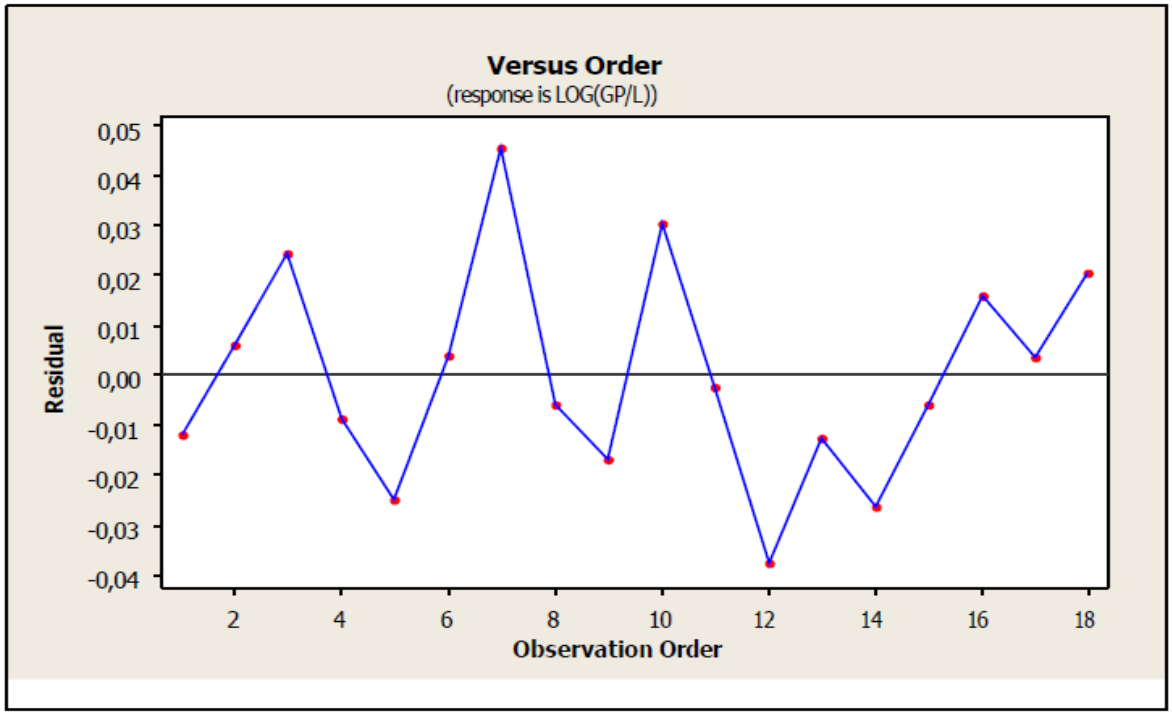

المصدر: من نتائج التقدير و باستخدام برنامج Minitab v.15

نلاحظ من خلال الشكل الموضح أعلاه الذي يبين اتحاد و سلوك المتبقيات العشوائية، أنه يدل على عدم حدوث أي ارتباطات متسلسلة سالبة أو موجبة كما كان من نتائج التحليل أن انتشار و توزيع البواقي يأخذ شكل عشوائي على جانبي الخط الذي يمثل الصفر أي الخط الذي يفصل بين البواقي السالبة و البواقي اللوجبة ، كما أنه لا يمكن رصد نمط أو شكل محدد لهذه البواقي ، بمعنى أنها ليست متزايدة أو متناقصة أو تقع في جانب واحد لذا نحكم بعدم ثبات التباين، و هذا ما يؤكده الشكل رقم (08)

الشكل رقم (06) يوضح انتشار مستغانم للنموذج المقدر

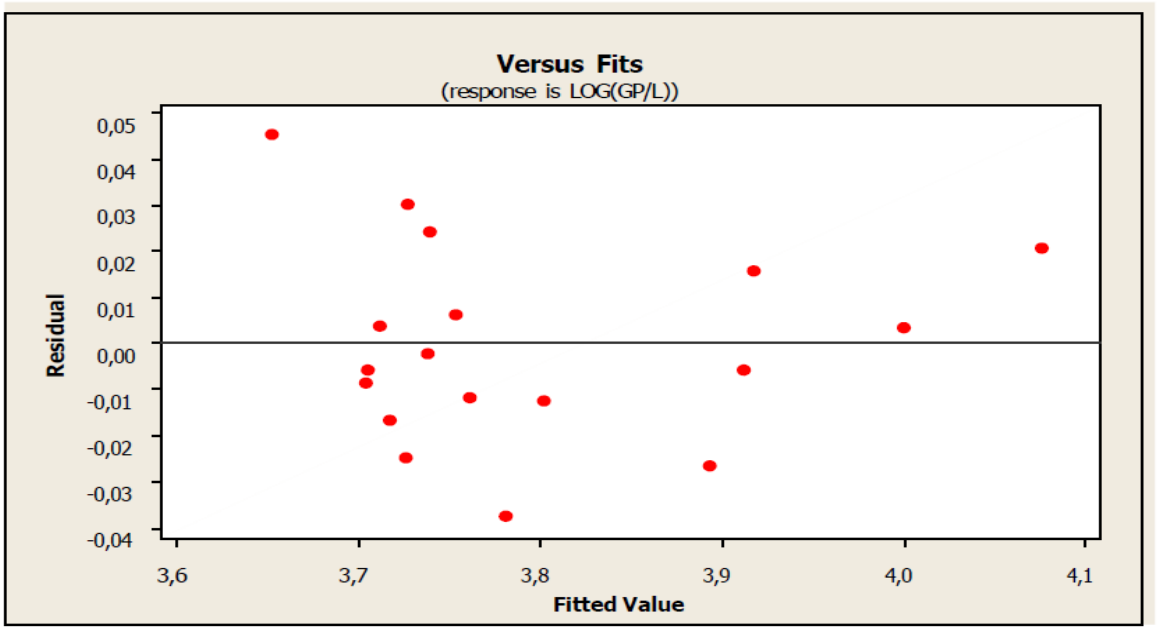

المصدر: من نتائج التقدير و باستخدام برنامج Minitab v.15

ومن أجل الوقوف على مدى صحة فرضيات البحث أو نفيها فقد ارتأينا أن ندرس أثر كل عامل من عوامل الإنتاج السابقة على النمو الاقتصادي على حدا وذلك باستعمال النموذج الخطي البسيط.

المطلب الثاني: فرضية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

شكل المعادلة المغادرة خلال الفترة 1991 - 2008 كالاتي :

LOG(GP/L) = 363 - 0 ,105LOG (FDI/L) ..... (37) R-Sq = 31.5%

يتضح من المعادلة القادرة رقم 37 و حسب الجدول وبالاستناد إلى أختبار t الجدولية ثبتت معنوية معلمة التنايت ومعلمة الاستعمار الأجنبي المباشر إذ كانتا أكبر من قيمة t الجاولية 1,746= و ذلك عند درجة حرية (2-18) كما أن قيمة الاحتمال Pvalue لكل من الثابت و متغير الاستعمار الأجنبي المباشر هي أقل من مستوى المعنوية 5%. كما تبينت المعنوية الكلية للنموذج لأن F المحسوبة كانت أكبر من الجدولية (F-4.49)، كما أن قيمة الاحتمال Pvalue = 0,015 وهي أقل من مستوى المعنوية 5%. كما قد بلغت قيمة معامل التحديد R- Sq نسبة 31,5 %، مما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر 31,5 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع أي الناتج الإجمالي، أما الباقي 68,5 % يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي .

و بالرجوع إلى قيم المعاملات ، يتضح الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تظهر النتائج أن مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر (0,105) أي أن زيادة بنسبة واحدة في المائة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي ب (0,105)، وهذا الأثر إيجابي، أي أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج الإجمالي، و هذا ما أثبته معامل بيرسون الذي قيمته 0,561 و الذي يعني وجود علاقة متوسطة موحية بين المتغيرين.

الجدول رقم (03) : يوضح نتائج اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

المعاملات	قيمة معاملات الانحدار	قيمة إحصائي الأختبار (ت)	P.VALUE
a1	3,6463	61.03	0.000
a2	0.1049	2.71	0,015

المصدر: بيانات البنك العالمي و باستعمال برنامج Minitab v.15

الجدول رقم (04): يوضح تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

المصدر	درجة الحرية DF	مجموع المربعات SS	متوسط المربعات MS	ف المحسوبة F.CAL	قيمة الاحتمال
الإنحدار	1	0.0741	0.0741	7.35	0.015
الخطأ	16	0.1614	0.0100	*	*
المجموع	17	0.2355	*	*	*

المصدر: بيانات البنك العالمي و باستعمال برنامج Minitab v.15

المطلب الثالث: قياس تأثير الواردات على النمو الاقتصادي

شكل المعادلة المقدرة خلال الفترة (1991-2008)كالأتي:

LOG(GP/L) = 0,764 +0,985LOG (M/L) .....(38)

R-Sq = 94,6 %

يتضح من المعادلة المقدرة رقم (38)و حسب الجدول وبالاستناد إلى اختبارا ثبتت معنوية معلمة الثابت و معلمة الواردات إذ كانتا أكبر من قيمة t الجدولية

t=1,746 و ذلك عند درجة حرية (218)، كما أن قيمة الاحتمال Pvalue لكل من الثابت و متغير الواردات هيا أقل من مستوى المعنوية 5%. كما تبينت المعنوية الكلية للنموذج لأن F المحسوبة كانت أكبر من F الجدولية (F4,49 =)، كما أن قيمة الاحتمال Pvalue = 0 وهي أقل من مستوى المعنوية 5%. كما قد بلغت قيمة معامل التحديد و R- Sq نسبة 94,6 %، مما يعني أن الواردات تفسر 94,6 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع أي الناتج الإجمالي ، أما الباقي 5.4 % يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

و بالرجوع إلى قيم المعاملات ، يتضح الأثر الإيجابي للواردات، حيث تظهر النتائج أن مرونة الواردات (0,985) أي أن زيادة بنسبة واحدة في المائة في حجم الواردات تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي

ب (0,985)، وهذا الأثر إيجابي، أي أن هناك علاقة طردية بين الواردات و الناتج الإجمالي، و هذا ما أثبته معامل بيرسون الذي قيمته 0,972 مما يعني أي وجود علاقة قوية موجبة بين المتغيرين

الجدول رقم (05): يوضح نتائج اختبار تأثير الواردات على النمو الاقتصادي

المعاملات	قيمة معاملات الانحدار	قيمة إحصائي الأختبار (ت)	P.VALUE
a1	0.7641	4.20	0.001
a2	0.9849	16.67	0,000

المصدر: بيانات البنك العالمي و باستعمال برنامج Minitab v.15

الجدول رقم (06): يوضح تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير الواردات على النمو الاقتصادي

المصدر	درجة الحرية DF	مجموع المربعات SS	متوسط المربعات MS	ف المحسوبة F.CAL	قيمة الاحتمال
الإنحدار	1	0.2227	0.2227	277.80	0.000
الخطأ	16	0.0128	0.0008	*	*
المجموع	17	0.2355	*	*	*

المصدر: بيانات البنك العالمي و باستعمال برنامج Minitab v.15

المطلب الرابع: فرضية تأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي

شكل المعادلة المقدرة خلال الفترة (1991-2008 كالأن

LOG(GP/L) = 1.40 - 0.765LOG (K/L) .....(39)

R-Sq= 94,89 %

يتضح من المعادلة المقدرة رقم (39) و حسب الجدول وبالاستناد إلى اختبارا ثبتت معنوية معلمة الثابت و معلمة الاستثمار المحلي إذ كانتا أكبر من قيمة t الجدولية 1,746= و ذلك عند درجة حرية (218)، كما أن قيمة الاحتمال Pvalue لكل من الثابت و متغير الاستثمار المحلي هي أقل من مستوى المعنوية 5%, كما تبينت المعنوية الكلية للنموذج لأن F المحسوبية كانت أكبر من F الجدولية (F=4.49)، كما أن قيمة الاحتمال P.value = 0وهي أقل من مستوى المعنوية 65%. كما قد بلغت قيمة معامل التحديد R- Sq نسبة 94.8 %، مما يعني أن الاستثمار المحلي يفسر 94.8 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع أي الناتج الإجمالي ، أما الباقي 52 % يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطا العشوائي .

و بالرجوع إلى قيم المعاملات ، يتضح الأثر الإيجابي للاستثمار المحلي ، حيث تظهر النتائج أن مرونة الاستثمار المحلي (0,765) أي أن زيادة بنسبة واحدة في المائة في حجم الاستثمار المحلي تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي بـ(0,765)، وهذا الأثر إيجابي، أي أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار المحلي و الناتج الإجمالي، و هذا ما أثبته معامل بيرسون الذي قيمته 0,974 و التي تعني وجود علاقة قوية موجبة بين المتغيرين.

الجدول رقم (07): يوضح نتائج اختبار تأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي

المعاملات	قيمة معاملات الانحدار	قيمة إحصائي الأختبار (ت)	P.VALUE
a1	1.3980	10.00	0.000
a2	0.7562	17.16	0,000

المصدر: بيانات البنك العالمي و باستعمال برنامج Minitab v.15

الجدول رقم (08): يوضح تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي

المصدر	درجة الحرية DF	مجموع المربعات SS	متوسط المربعات MS	ف المحسوبة F.CAL	قيمة الاحتمال
الإنحدار	1	0.2234	0.2234	294.42	0.000
الخطأ	16	0.0121	0.0007	*	*
المجموع	17	0.2355	*	*	*

المصدر: بيانات البنك العالمي و باستعمال برنامج Minitab v.15

خلاصة الفصل الثالث :

من خلال الفصل الثالث المتعلق بقياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التمو الاقتصادي في الجزائر لقد قمنا بالإجابة على قرية الدراسة من خلال قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تم ما يلي :

*** التعريف بالنموذج المستخدم من خلال توظيف دالة الانتاج "cobb- douglas"**

وهذا باستخدام رأس المال، العمل، و الواردات كعوامل إنتاج ، كما ثم التمييز بين رأس المال المحلي و الأجتبي كعوامل مستقلة ، حيث أن هذا الأخير مقاسا بالاستثمار الأجنبي المباشر و لأن النموذج تضمن الواردات كعامل إنتاج ، ثم استخدام الناتج الإجمالي GP.

إن هذا النموذج يساعد على تجنب مشكلة عدم تجانس التباين ، و التي يعني وجودها أن التباين يتغير مع تغير المشاهدات، الأمر الذي يقود إلى نتائج غير كفؤة لا تساعد في اتخاذ القرار الصحيح بشأن اختيار الفرضيات، كما يساعد هذا النموذج على تجنب مشكلة الارتباط الخطبي المتعدد، و التي يعني وجودها ترابطا بين المتغيرات المستخدمة في تفسير المتغير التابع .

*** دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات و الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي، في شكل نموذج انحدار متعدد و اتضح لنا ما يلي :**

- ✓ أن نتائج القياس كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، إذ أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دورة الخام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، بالرغم من صغره كان له اثرا ايجابيا على الناتج الإجمالي.
- ✓ كما أشارت النتائج الاثر الايجابي للواردات على الناتج الجمالي حيث كانت مساهمته كبيرة و يرجع سبب ارتفاع مهمات المساهمة نتيجة ارتفاع حجم الواردات خاصة سنة 1995 يسبب شروع الجزائر تحرير تجارت الخارجية بالإضافة إلى هذا تشير النتائج إلى الأثر الإيجابي لرأس المال او الاستثمار المحلي على الناتج الإجمالي .
- ✓ كما أشارت النتائج أن الأثر الإيجابي للاستثمار المحلي و الواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر يفوق اثر الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة ، مما يدل على أهمية تراكم رأس المال المحلي و أهمية الواردات في الاقتصاد الجزائري، و ذلاف نتيجة ارتفاع حجم الاعتماد على العالم الخارجي لتلبية الحاجات الضرورية و مستلزمات الإنتاج.

*** دراسة أثر كل عامل من هذه العوامل على النمو الاقتصادي ، والتي جاءت في شكل نموذج انحدار بسيط ، تحصلنا على نفس النتائج السابقة :**

- ✓ الاثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، أي أني أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج الإجمالي، و الذي يعني وجود علاقة متوسطة موجبة بين المتغيرين .
- ✓ الأثر الايجابي للواردات علي الناتج الإجمالي أني أن هناء علاقة طردية بين الواردات و الناتج الإجمالي أمي وجود علاقة قوية موجبة بين المتغيرين و الأثر الايجابي للاستثمار المحلي على الناتج

الإجمالي أي أن هناك علاقة طردية بين الواردات و الناتج الإجمالي أي وجود علاقة قوية موجبة بين المتغيرين.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

كان الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا، حيث عرف هذا الاستثمار اهتماما من طرف العديد من الدول في العقد الأخير من الزمن، حيث ظهرت الحاجة غليه من طرف الدول النامية على غرار الدول المتقدمة نظرا لما له من قوائد اقتصادية واجتماعية تعود على البلد الضيف ومن أجل الظفر بهذه الفوائد، تحاول العديد من الدول استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها وذلك باستعمال عدة إجراءات وأدوات تخفف من وطأة التكاليف التي قد يتحملها المستثمر الأحتي من جهة، ومن جهة أخرى توفر له الحال والبيئة المناسبة لتحقيق نشاطه الاستثمار مما يجعله يقبل على الاستثمار.

ولقد تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجية نظرا ما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها ومساهمته في توظيف العمالة الوطنية والتقليل من معدلات البطالة علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة، وهذا ما أدى بالكثير من الاقتصاديين إلى القيام بدراسات عديدة لحمر وتدقيق مزايا تلك الاستثمارات، حيث تباينت تلك الدراسات من حيث طرق المعالجية والنتائج التي تم التوصل إليها.

ونظرا لأهمية هذا النوع من الاستثمار فقد اتجهت معظم الدول سواء متقدمية أو النامية إلى فتح أبواها أمامه، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مجالا للتنافس بين الدول ومساحة للتسابق اليوم نحو اجتذاب المزيد منها .

عموما ما يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها :

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية معقدة من حيث كثير من الجوانب التي خصها الأمر الذي دفع بالكثير من المدارس الاقتصادية والمفكرين والكتاب والاقتصاديين باختلاف عقائدهم وتوجيهاتهم السياسية والاقتصادية إلى محاولة تفسيرها.

- القيام بالإصلاحات الاقتصادية وأثرها على تطور المؤشرات الاقتصادية، حيث حققت نتائج إيجابية في مجال النمو الاقتصادي واستقرار معدل التضخم في مجال أقل من 05% واستقرار سعر الصرف الحقيق في حدود 70 دينار للدولار.

- من خلال البيانات الإحصائية التي إستدلا إليها أثبتت على العموم أن مستوى أداء وإمكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمغرب مازال يحتاج إلى التحسن أكثر خاصة وإنهم يتمتعون بالكثير من الإمكانيات البشرية والمادية وينقصها فقط بذل المزيد من الجهود واستغلال تلك الإمكانيات في سبيل النهوض بالتنمية فيها وافساح المجال أكثر مساهمة القطاع الخاص بما فيه المستثمرين الأجانب.

- العمل على توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات الغير النفطية مثل الصناعة والزراعية - ضريرة تشجيع كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا العالية للتقليل من تكاليف الإنتاجية ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية والحيوية بما يخص مختلف الظواهر الاقتصادية بإنشاء مخابر خاصة وأخذ نتائجها محل الجد كي لا تفي هذه الدراسات فقط حبر على ورق.

- إن التحليل النيو كلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار الأحي المباشر والنمو الاقتصادي من خلال قدرته على تعويض الدول المضيفة عن نقص المبادرات المحلية، بالإضافة إلى الدور الفعال الذي يقوم به في تحفيز الاستثمار المحلي ويبرز التأثير الضمي والغير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر في إحداث التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة عن

طريق الاستثمار في المعدات الرأي مالية الجديدة المصباحية للاستثمارات الأجنبية - يحقق الاستثمار منافع عديدة للدول المضيفة، من بينها توفير التموين للتنمية، نقل التقانة، خلق فرص عمل، تنمية الصادرات، تحسين ميزان المدفوعات.

- بعشير الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم محددات النمو الاقتصادي حيث يلعب دورا بارزا في رفع القدرات الإنتاجية للاقتصاد القومي وزيادة معدلات التشغيل - تتمثل سيل تشجيع وتسهيل الاستثمار المباشر سواء كان بينها أو أجنبيا في محورين يرتبطان ارتباطا وثيقا ارادة دول الاتحاد الإفريقي، بحيث يمثل المحور الأول في تحسين المحددات الاقتصادية الكلية، أما المحور الثاني فيتمثل في إنشاء مؤسسة تعمل في إطار الاتحاد الإفريقي التشيع وتسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر وشمال إفريقيا كما يمكن تقديم جملة من الاقتراحات كما يلي :

- تعزيز الاقتصاد باستخدام التطبيقات الجلدية للاتصالات وتقنية المعلومات وتطوير البنية التحتية الرقمية د خفض الرسوم الجمركية.

- خفض معدلات الضريبية بأنواعها خصوصا ضرائب الأرباح والعمل على توحيدها.

- زيادة صلاحيات هيات تشجيع الاستثمار. - تعزيز القطاع الخاص وتشجيعه وإزالة العقبات التي تعترض زيادة مساهمته في الاقتصاد .

- إنشاء مناطق حرة ومدن صناعية وموانئ ومطارات حديثة.

- عدم الاعتماد على قطاع واحد، وإنما خلق تكامل بين مختلف القطاعات العربية، وتوجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمختلف القطاعات.

- تقوية الروابط وتعزيز العلاقات بين الدول العربية المضيفة للاستثمار والشركات الأجية المستمرة .

- إصلاح النظام القضائي وتوفير الحماية القانونية للمستمر وإتباع أفضل الممارسات الدولية في فضي المنازعات.

- اقتراح نموذج معدلات آنية بحيث أن الاستثمار الأحي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي تحددان معا وهذا يجعل مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر متغير تابع يؤثر في متغيراته وكذلك مؤشر النمو الاقتصادي.

- السماح للمستثمرين المؤسسين بالدخول في البورصة و تزويد المصارف بالموهلات الحقيقة آفاق الدراسة: بالنظر إلى محددات الدراسة التي وجهتنا إلى التركيز على جانب من جوانب الموضوع فإننا سنقترح بعض المواضيع والتي يمكن أن تكون كواشكاليات البحوث أخرى في المستقبل مثل:

* اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا.

* دراسة مقارنة بين أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي ودول الخليج العربي

* دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في البلدان العربية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية

أ/ الكتب

1. أبي محمد صبري الوثار وآخرون، مدخل إلى الاتحاد الرياشي، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1993م.
2. أحمد زكريا صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة الأردن كنموذج، جملة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03، جامعة شلف الجزائر، ديسمبر 2005 .
3. إسماعيل محمد بن قائمة، اقتصاد التنمية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012م.
4. أمير حسن الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والغير المباشر في البنية الاقتصادية العربية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2005 .
5. ميرة حسن الله محمد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية"، الدار الجامعية، 2004-2005
6. حسام داوود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2005م.
7. حسين عمر، " المدخل إلى دراسة علم اقتصاد، الاستثمار و العولمة "، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الحديث، الغامرة، 2000 .
8. خيابة محمد الله تطور نظريات وإستراتجيات التنمية الاقتصادية" دار الجامعية الجديدة الإسكندرية، 2004
9. دريد حمود الساعراقية الاستثمار الأجي: المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006 .
10. سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
11. صري محمد موسى عريفات التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2014م
12. ضياء محيد للموساوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004 .
13. ضياء محمد الموسوي: التحليل الاقتصاد الكلي : ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة تشر.
14. طاهر مرسى عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2000
15. طه عبد الله المنصوري وآخرون، اقتصاديات التنمية، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 1995م .
16. عبد السلام أبو قحف " إدارة الأعمال الدولية ، الدار الجامعية، الإسكندرية 2000، 2001.
17. عبد السلام أبو قحف " الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية "، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2003 .
18. عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، سنة 2001م
19. عبد العزيز قاسم محاربة التنمية المستدائية في ظل تحديات الواقع من المنظور الإسلامي، دار الجامعة الحادية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001م .
20. عبد القادر محمد وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية، 1997م.

21. عبد المجيد قدري، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقنية ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2003-2004م.
22. عبد المطلب عبد المجيد، العولمة الانسانية منظماتها، شركاتها تداعياتها، الدار الجامعية، مصر، 2006.
23. عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأردن، 2008م
24. مدي قصور مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
25. علي عبد الفتاح أبو شرار" الاقتصاد السوالى نظريات و سياسات ، دار الميسرة عمان، الطبعة الأولى، 2007
26. فريد النجار" الاستثمار الدولي والتي التربي"، مؤسسة شباب الجامعة مصر 2000 .
27. فريدريك م شرر(2006) نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي" ترجمة علي أبوعميشة، الطبعة الأولى المكتبة العتبكات.
28. محمد عبد العزيز عبد الله " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، دار النقاش، الأردن، الطبعة الأولى، 2005
29. محمد عبد العزيز عبد الله، " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي ، الطبعة الأولى، دار النقاش للنشر والتوزيع، الأردن، 2005
30. محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007م.
31. محمد عبد العزيز، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2005 .
32. محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي: نظرية ومفهوم، دار القاهرة للنشر والتوزيع، 2001م.
33. مراد معمودي، " التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي ، دار الكتاب الحديث، الجزائر 2002
34. موسى بودهان الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر الجزائر، دار الملكية ،2000.
35. ميشيل ى نودارو " التنمية الاقتصادية " ترجمة: حسن محمود حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ، الرياض، 2006
36. شداد محمد الصوص، الاقتصاد الكلي : مكة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الرياضة 2006م.
37. نزيه عبد المقصود الآثار الاقتصادية للاستشارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، مصر، 2007

ب/ الأطروحات والوسائل الجامعية

1. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996م- 2008م، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، سنة 2007- 2008 .
2. دلال بن محميدة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الاحتكاكات الاقتصادية : دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012 - 2013م .
3. سوايلي مصدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر، 2006م، ص 26 .
4. شاهين تزهر، أثر مخزون رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في البلدان العربية مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، سنة 2014-2015

5. سعيدي يحي " تقسيم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، أطروحة دكتوراه جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسر، جرثر، 2006-2007
6. كيمة فرحي أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية" مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012، 2013، ص123.
7. سادى حمال العرباوي، أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستر، 2005م
8. كرمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، سنة 2010-2011م
9. ساعد بوراوي "الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007-2008
10. علوش محمد " تقييم السياسات التحفيزية الحادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة بسكرة، 2013 -2014، ص 08.

ج/ المجلات :

1. أحمد زكريا مسيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة "، الأردن كنموذج ، جملة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03، جامعة شلف الجزائر، ديسمبر 2005 .
2. أسماء بن عطراد وآخرون " آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، بحوث اقتصادية عربية، العددان 72-73، خريف 2015، شتاء 2016
3. آل داوود عبد الله " نظام الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية وندى جلبه للاستثمار"، مجلة المنارة للعلوم القانونية والإدارية، مركز القارة الدراسات، الرباط، المغرب، العدد 04ن 2014.
4. أنيس الخيالي، أسباب ضعف الاستثمارات اليابانية المباشرة في البلدان العربية، حملة التعاون الأمانة العامة مجلس التعاون لدول الخليج العربي، العدد 69، مارس سنة 2010
5. حمد راضي جعفر الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة الخليج العربي، العدد(3-4)، جامعة البصرة، العراق، 2011 .
6. ، رجاع عبد الله عيسى السالم، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية للمدة (1990ء - 2010م)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية العدد 03، جامعة البصرة ، العراق، سنة 2011
7. رغيب شهرزاد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق"، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ، العاد05- بسكرة، 2005 .
8. ركية أحد مشعل وآخرون أثر الاستثمار الأجي على النمو الاقتصادي " دراسة تطبيقية على الأردن، المجلد 23، العدد 1، جامعة بغداد، العراق، 2007 .
9. السعدي رجال وشوقي جبارة تأجيل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الجزائر، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 14، جامعة واسط، العراق، 2014.
10. عبد الوهاب الموسوي وحيدر نعمة بحيت "الاستثمار الأجنبي المباشر في محافظات الفرات الأوسط ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد22، جامعة الكويت، العراق، 2008 .
11. كريم نعمة النوري، دور الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية مجلة العلوم الإنسانية الع دد 08 أبريل 2004، م consultée http://www.vliminsania.net/a94.htm(page 2003/05/15 .

12. 12، محمد عطالي" أثر الحوافر التربية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر" مجلة الاقتصاديات، شمال إفريقيا، العدد 06، الجزائر، 2008
13. مغيد ذنون يونس ودينا أحمد عمر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية مختارة، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 15، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحدباء الجامعية، تموز 2006
14. موفق أحمد السيدية وبشار دنون محمد الشكرجي، كلف الاستثمار الأجنبي المباشر ومنافعه الرئيسية: دراسة تحليلية نظرية، مجلة تنمية الرافدين، العدد 93، اخلد 21، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2009.
15. ناجي بن حسين "تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية للبحوث الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 31، المجلد ب، 2009

د/ الدوريات والملتقيات:

1. إبراهيم حسن العوسى، مالدى واقعية الأمانة المعتمدة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساهمتها في التنمية، مؤتمر التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، مصر، 1986.
2. الاسكوا " التطورات في تشريعات حماية الملكية الفكرية في الدول الفكرية في الدول العربية" وثيفة رقم 06-2005، نيويورك الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية 2005.
3. حواس أمين وساعد بوائم " التعلم من خلال المدخلات الأجنبية المستوردة والنمو الأقتصادي ، الملتقى الوطني حول الإستراتجية الصناعية الجديدة في الجزائر، جامعة مستغانم 24/23 أفريل 2002 .
4. خليفة حمود الزبيدي، الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار العولمة، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، جامعة سكيكدة، 13-14 ماي 2001
5. سعد محمود الكواز، " الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الأقطار النامية "، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فندق الأوراسي، الجزائر، 14-15 نوفمبر 2005
6. عبد الحميد أونيس" الإستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والتوستلة في الدول العربية 17، 18 أفريل، 2006 الجزائر.
7. عبد المجيد قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثمارية الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 8-9 أبريل 2002.
8. غسان عيسى العمري، المعتلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أحداق عمليات الشركة المتعددة الجنسية المؤتمر العلمي الدولي السابع، تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال (التحديات، الغرض، الأفاق)، الأردن، 10-11 نوفمبر 2009.
9. قضايا الاستثمار الأجى المباشر في الدول النامية، بتلك مصر، مركز البحوث، العدد 972 .
10. مؤسسة العربية للضمان الاستثمار وشمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، 2016
11. محمد سعد عميرة، الدور الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية، غرفة التجارة والصناعة عجمان، مركز البحوث والدراسات، يونيو 2011 .
12. محمد فريدري، أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي، الملتقى الدولي حول: تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001
13. مصطفى باكر " تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر ، برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء مصر 24-28 بناير .2004 .

14. مصطفى ياگير "تطور الاستثمار الأجنبي المباشر"، برنامج من إعداد المعهد العربي للتخطيط مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء مصر، 24 يناير 2004
15. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتميت(UNCTAD 16).
16. المؤسسة التمويل الدولية الاستثمار الأجنبي المباشر للدروس المستفادة من الخبرات العالمية"، صندوق النقد الدولي رقم 05 واشنطن، سبتمبر 1997 .
17. المؤسسة العربية الضمان الاستثمار "ندوة الحوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية المنعقدة في تونس" : 24-25 مارس، 1997 .
18. المؤسسة العربية للضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2015 .
19. وزارة الاقتصاد والمالية" مشروع قانون المالية لسنة 2016"، التقرير الاقتصادي والمالية والمغرب، 2016.

هـ - المحاضرات

ضمرة مهند " محاورات في القانون التجاري": كلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع قسم العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة الملا سعود، المملكة العربية السعودية، 1435هن 2013ع، ص 76 .

ي - المواقع الإلكترونية :

1. http://www.ladocumentationfrançais.fr/var/Storagelibres,3303330403259/330333040325ex.pdf

2. MEHMET BAYKAL, FACTORS INFLUENCING THE SUCCESS OF US VENTURES IN TURKEY, 7 JULY, 2003, PM, WEB: WWW.RPI-EDU/GAY KAM/PROPOSAL3,DOC, CONSULTE LE 15/06/2009 .
3. UNCTAD, -WORLD INVESTMENT REPORT:ANNEX TABLESO1, FDI INFLOWS, BY REGION AND ECONOMY, 1990-2016-WWW.UNCATD.ORG/ENG/PAGES/DIAE/WORLD%20REPOT/ANNEX TABLES.ASPX,CONSULTE LE 17/05/2018.

ثانيا : باللغة الأجنبية :

1. François Bots et antres, images fcomomione du mande (creopolitique économique) 2008, Edition Armand colin, paris, 2007.
2. Vrdctad, Foreign direct Investment and development, Vented, series on Issuesinintes
3. national Investment Agree mints, Geneva, Dec 1998
4. UNCTAD_ World investment report_ Transnational corporations extractive industries and development, New York and Geneva, 2007.
5. UNCTAD, International Investment Agreement Multilateral framework on Investment March, 2000.
6. United national, The role of foreign direct investment in economic development in ESCWA Member countries, New York, 2000
7. UNCTAD_ World investment report_ The Determinants of Foreign Direct Investment: op_cit, 1998.
8. Khalid Sekkat, is there any thing special with intra_arals capital flows?, working papas, N=812,economic research forum, 2013.
9. Upali Kumara, inversement industrialisations and TNCS in selecte asien, régional développement dialogue Vol_14, N=04, 1993

10. OECD surver of OECD work on international investment, working paper on international investment, OECD publishing, 1995.
11. MBLOMSTROM, AKOKKO. (December 1996) the impact of foreign investment on Host Countries Area Working Paper (Washington: Policy Research)
12. Martien Croset et Pomina Koenig Etat des lieux du commerce internationale role des firmes multinationales dans le commerce international Mondialisation et commerce international, cahiers français2004 .
13. Ray Barrel, N. Pain, Foreign Direct investment technological change and Economic crromth Within Europe, the Economic journal, vol 107, No 445. Blackmail publishers, USA, November 1997,
14. Arikakko, Ruken jasini and Mario Zejan, local technological capability and productivity from fds in the Uruguayan jnanufacturing sector, the journal of Development studies, no4, april,.1996
15. Marouan Alaga (septembre 2005) Investissement Direct Etronger et croissance Economiques, une Estimation a partir d'un Modele Structurel pour les payais de rive sud de la Mediterra LNEESCahiers de L'IRD[Paris auf).
16. Maroun Aloya.(septembre 2006) Investissement Direct Ebrogner et croissance Economique une Estimation a martir d'un Model Structurel pour les pays de rive sud de la Militaro In Ees.cahiers de LIRD[Paris -AUF) .
17. Mehmet Baykal, factors influencing the success of US Ventures in turkey, 07 July, 2003, p17, Web: www.rpi-edu/gay kam/proposal3,doc,consulte le 15/og/2009.
18. Athanasios Vomdakidis, Regional Trade Agreements or Broad Liberalization: which poth leads to foster grow th? Vol, 46, N=01, IME, March 1991
19. Charles et Albert Michelet, la séduction des nations ou comment attires les investissements,
20. édition: économico, paris, 1999.

الملخص :

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المواضيع الهامة التي تحتل مكانة بارزة و أساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية، فأصبحت معظم الدول تتنافس على جلب هذا من كالتخفيض النوع من الاستثمارات وذلك من خلال منح أنواع مختلفة من التحفيزات والامتيازات الرسوم الجمركية وحرية تحويل الأرباح، خاصة الدول النامية التي لا تستطيع تحقيق التمويل الذاتي في تمويل التنمية الاقتصادية التي تطمح إليها، ولهذا تعمل الدول النامية على توفير المناخ الاستثماري المرحب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك نتيجة للدور الذي يلعبه في اقتصادياها من توفير الموارد المالية والعمالة والرفع من معدل النمو الاقتصادي والجزائر كباقي الدول تسعى لرفع من قيمة تدفقات هذا النوع من الاستثمارات حيث قامت بوضع جملة من الإصلاحات هدفها تحسين البيئة الاستثمارية والاقتصادية التي تنعكس في الأخير على معدلات النمو الأقتصادي، إلا أننا نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر بقي يساهم بشكل ايجابي لكن بنسبة ضئيلة، وهذا ما يفسر وجود المعوقات التي تحد من زيادته، عكس قطاع المحروقات الذي يساهم بشكل كبير في رفع معدلات النمو الاقتصاديه.

الكلمات المفتاحية:

1/ الاستثمار الأجني المباشر 2/ النمو الاقتصادي 3/ التنمية الاقتصادية 4/الواردات 5/ المؤشرات الإقتصادية

Abstract :

Foreign direct investment is one of the most important topics that occupies a prominent and essential position in the priorities of economic studies, so most countries are competing to bring this, such as reducing the type of investments, by granting different types of incentives and privileges, customs duties and freedom to transfer profits, especially developing countries that It cannot achieve self-financing in financing the economic development it aspires to, and that is why developing countries are working to provide a welcoming investment climate for foreign direct investment, as a result of the role it plays in their economies in providing financial resources and employment and raising the rate of economic growth, and Algeria, like other countries, seeks to raise the value of The flows of this type of investment, as it has put in place a number of reforms aimed at improving the investment and economic environment, which is ultimately reflected in the rates of economic growth. However, we find that foreign direct investment continues to contribute positively, but in a small percentage, and this explains the existence of obstacles that limit its increase. Reversing the hydrocarbon sector, which contributes significantly to raising economic growth rates.

Key Words :

1/ direct foreign investment 2/ Economic growth 3/ economical development 4/ imports 5/ Economic